تواضروس أراجي كيبيدي، وسفين إريك ستاف،
وأجي تيلتنس، ومها قطّاع

إنفجارٌ في خِضم الأزمات

تأثير إنفجار ميناء بيروت على المؤسسات التجارية في المدينة

تواضروس أراجي كيبيدي، وسفين إريك ستاف، وأجي تيلتنس، ومها قطّاع

إنفجارٌ في خِضم الأزمات

تأثير إنفجار ميناء بيروت على المؤسسات التجارية في المدينة

ILO | Fafo

© ILO | Fafo 2021

ISBN 9782-0614-324-82- (Fafo)

ISBN 9784-4790-203-92- (ILO)

Cover photo: © ILO

فهرس المحتويات

قائمة الجداول 4
قائمة الاشكال والرسوم البيانية 4
تمهيد 5
المُلخص التنفيذي 7
1 المُقدِمة 10
2 المنهجية وسجل الشركة 13
2.1 المنهجية 13
2.2 سجل المؤسسة 15
3 آثار الإنفجار 21
3.1 الأضرار المادية 21
3.2 الحالة التشغيلية 22
3.3 التسريح والتوظيف 24
3.4 خطط التوظيف والتعيين 24
3.5 الآثار الإقتصادية 25
3.6 التحديات الأُخرى 28
4 التكيُف والدعمّ 31
4.1 إجراءات التأقلم والتكيف 31
4.2 الدعمّ 36
5 الآفاق والتطلعات 40
5.1 أكبر المخاطر خلال العام القادم 40
5.2 المعيقات الرئيسية خلال الأشهر المقبلة 41
5.3 ثقة منخفضة في إستعادة العمل المُربح 41
6 الإستنتاجات والتوصيات 43
6.1 ملخص النتائج 43
6.2 التوصيات 44
الملحق: إستمارة الدراسة 46

قائمة الجداول

جدول 1 توضيح محتويات إستمارة الدراسة 13

جدول 2 توزيع عينة الدراسة ومعدل الإستجابة بحسب الأحياء والمناطق 15

جدول 3 حالة تصليحات وترميم الأضرار الناجمة عن إنفجار ميناء بيروت. نسبة مئوية من المؤسسات المتضررة (العدد = 1,425) 21

جدول 4 الطاقة التشغيلية الحالية بحسب النشاط التجاري، عمر المؤسسة، نوع المؤسسة، الربحية ما قبل الإنفجار، حجم الأضرار بعد الإنفجار، حالة التصليحات وقت تنفيذ الدراسة، عقود العمل المتاحة، وضع التأمين وقت الإنفجار. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664) 22

جدول 5 تقييم الربحية للمؤسسات في عام 2020 مقارنة بعام 2019. نسبة مئوية من المؤسسات(العدد = 1,539) 26

جدول 6 حالة تسريح العمالة منذ شهر آب / أغسطس 2020 (نسبة مئوية) 32

جدول 7 مستوى الرضى المقدم من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية. بحسب حجم الأضرار وحالة التصليحات للمؤسسة. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664).....36

قائمة الأشكال والرسوم البيانية

الشكل 1 خارطة توضح المؤسسات التجارية المشمولة بالدراسة) 14

الشكل 2 توزيع المؤسسات بحسب الحجم (مُقاساً بعدد الموظفين). النسبة المئوية للمؤسسات (العدد = 1,664) 16

الشكل 3 توزيع المؤسسات بحسب جنسية مالك المؤسسة. نسبة مئوية من المؤسسات الخاصة (العدد = 927) 16

الشكل 4 توزيع المؤسسات بحسب عمر المؤسسة. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,657) 17

الشكل 5 فئات النشاط الإقتصادي للمؤسسات. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664) 17

الشكل 6 أشكال العقود الممنوحة للعمال. نسبة مئوية من المؤسسات المايكروية، والصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة (العدد = 735) 18

الشكل 7 المنافع الإضافية الممنوحة للعمال. نسبة مئوية من المؤسسات المايكروية، والصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة (العدد = 735) 18

الشكل 8 متوسط العائد الشهري (مليون ليرة لبنانية). نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,166) 19

الشكل 9 الوضع المالي خلال الفترة كانون ثاني/يناير - تموز/يوليو 2020. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664) 19

الشكل 10 الإلتزامات المالية للمؤسسات قبل الإنفجار. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664) 20

الشكل 11 الديون بالمليون ليرة لبنانية التي تكبدتها المؤسسات قبل الإنفجار. نسبة مئوية من المؤسسات المديونة (العدد = 667) 20

الشكل 12 مستوى الأضرار للمؤسسات المشمولة في الدراسة. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664) 21

الشكل 13 مقارنة الربحية ما قبل (العدد = 1,664) وما بعد الإنفجار (العدد = 1,587). نسبة مئوية من المؤسسات 25

الشكل 14 إجمالي النفقات الشهرية خلال الفترة كانون الثاني/ يناير – تموز/ يوليو 2020 (العدد = 1,214) مُقارنةً بالفترة بعد الإنفجار (شهر تشرين أول/ اكتوبر 2020) (العدد = 1,274) بالمليون ليرة لبنانية. نسبة مئوية من المؤسسات 27

الشكل 15 إجمالي الإيرادات الشهرية خلال الفترة كانون الثاني/ يناير – تموز/ يوليو 2020 (العدد = 1,166) مُقارنةً بالفترة بعد الإنفجار (شهر تشرين أول/ اكتوبر 2020) (العدد = 1,259) بالمليون ليرة لبنانية. نسبة مئوية من المؤسسات 27

الشكل 16 إجمالي النفقات الشهرية (العدد = 1,274) مقارنةً بإجمالي الإيرادات الشهرية (العدد = 1,259) خلال الفترة ما بعد الإنفجار (شهر تشرين أول / اكتوبر 2020). بالمليون ليرة لبنانية. نسبة مئوية من المؤسسات 27

الشكل 17 أكثر التأثيرات حدةً لجائحة فايروس كورونا على المؤسسات. تم السماح بثلاثة إجابات كأقصى حد للمستجيب. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664) 29

الشكل 18 نسبة الخسارة في عوائد المبيعات الشهرية. مقارنة بين العائد الشهري المُعتاد ما قبل إنفجار الميناء وقيمة العائد الحقيقي خلال الشهر الذي سبق الدراسة (شهر تشرين أول/اكتوبر 2020) (العدد= 1,664) 29

الشكل 19 المشاكل التي تواجه المؤسسات إضافة لتلك الناجمة بشكل مباشر عن إنفجار الميناء. إمكانية إختيار أكثر من إجابة متاحة. نسبة مئوية من المؤسسات. (العدد = 1,664) 30

الشكل 20 المنصات المستخدمة لتنظيم خدمة التوصيل المنزلي. نسبة مئوية من المؤسسات التي تقدم خدمة التوصيل المنزلي (العدد = 358) 34

الشكل 21 شكل الأجراءات المتخذة من قبل المؤسسات للتخفيف من الآثار الناجمة عن انفجار الميناء. نسبة مئوية من المؤسسات التي اتخذت على الأقل إجراءٍ واحدٍ. إمكانية إختيار أكثر من إجابة مُتاحة. (العدد = 482) 35

الشكل 22 مصادر المساعدات. إمكانية إختيار أكثر من إجابة مُتاحة. نسبة مئوية من المؤسسات التي تلقت المساعدة (العدد = 189) 36

الشكل 23 نوع السياسات والإجراءات المرغوبة من وجهة نظر المؤسسات. نسبة مئوية من المؤسسات. (العدد = 1,638) 37

الشكل 24 مستوى الرضى عن الدعم المُقدّم من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664) 38

الشكل 25 إدراك ماهية أكثر المخاطر المتوقعة للعام 2021. نسبة مئوية من المؤسسات. (العدد = 1,638) 40

الشكل 26 المعيقات الرئيسية التي ستواجه المؤسسات خلال العام المقبل. إمكانية إختيار أكثر من إجابة من قبل المستجيب. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,638) 41

الشكل 27 الثقة في المتانة الإقتصادية للمؤسسة. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,638) 42

تمهيد

يعرض هذا التقرير نتائج دراسة شملت ما مجموعه 1,664 مؤسسة تجارية تعمل ضمن دائرة نصف قطرها خمسة كيلومترات من موقع الانفجار في مرفأ بيروت من أجل فهم تأثير الانفجار على أعمال هذه المؤسسات بشكل أفضل، تم التوصل لنتائج هذه الدراسة بناءً على البيانات المجمعة من خلال مقابلات هاتفية والتي توضح خصائص المؤسسات المشمولة بالمسح الإحصائي، وتأثيرات الانفجار على أعمالها والقوى العاملة فيها، و ماهية تدابير التكيف والتأقلم لدى المؤسسات، فضلاً عن آثار وعواقب جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد 19-) على أعمالهم.

ساهمت المشاركة الكريمة من قبل المملكة الهولندية في إطار «الشراكة من أجل تحسين آفاق المُهجرين قسراً والمجتمعات المستضيفة» (PROSPECTS) لجعل هذا المشروع ممكناً، بالإضافة إلى المساهمة الألمانية من خلال بنك التنمية الألماني (KfW) الذي يمّول برنامج العمالة المكثفة في مجال البنية التحتية التابع لمنظمة العمل الدولية في لبنان.

نود أن نتقدم بالشكر الخاص إلى فريق البحث الميداني من الموظفين والمتطوعين لدى بسمة وزيتونة وهي منظمة محلية في لبنان قامت بمهمة الإشراف على تنفيذ جمع البيانات بما في ذلك حصر المؤسسات وإجراء المقابلات خلال الفترة من 24 تشرين ثاني/نوفمبر إلى 16 كانون أول/ديسمبر 2020.

كما نتوجه بالشكر الخاص إلى كلاً من أنس الأخرس، وريم قطّاع، ومايا الشيخ على مساهمتهم القيمة في مجالات توفير التدريب للباحثين والمساعدة والمتابعة خلال مراحل تنفيذ المسح الإحصائي المختلفة.

كما نود أن نُعرب عن امتناننا للزملاء في بعثة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) ونخص بالشكر سليم الاعرج لمراجعة الاستبيان وتقديم مدخلاتٍ في التقرير.

نُثمن كثيراً المدخلات الفنية والدعم الذي تلقته الدراسة من شذا الجندي، توماس ستنسروم ، ونادية نتز، وريان قديح وجمانة كرامي.

أخيرًا ، نود أن نشكر الزميلة من فافو منى كريستوفرسن على تعليقاتها القيمة على مسودة التقرير.

تيودروس أراجي كيبيدي
باحث، معهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية، أوسلو، النرويج.
البريد الإلكتروني: tak@fafo.no
سفين إريك ستاف
باحث، معهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية، أوسلو، النرويج.
البريد الإلكتروني: ses@fafo.no
إيج أ. تيلتينس
باحث، معهد فافو للعمل والبحوث الاجتماعية، أوسلو، النرويج.
البريد الإلكتروني: ati@fafo.no
مها قطّاع
كبيرة أخصائّي المرونة والاستجابة للأزمات والمنسق القُطرِي للعراق - منظمة العمل الدولية.
البريد الإلكتروني: kattaa@ilo.org

المُلخص التنفيذي

تُكافح المؤسسات التجارية في بيروت تحديات ناتجة عن العديد من الأزمات بما في ذلك الأزمات المالية والاقتصادية التي عانت لبنان منها على مدى السنوات الماضية بالإضافة إلى الآثار المستمرة لجائحة فايروس كورونا المستجد (كوفيد19-)، علاوة على البيئة الاقتصادية المتعثرة أصلاً، لقد أثرّ الانفجار الذي وقع في مرفأ بيروت في تاريخ 4 آب / أغسطس 2020 بشدة على مؤسسات المدينة الأمر الذي شكل مزيداً من التحديات خلال الأزمات المستمرة.

في ظل بيئة الأعمال غير العادية والصعبة هذه تم إجراء دراسة حول آثار إنفجار المرفأ على المؤسسات من خلال تنفيذ مقابلات هاتفية بإستخدام بيانات 1,664 مؤسسة تجارية تعمل داخل المناطق المحيطة بموقع الانفجار، وتُصنف هذه المؤسسات على أنها مؤسسات متناهية الصغر (أو مايكروية) وصغيرة ومتوسطة حيث يُنظر لها على أنها محركات رئيسية للانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار من خلال دورها الفعّال في النهوض الاقتصادي، وتوفير فرص العمل، والمساهمة في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي.

معظم المؤسسات التي شملتها الدراسة هي مؤسسات خاصة وليس لديها موظفين مدفوعي الأجر، في حين يوجد لدى 8 في المائة فقط من المؤسسات أكثر من خمسة موظفين، ينتمي العديد منهم إلى قطاع تجارة الجملة والتجزئة، ومن ناحية أخرى فإنه يُمكن تصنيف 4 في المائة فقط من المؤسسات كمؤسسات تصنيعية على الرغم من أن معظمها يشبه الورش البسيطة وليس كيانات إنتاجية تحمل صفة المصنع، تعمل 14 في المائة من المؤسسات في قطاع الضّيافة (أي الإقامة و تقديم خدمات الطعام والمشروبات) والسياحة وهي من بين أكثر القطاعات تضرراً من انفجار الميناء فضلاً عن الأزمة السياسية والاقتصادية في لبنان و جائحة فايروس كورونا.

على الرغم من أن حوالي 90 في المائة من المؤسسات مسجلة لدى الحكومة، إلا أن معظمها يعمل بأشكال غير منظمة من ناحية القوى العاملة الأمر الذي اتضح من خلال عدم وجود عقود عمل مكتوبة وقلة المزايا الاجتماعية المقدمة للعمال، و انعكس أيضاً من خلال حجم عائدات مبيعات المتواضع للمؤسسات حيث أن أكثر من 60 في المائة من المؤسسات لديها إيرادات سنوية تقل عن 5 ملايين ليرة لبنانية (حوالي 3500 دولار أمريكي) و 21 في المائة لديها أقل من مليون ليرة لبنانية (حوالي 700 دولار أمريكي) في الإيرادات السنوية، في المقابل 7 في المائة من المؤسسات فقط لديها أكثر من 20 مليون ليرة لبنانية (حوالي 7000 دولار أمريكي) من العائدات السنوية، علاوة على ذلك فإن ثلث المؤسسات فقط كانت تعمل بشكل مربحٍ قبل انفجار الميناء في حين أن البقية كانت تعاني من الخسائر (28 في المائة) أو تعمل عند نقطة التعادل (40 في المائة).

تضررت معظم المؤسسات التي تم مسحها والواقعة في دائرة نصف قطرها خمسة كيلومترات من منطقة الميناء جراء الانفجار (86 في المائة)، وتعرّض 35 في المائة لأضرار بالغة أو دمار كامل، حيث تم تجديد أو إعادة بناء حوالي نصف المؤسسات المتضررة منذ الانفجار، بينما لم يتم إعادة إصلاح 14 في المائة منها على الإطلاق، على الرغم من الأضرار الجسيمة فإن 40 في المائة من المؤسسات تعمل حاليًا كما كانت قبل وقوع الانفجار، علاوة على ذلك تعمل نفس النسبة من المؤسسات بساعات عمل مخفضة أو قوى عمل مخفضة، ومن ناحية أخرى نجد أن أربعة عشر في المائة من المؤسسات أغلقت إما بشكل مؤقت أو دائم، ومن الجدير بالذكر أن إنخفاض ساعات العمل و حجم التشغيل والإنتاج يرتبط ارتباطًا وثيقًا بوباء فايروس كورونا بالإضافة إلى الأضرار الناجمة عن الانفجار.

منذ الانفجار قامت ثلث المؤسسات التي يعمل بها موظفين مدفوعي الأجر بتسريح شخص واحد أو أكثر، وكان متوسط عدد العمال المُسرحين هو ثلاثة أشخاص، وعلى الرغم من الافتراضات التي تقول بأن الوباء قد يكون السبب الرئيسي لتسريح العمال فإنه يؤكد ممثلو المؤسسات الذين تمت مقابلتهم أن ثلثي حالات التسريح ناتجة عن انفجار الميناء، ومن ناحية أخرى من حلقة التوظيف نجد أن فقط 2 في المائة من المؤسسات وظفت موظفين جدد منذ الانفجار وبالكاد لم يكن هناك أي شخص تم توظيفه بعقد دائم، وقد استخدمت نسبة أعلى بقليل من المؤسسات منذ الانفجارعمال بالأجرة اليومية (أوعمال

مياومة) وبنسبة (5 في المائة)، علاوة على ذلك ولمواجهة الصعوبات الاقتصادية قامت المؤسسات التي شملتها الدراسة بتخفيض أجور العمال بمقدار الثلث في المتوسط مما ساهم في مزيد من إنخفاض القوة الشرائية للمستهلكين الذين تعتمد عليهم أعمال المؤسسات في نهاية المطاف.

أشارت النتائج إلى أن 3 في المائة من المؤسسات فقط تعمل بشكلٍ مربحٍ بعد حادثة الانفجار مقارنة بـ 32 في المائة قبل الانفجار، وعلى العكس من ذلك فقد أظهرت النتائج بأن ما نسبته 85 في المائة من المؤسسات قد لحق بها خسائر مقارنة بـ 28 في المائة قبل الانفجار، ومع ذلك فإنه لا يمكن أن يُعزى هذا الانخفاض الحاد في الربحية بالكامل إلى الانفجار وحده وإنما يمكن أن يُنظر إليه على أنه من الآثار التراكمية للأزمة الاقتصادية على المستوى الوطني بالإضافة إلى الوباء وانفجار ميناء بيروت - والتي كانت بالنسبة للعديد من المؤسسات القشة التي كسرت ظهر البعير من خلال زيادة العبء الموجود بالفعل من التحديين الآخرين.

خفضّت معظم المؤسسات نفقاتها بعد الانفجار، وبحسب 15 في المائة منها أنه ليس لديها حاليًا أي نفقات على الإطلاق، ومع ذلك فإن مثل هذه التخفيضات تجاوزها الانخفاض في إيرادات المبيعات لمعظم المؤسسات حيث لم يُبلِغ ثلث المؤسسات عن أي إيرادات على الإطلاق في وقت إجراء المسح، بالإضافة إلى ذلك فقد دفعت الصعوبات الاقتصادية المؤسسات إلى زيادة ديونها للموردين بنسبة 4 في المائة منذ ما قبل الانفجار، وفي الوقت الحاضر حوالي نصف المؤسسات التي شملها الاستطلاع عليها ديون وشكلت الديون الخاصة للمورِدين ما نسبته 70 في المائة منها.

تُعد جائحة فايروس كورونا عاملاً رئيسياً ساهم في المشاكل الاقتصادية التي واجهتها المناطق التي تم مسحها في أعقاب انفجار الميناء، وقد تأثرت معظم المؤسسات (93 في المائة) بالوباء، وتأثرت جميع المؤسسات التي تعمل من المنزل تقريبًا (99 في المائة) بإغلاق ساحات الأسواق حيث انها اعتادت على بيع منتجاتها وخدماتها في مثل تلك الأماكن، وقد أدى الوباء إلى انخفاض مبيعات حوالي 60 في المائة من المؤسسات، في حين زادت ديون 17 في المائة منها، وقامت سبعة في المائة من المؤسسات بإشهار إفلاسها بسبب الوباء، ومن الجدير بالذكر بأن المؤسسات التي كانت تعمل بشكلٍ مربحٍ قبل الوباء ومسجلة لدى السلطات كانت أقل تأثراً بكثير من تلك المؤسسات التي لحقت بها الخسائر وكانت غير مسجلة (أي غير رسمية).

أبلغ ما يقرب من 60 في المائة من المؤسسات عن مشاكل لا يعود سببها بشكل مباشر إلى انفجار الميناء أو جائحة فايروس كورونا - على الرغم من صعوبة استبعاد الوباء من المعادلة وبحسب رأي ممثلي هذه المؤسسات فإن السبب يُعزى إلى ارتفاع أسعار المواد الخام والسلع الوسيطة وصعوبة الحصول عليها، الأمر الذي أدى إلى إنخفاض الطلب على منتجاتهم وخدماتهم بمقدار الثلث، ومن ناحية أخرى فإن حوالي 20 في المائة من المؤسسات التي أبلغت عن مشاكل لم يتسبب فيها الانفجار أو الوباء أعزت سبب مشاكلها إلى الاضطرابات الاجتماعية المحلية والصراعات.

يمكن التعامل مع المؤسسات التي تعمل بربحيةٍ مماثلة لما كان الحال عليه قبل انفجار مرفأ بيروت كمؤشر على التعافي من الانفجار، حيث تشير النتائج على سبيل المثال إلى أن المؤسسات التي كانت أعمالها مربحة قبل الانفجار (60 في المائة) والمؤسسات التي توصف عمالتها بأنها غير مُنظمة (57 في المائة) قد تعافت بشكل أفضل من المتوسط (41 في المائة)، وبالرغم من أن العمل غير المنظم له عواقب سلبية على العمال أنفسهم إلا أنه يمكن تفسير النتيجة الأخيرة من خلال حقيقة وهي أن العمالة غير المنظمة توفر فرصة للمؤسسات لإدارة نظام توظيف «مرن» وبالتالي تعديل عملياتها بسهولة أكبر إستجابة لأوضاع السوق المتغيرة سواء كانت المؤسسات مؤمنّة قبل الانفجار أم لم تكن وهذا يعني أن العمالة غير المنظمة قد لعبت دورًا ضئيلًا في قدرة المؤسسات على التعافي.

بيّنت النتائج أن حوالي 20 في المائة من المؤسسات التي شملتها الدراسة تستخدم الإنترنت لترويج وبيع منتجاتها وخدماتها، وبالمقارنة بهذا الرقم فإن نسبة أعلى بكثير من المؤسسات الرسمية (المسجلة والمؤمنّة)، والمؤسسات التي لديها وظائف منظمة (تقدم عقود عمل) والمؤسسات التي حققت أرباحاً تستخدم الإنترنت في أساليب عملها، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات التي تضررت من الانفجار وتلك التي يتم إصلاحها تستخدم الإنترنت على نطاق أوسع من المؤسسات الأخرى، هذا كله يشير إلى أن استخدام الإنترنت أصبح إجراءً ضرورياً للتكيف مع الأزمات للمؤسسات المتضررة.

زاد عدد المؤسسات التي تقدم خدمة التوصيل إلى المنازل من أجل تسليم منتجاتها وخدماتها بنسبة 6 في المائة منذ الانفجار، وعلى عكس الحال بالنسبة للإنترنت فقد تم تقديم خدمة التوصيل إلى المنازل بشكل أساسي من قبل المؤسسات غير الرسمية وتلك التي لحقت بأعمالها خسائر بالإضافة إلى المؤسسات حديثة التأسيس، حيث أظهرت النتائج إلى أن العديد من المؤسسات تأسست في ظل أزمة جائحة فايروس كورونا الأمر الذي دفعها للتحول إلى تقديم خدمات التوصيل المنزلية بشكلٍ أساسي.

اتخذت المؤسسات التي كانت أعمالها مربحة قبل الانفجار وكذلك المؤسسات الرسمية المزيد من الإجراءات للتعامل مع آثار الانفجار والتحديات الاقتصادية، وتتلخص معظم التدابير المتخذة في شكل إجراءات تجارية تقليدية للتحكم في الربحية مثل تعديل أسعار المبيعات، والتفاوض بشأن تأجيل مدفوعات الائتمان، وبيع بعض الأصول، بالإضافة إلى تقديم منتجات وخدمات جديدة، في حين أنه من منظور المؤسسات غير الرسمية وتلك التي كانت تحقق خسائر يعد تعديل أسعار المبيعات هو الإجراء الأكثر نفعاً إلى حد بعيد.

أشارت النتائج إلى أن 12 في المائة من المؤسسات التي شملتها الدراسة فقط تلقت مساعداتٍ للتعافي من حادثة إنفجار مرفأ بيروت، حيث تم تقديم أكثر من 90 في المائة من الدعم لتجديد المباني والبنية التحتية المادية والمعدات (أي الأضرار المرتبطة مباشرة بالانفجار)، وقد حصلت ستين في المائة من المؤسسات التي تلقت المساعدات على ذلك الدعم من المنظمات غير الحكومية بينما تلقت 7 في المائة فقط الدعم من الحكومة، من الجدير بالذكر بأن عائلات وأصدقاء أصحاب المشاريع قد قدموا الدعم لما يقرب من 30 في المائة ممن تلقوا المساعدات بشكلٍ عام.

على غرار المساعدات المقدمة بعد الانفجار ترغب نفس المؤسسات بشكل أساسي في رؤية الدعم الذي يعالج تحدياتها الاقتصادية على نطاقٍ أوسع بما في ذلك خفض تكاليف النفقات الجارية - على سبيل المثال ، الكهرباء والمياه والإيجارات – وتسهيل الوصول إلى العملات الأجنبية، وقد تعكس هذه الأولويات والمطالب أن المشاكل الاقتصادية الهيكلية الحالية في لبنان ووباء فايروس كورونا هما مصدر قلق للمؤسسات أكثر من الأضرار الناتجة عن انفجار الميناء، حيث ينظر العديد من المؤسسات على أن المشاكل الاقتصادية والسياسية التي تواجه المؤسسات و الدولة على أنها أكثر جوهرية.

يكشف المسح عن انعدام ثقةٍ عامٍ وعميقٍ في قدرة السلطات على التعامل مع الأزمات الاقتصادية التي تؤثر على المؤسسات التجارية، وأيضاً في قدرتها على تقديم المساعدات والدعم الملائم، هنالك أيضًا خيبة أمل كبيرة من المساعدة التي تم تقديمها لهم للتعافي بعد انفجار الميناء ليس فقط المساعدات الحكومية بل أيضاً الدعم المقدم من المنظمات غير الحكومية، حيث تشير النتائج إلى أن ما يقرب من 90 في المائة من المؤسسات غير راضية عن المساعدات التي تلقتها من الحكومة وأن ما يقرب من 70 في المائة غير راضين عن الدعم المقدم من المنظمات غير الحكومية، إن عجز الحكومة عن تقديم الدعم وخيبة الأمل التي أعربت عنها المؤسسات في قدرة الدولة على ذلك يجب أن يُنظر إليه أيضًا في سياق الأزمة الاقتصادية العميقة والوضع السياسي المتقلب في لبنان حيث تمنع الأزمات الاقتصادية الحكومة من تقديم الدعم بسبب نقص التمويل، في حين أن التكوين السياسي الطائفي للحكومة يعيق توفير الدعم الفعال أيضًا.

إنعكس الإحباط العام الذي تشعر به المؤسسات فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي والسياسي في لبنان على توقعاتها المستقبلية حيث أن ستون في المائة من جميع المؤسسات غير متأكدة من قدرتها على الإستمرار في أعمالها، وتقريباً جميع المؤسسات المنزلية (92 في المائة) متشائمة للغاية، وترتبط اهتمامات المؤسسات الرئيسية للمستقبل القريب بالأداء الاقتصادي (أي زيادة التكاليف وانخفاض الطلب)، وعدم الاستقرار السياسي، ومن الممكن تلخيص مصدر القلق الرئيسي للمؤسسات على المدى الطويل في سهولة الوصول إلى السيولة النقدية والعملات الأجنبية وكذلك المواد الخام والسلع الوسيطة.

لتلخيص النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يبدو أن المؤسسات المتضررة من انفجار ميناء بيروت قلقة من التهديدات من الأزمات الاقتصادية والهيكلية السياسية في لبنان بشكلٍ أكبر من العواقب المباشرة للانفجار، إن الدرس المستفاد لواضعي السياسات ومطوري برامج المساعدة هو أن السياسات وتدابير الدعم يجب أن تعالج كلاً من الاحتياجات الفورية والمتوسطة بالإضافة إلى طويلة الأجل للمؤسسات لتعزيز قدرتها على التغلب على الصدمات، و تعتبر معالجة التحديات الاقتصادية الهيكلية أمرًا ضروريًا لضمان استدامة الأعمال وتعزيز التنمية والنمو.

1 المُقدِمة

دوّت انفجارات ضخمة في الرابع من شهر آب / أغسطس للعام 2020 في مرفأ بيروت - الشريان الرئيسي للاقتصاد الوطني – دمرت معظم المنشآت وسوت الأحياء المجاورة بالأرض، مما أسفر عن مقتل أكثر من 200 شخص وإصابة أكثر من 6,500 وتشريد حوالي 300,000 شخص[1]، ووفقًا للبنك الدولي فقد تأثرت 56 في المائة من المرافق التجارية والصناعية (جميعها مملوكة للقطاع الخاص) بما في ذلك المؤسسات التي توفر الغاز والأغذية والمشروبات ومواد البناء والخدمات والأثاث والسيارات والملابس والبلاستيك والمواد الكيميائية والورق بالإضافة إلى الأصناف المصنعة، حوالي 50 في المائة من جميع المرافق المتضررة كانت إما متاجر الملابس أو الأثاث والأدوات المنزلية حيث عانت بشكل أكبر من الخسائر المالية، وتضرر أكثر من 90 في المائة من جميع الصناعات التحويلية المتوسطة إلى الكبيرة التي تعمل في نطاق نصف قطر يبلغ خمسة كيلومترات من موقع الانفجار، بالإضافة إلى التسبب في الخسائر للمؤسسات التجارية المجاورة للميناء فقد امتدت الأضرار الناجمة عن انفجار ميناء بيروت إلى المباني السكنية والمدارس والمستشفيات حيث كانت أضرار الانفجار هائلة مع فاتورة إصلاح ضخمة تجاوزت 15 مليار دولار أمريكي - مما أضاف عبئًا على التحديات الاقتصادية الخطيرة التي تواجه البلاد أصلاً وخصوصاً فيما يتعلق ببيئة الأعمال والمؤسسات في بيروت.[2]

تم الإعراب عن الاستياء من القيادة السياسية والاقتصادية للبنان لسنوات، وفي أواخر عام 2019 أدى فرض ضرائب على التبغ والبنزين والمكالمات الصوتية عبر تطبيقات التراسل مثل الواتساب على سبيل المثال للتخفيف من تدهور الاقتصاد إلى تحويل السخط إلى احتجاجاتٍ مفتوحة في الشوارع، حيث أجبرت الاحتجاجات الحكومة على التخلي عن خطط ضريبية جديدة وأدت في النهاية إلى استقالتها، وفي الوقت الذي تم فيه تعيين حكومة جديدة كان الاقتصاد الوطني يتجه بالفعل نحو الانهيار، حيث انخفض الناتج المحلي الإجمالي للبنان من 55 مليار دولار أمريكي في عام 2018 إلى 33 مليار دولار أمريكي في عام 2020 ، وتزامن ذلك مع انخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنحو 40 في المائة، ويعتبر هذا التراجع السريع في الاقتصاد من بين أسوأ ثلاث حالات على مستوى العالم منذ منتصف القرن التاسع عشر بما في ذلك البلدان التي شهدت حروبٍ وصراعات[3]، في الوقت نفسه كان الدّين الخارجي للبلاد مرتفعاً وكانت نسبة الدّين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ثالث أعلى نسبة في العالم[4].

كان البنك المركزي يقترض من البنوك التجارية لسداد ديون البلاد الخارجية للتعامل مع التضخم المتزايد وللحفاظ على سعر الصرف الثابت للعملة المحلية (الليرة اللبنانية) مع الدولار الأمريكي، وكنتيجة لذلك أدت هذه «اللعبة الهرمية التي ترعاها الدولة» إلى نقصٍ في العملات الأجنبية وظهور سوق سوداء في البلاد لأول مرة منذ ثلاثة عقود، الأمر الذي خلق تحديات خطيرة للمؤسسات التي كانت لا تعتمد على المنتجات والخدمات من خارج البلاد، في الوقت نفسه تدهورت الخدمات الحكومية الأساسية، واضطر السكان إلى التعايش مع انقطاع التيار الكهربائي اليومي، ونقص المياه الصالحة للشرب،

1 مركز العمل الخيري للكوارث، «انفجار بيروت»، 4 آب 2020.
https://disasterphilanthropy.org/disaster/beirut-explosion/.
2 البنك الدولي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة ، التقييم السريع للأضرار والاحتياجات في بيروت، آب / أغسطس 2020.
http://documents1.worldbank.org/curated/en/650091598854062180/Beirut-Rapid-Damage-and-Needs-Assessment.pdf.
3 البنك الدولي ، ربيع 2021. «المرصد الاقتصاد اللبناني: لبنان يغرق (إلى المراكز الثلاثة الأولى)».
https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2021-lebanon-sinking-to-the-top-3.
4 بي بي سي ؛ 5 آب / أغسطس 2020 ، «لبنان: لماذا البلد في أزمة».
https://www.bbc.com/news/world-middle-east-53390108.

ومحدودية الرعاية الصحية العامة، وضعف اتصالات الإنترنت[5]، علاوة على ذلك ارتفع معدل الفقر منذ عام 2019، حيث يواجه أكثر من 40 في المائة من السكان صعوبات في الحصول على الغذاء والاحتياجات الأساسية الأخرى، وارتفع معدل البطالة إلى ما يقرب من 40 في المائة، وانخفضت القوة الشرائية للعمال الذين يتلقون رواتبهم بالليرة اللبنانية انخفاضًا كبيرًا.[6]

يُشير معظم المحللين إلى وجود خللٍ في بنية النظام السياسي في لبنان عند شرح الأسباب الجذرية للمشاكل الاقتصادية في البلاد وعدم قدرة القيادات السياسية على توفير الخدمات المناسبة والتنمية لسكانها، إن المكاتب السياسية الرئيسية الثلاثة - مكتب الرئيس ورئيس البرلمان ورئيس الوزراء - مقسمة بين أكبر ثلاث طوائف دينية (مسيحي ماروني، مسلم شيعي، مسلم سني على التوالي) بموجب اتفاق يعود تاريخه إلى إستقلال البلاد عام 1943، ومقاعد البرلمان مقسمة حسب الحصص بين الطوائف الـ 18 المعترف بها رسميًا في البلاد حيث مكّن هذا الإتفاق من إنهاء 15 عامًا من الحرب الأهلية خلال الفترة (1975-1990)، ولكن سرعان ما تم إلقاء اللوم على هذا الإتفاق لدوره في الترويج للفساد بسبب علاقات المحسوبية بين القادة السياسيين والمجتمعات التي يمثلونها (بما في ذلك الجهات الأجنبية الفاعلة)، ووفقًا لمنظمة الشفافية الدولية يحتل لبنان المرتبة 149 من بين 179 دولة (الترتيب 179 هي للدولة الأسوأ) على مؤشر مدركات الفساد المعروف إختصاراً[7] (CPI) ، علاوة على ذلك يُلام الإتفاق على عدم فاعلية الحوكمة السياسية وعدم خدمة مصالح جميع الطوائف والبلد ككل بسبب مبدأ التوافق الذي يتعدى جميع القرارات المتخذة.

عانت بيروت من انهيار المرفأ بسبب حادثة الإنفجار في خضم هذه التحديات الاقتصادية والسياسية مما فاقم الضغط على اقتصاد البلاد وبيئة الأعمال، ويجدر بالإشارة هنا إلى أن كثيرين ينظرون إلى الانفجار على أنه مجرد أعراض لإهمال الحكومة وعجزها عن إدارة الحكم، كما وأثار الحادث موجة جديدة من الاحتجاجات ضد النخب السياسية (التي كانت لا تزال حاضرة بقوة في الحكومة الجديدة التي تم تشكيلها في عام 2019 حيث كان متوقعاً أن تكون تلك الحكومة مستقلة وبعيدة عن النظام السياسي الطائفي القائم)، وبسبب هذه الاحتجاجات استقالت الحكومة في شهر آب/ أغسطس من العام 2020 (بعد عام واحد فقط في السلطة) لكنها اضطرت إلى الاستمرار بسبب عدم استعداد الأحزاب السياسية لتولي القيادة الوطنية، ونتيجة لذلك يفتقر لبنان حالياً إلى سلطة تنفيذية تعمل بكامل طاقتها وهو الآن في طور تشكيل حكومته الثالثة منذ نهاية عام 2019، وفي ظل هذا الوضع السياسي الهش والغير واضح المعالم فإنه يصعب على المانحين والممولين الأجانب تقديم الأموال والاستثمارات التي كان من الممكن أن تساعد في معالجة بعض التحديات الاقتصادية التي تواجه المؤسسات والسكان في لبنان.

وبالتالي في هذا السياق من بيئة الأعمال التجارية الصعبة للغاية، يهدف هذا التقرير بشكلٍ أساسي لتقييم آثار انفجار ميناء بيروت على المؤسسات التجارية في المدينة، حيث تُصنّف معظم مؤسساتها على أنها مؤسسات متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة، والتي يُنظر إليها على أنها محركات رئيسية للانتعاش الاقتصادي وإعادة الإعمار من خلال أدوارها كمنتجين للإيرادات الاقتصادية ومقدمين لفرص العمل ومساهمين في الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، و يهدف التقرير أيضاً إلى الإجابة على ثلاثة أسئلة رئيسية وهي:

1. ما هي الآثار التشغيلية والاقتصادية المباشرة للانفجار على المؤسسات، وكيف أثرّ الانفجار على استدامة المؤسسات في سياق التحديات الاقتصادية والسياسية التي كانت تواجهها بالفعل قبل الانفجار بما في ذلك جائحة فايروس كورونا المستجد؟

5 بي بي سي. اب/أغسطس 2020، https://www.bbc.com/news/world-middle-east-53390108

6 برنامج الغذاء العالمي، البنك الدولي ، 2021. «المرصد الاقتصاد اللبناني: لبنان يغرق (إلى المراكز الثلاثة الأولى)». https://www.worldbank.org/en/country/lebanon/publication/lebanon-economic-monitor-spring-2021-lebanon-sinking-to-the-top-3.

7 https://www.transparency.org/en/cpi/2020/index/lbn

2. إلى أي مدى استطاعت المؤسسات أن تتعامل مع آثار الإنفجار، وما الذي يميز المؤسسات التي تعاملت بشكل أفضل من غيرها؟
3. ما نوع المساعدات التي تلقتها المؤسسات للتعافي من انفجار المرفأ، وإلى أي درجة عالجت آليات الدعم هذه احتياجات المؤسسات؟

والغرض من هذا التقييم هو توفير المعرفة المبنية على الحقائق عن الوضع الذي وجدت مؤسسات بيروت نفسها فيه بعد انفجار الميناء، ونأمل أن يساعد هذا التقييم أيضاً في تطوير السياسات والبرامج التي تهدف إلى التخفيف من الآثار السلبية للانفجار على المؤسسات والعاملين فيها، والتي يمكن أن تساعد في خلق بيئة مناسبة وشاملة للمؤسسات وتطوير الأعمال، ويجدر بالإشارة هنا إلى أن التحدي الرئيسي لمثل هذه السياسات يتمثل في تلبية الاحتياجات الفورية للمؤسسات بعد انفجار ميناء بيروت، وفي الوقت نفسه معالجة القيود الاقتصادية ذات العلاقة بالنظام القائم من اجل استدامة مشاريع بيروت وتطوير الأعمال في لبنان.

2 المنهجية وسجل الشركة

2.1 المنهجية

خلفية عامة والغرض من العينة

يعتمد هذا التقرير على البيانات التي تم جمعها من خلال مسح بإستخدام الهاتف لما مجموعة 1,664 مؤسسة تتواجد في دائرة نصف قطرها خمسة كيلومترات من موقع الانفجار في مرفأ بيروت، الغرض الرئيسي من المسح هو توفير معلومات حول ظروف المؤسسات بعد الانفجار، حيث جُمعت بيانات حول سجل الأعمال للمؤسسات، وتأثيرات الانفجار على العمليات التجارية والقوى العاملة فيها، وتدابير التكيف والتأقلم بالإضافة إلى إجراءات الدعم وآليات المساعدة التي من المتوقع أنهم استفادوا منها، علاوة على ذلك يتناول هذا المسح آثار وعواقب جائحة فايروس كورونا على المؤسسات، وقد احتوى استبيان المسح على خمس أقسام رئيسية. انظر الجدول 1 للحصول على نظرة عامة ، والمرفقات للإطلاع على الاستبيان الكامل.

جدول 1 توضيح محتويات إستمارة الدراسة

القسم	المحتويات
الغلاف	بيانات المستجيب، أرقام الهواتف، الموقع، إلخ.
سجل المؤسسة	نوع العمل التجاري، المُلكية،عنوان المؤسسة، لقوى العاملة، الحالة الإقتصادية للمؤسسة قبل الإنفجار.
تأثيرات الإنفجار	تقييم مختصر لحجم الأضرار والتصليحات المنفذة،, الوضع التشغيلي الحالي,, وضع العمالة في المؤسسة، النفقات الحالية، الإيرادات والأرباح.
إجراءات التكيُف	إجراءات التكيف والتأقلم مع آثار الإنفجار، نوع الدعم الذي تلقته المؤسسة، , المخاطر والتحديات، الرضى الإجمالي عن الإجراءات المتخذة.
تأثير جائحة كورونا	تقييم شامل للتبعات الناجمة عن الجائحة، , الإيرادات والحالة المالية العامة للمؤسسة، إجراءات الإستجابة للأزمة.

إطار سحب العينة

يتكون إطار العينة من قائمة المؤسسات الموجودة في 18 منطقة محيطة بموقع الانفجار، حيث تضمنت مهمة حصر المؤسسات وضع قائمة بجميع الأعمال التجارية داخل دائرة نصف قطرها خمسة كيلومترات من مركز الانفجار مع معلومات الاتصال (بما في ذلك رقم الهاتف) للمالك ونوع النشاط التجاري وحالة العمليات التجارية، ونتج عن ذلك معلومات كاملة لما مجموعه 2,998 مؤسسة والتي تم استخدامها كإطار لاختيار العينة. مع الأخذ بعين الإعتبار العدد المرتفع والمتوقع لحالات

عدم الاستجابة التي تظهر عادةً في الاستطلاعات الهاتفية، تم اختيار جميع المؤسسات البالغ عددها 2,998 مؤسسة تجارية كعينة للمسح. يظهر التوزيع الجغرافي لهذه المؤسسات في الشكل 1.

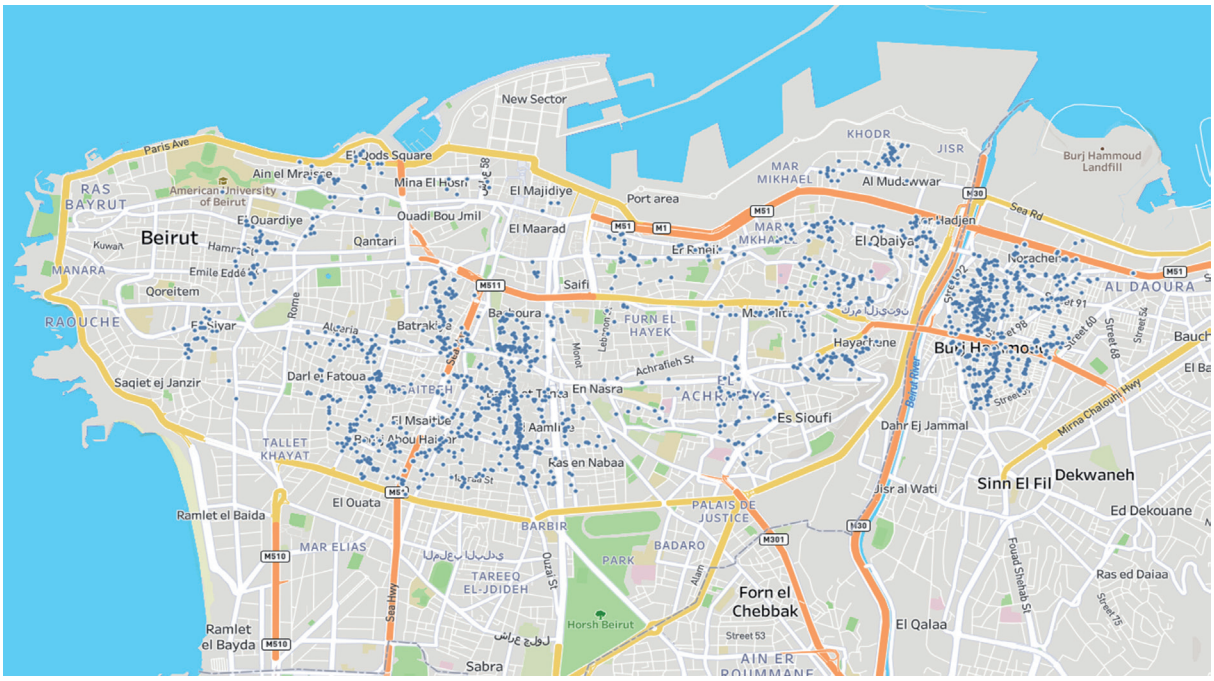

جمع البيانات ومُعدّل الإستجابة

تم إجراء الاستطلاع عبر الهاتف خلال الفترة من 24 تشرين ثاني/نوفمبر إلى 16 كانون أول/ ديسمبر 2020 وبلغ معدل الاستجابة 56 في المائة[8]. انظر الجدول 2 للإطلاع على مزيد من التفاصيل.

جدول 2 توزيع عينة الدراسة ومعدل الإستجابة بحسب الأحياء والمناطق

الحي	عدد المؤسسات المحصورة	عدد المقابلات المكتملة	معدل الإستجابة (نسبة مئوية)
الأشرفية	296	140	47
الجميزة	63	32	51
غابي	75	43	57
جعيتاوي	49	26	53
الخضر	38	30	79
مار مخايل	102	58	57
المزرعة	102	38	37
المصيطبة	572	277	48
عين المريسة	100	42	42
رمل الظريف	35	22	63
الصنائع	81	33	41
الحمراء	116	49	42
رأس النبع	63	26	41
الكرنتينا	61	34	56
عائشة بكار	172	112	65
البسطة الفوقة	254	148	58
البسطة التحتا	77	46	60
برج حمود	724	415	57
أخرى	18	5	28
المجموع	2,998	1,664	56

2.2 سجل المؤسسة

يصف القسم التالي الخصائص الرئيسية للمؤسسات التي تم مسحها، حيث تم استخدام هذه الخصائص كمتغيرات للحديث عن الخلفية العامة للمؤسسات في الجداول والرسوم البيانية في هذا التقرير.

حجم المؤسسة

أكثر من نصف المؤسسات هي مؤسسات خاصة حيث يعمل في المؤسسة المالك فقط ولا يوجد لديه موظفين مدفوعي الأجر، بالإضافة إلى المؤسسات الخاصة (56 في المائة) قمنا بتصنيف المؤسسات إلى المجموعات التالية: مؤسسات متناهية الصغر وتضم من واحد إلى خمسة موظفين (36 في المائة)، والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة المعروفة إختصاراً ب (SMLEs؛ 8 في المائة من جميع المؤسسات) والتي تقوم بتوظيف ستة أشخاص أو أكثر (الشكل 2)، بلغت قيم

8 تم جمع البيانات من قبل مؤسسة بسمة وزيتونة. https://www.basmeh-zeitooneh.org/

المتوسط الحسابي والوسيط لعدد العاملين في المؤسسات متناهية الصغر، والمؤسسات الصغيرة والمتوسط والكبيرة مجتمعة خمسة وثلاثة على التوالي.

الشكل 2 توزيع المؤسسات بحسب الحجم (مُقاساً بعدد الموظفين). النسبة المئوية للمؤسسات (العدد = 1,664)

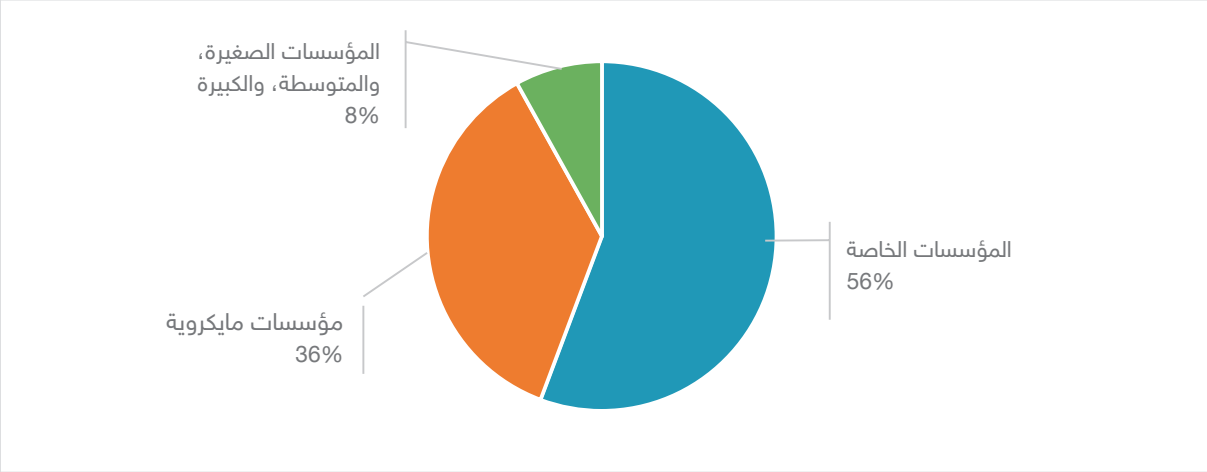

تركيبة المُلكية للمؤسسات

أربع من كل خمس مؤسسات خاصة (78 في المائة) يملكها رجال وواحدة من كل خمس مؤسسات (22 في المائة) تملكها نساء، يمتلك اللبنانيون معظم المؤسسات (95 في المائة)، ويمتلك السوريون 3 في المائة، في حين بلغت نسبة المؤسسات المملوكة من قبل الجنسيات الأخرى 2 في المائة - بعضها مملوك بشكل مشترك مع لبنانيين (الشكل 3).

الشكل 3 توزيع المؤسسات بحسب جنسية مالك المؤسسة. نسبة مئوية من المؤسسات الخاصة (العدد = 927)

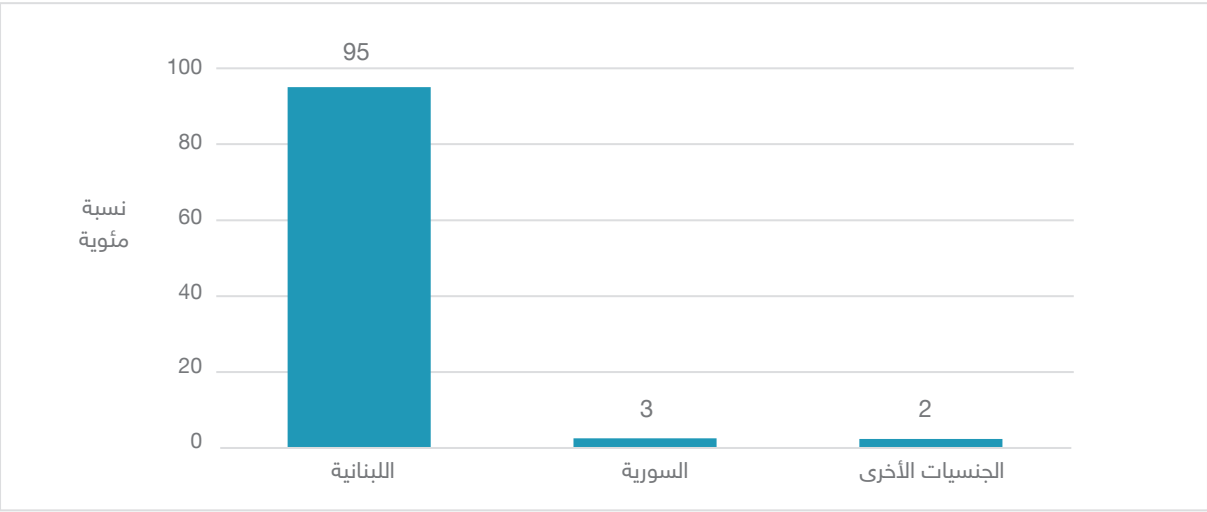

عمر المؤسسة (مدة التأسيس)

تم تأسيس ثمانية عشر بالمائة من المؤسسات قبل أقل من ثلاث سنوات من إجراء المسح، و 30 بالمائة تم تأسيسها ما بين ثلاث إلى عشر سنوات ماضية، وأكثر من نصفها (52 بالمائة) كانت تعمل لأكثر من عشر سنوات (الشكل 4).

الشكل 4 توزيع المؤسسات بحسب عمر المؤسسة. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,657)

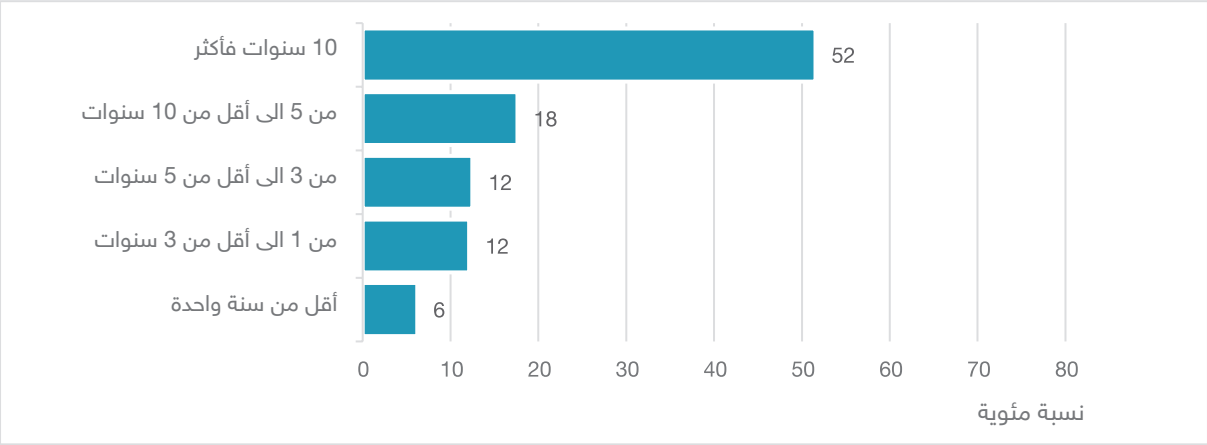

القطاع الإقتصادي

تم تصنيف المؤسسات التي شملتها الدراسة حسب الصناعة أو القطاع على النحو التالي: تجارة الجملة والتجزئة 59 في المائة، الضيافة (أي خدمات الطعام والشراب) والسياحة 18 في المائة، الخدمات المهنية والإدارية 15 في المائة، التصنيع 4 في المائة، وغيرها من الصناعات 4 في المائة (الشكل 5).

الشكل 5 فئات النشاط الإقتصادي للمؤسسات. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664)

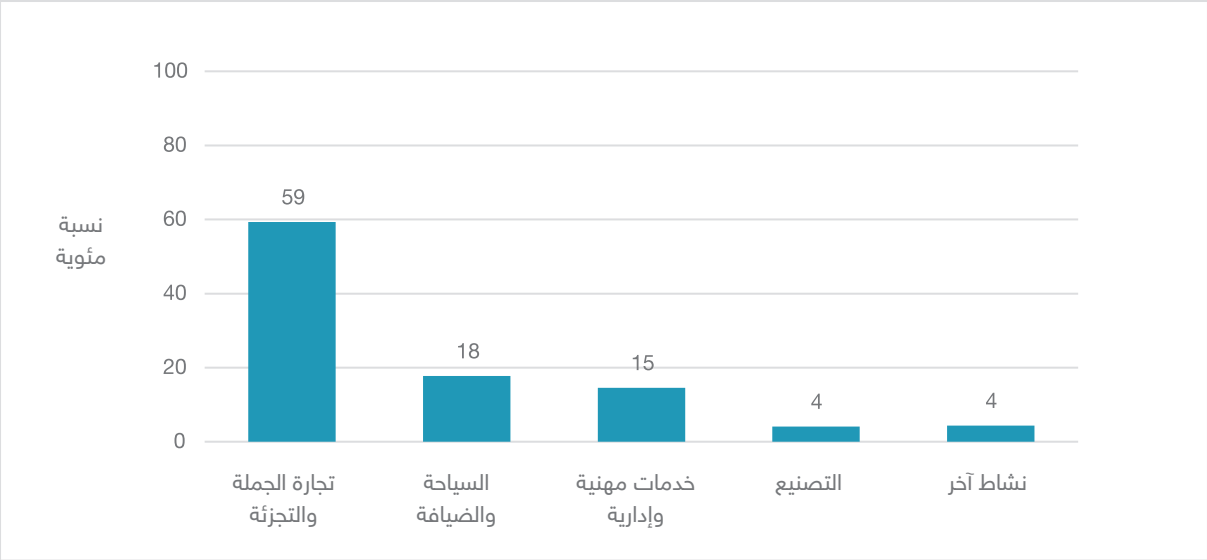

ملكية المنشآت

تَشغل معظم المؤسسات - أربعة من كل خمسة - مبانٍ مستأجرةٍ ، بينما تمتلك المؤسسات المتبقية المباني والبنية التحتية المادية الخاصة بها، ومن ناحية أخرى تعمل نسبة صغيرة (7 في المائة) من المؤسسات التجارية في أكثر من موقع والتي يمكن أن تكون موجودة في مكان ما داخل أو خارج مدينة بيروت.

أشكال عقود التشغيل وحالة التسجيل للمؤسسات

لدى المؤسسات متناهية الصغر (مايكروية) والصغيرة والمتوسطة والكبيرة (أي باستثناء المؤسسات الخاصة الفردية) ما متوسطه خمسة موظفين مدفوعي الأجر، ويقدم عدد محدودٍ من هذه المؤسسات عقودًا مكتوبة (11 في المائة) بينما

لا يقدم نصفها تقريبًا (46 في المائة) أي شكل من أشكال العقود لموظفيها (الشكل 6)، في حين تُقدم ما نسبته إثنتان وأربعون في المائة من المؤسسات اتفاقيات شفهية فقط مع العاملين لديها، وقد تعد هذه النتائج دليلٌ على وجود ظروف العمل غير المَنظم في هذه المؤسسات.

الشكل 6 أشكال العقود الممنوحة للعمال. نسبة مئوية من المؤسسات المايكروية، والصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة (العدد = 735)

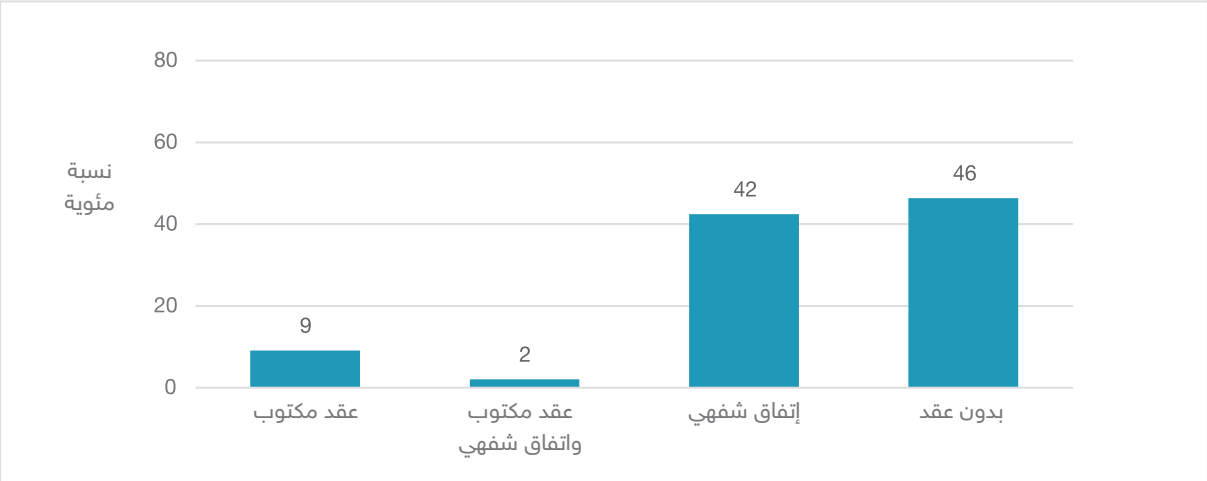

أبلغ اثنان وتسعون في المائة من جميع المؤسسات بما في ذلك المؤسسات الخاصة عن تسجيلها لدى السلطات والجهات المختصة، وهو أمر يستخدم غالبًا لوصف المؤسسات بأنها رسمية (تعمل في القطاع المنظم)، ويعد هذا تناقض صارخ مع النتيجة التي تظهر أن فقط عُشر المؤسسات المشمولة بالدراسة تقدم عقود توظيف مكتوبة، وللتلخيص يمكن وصف المؤسسات التي شملتها الدراسة إلى حد ما بأنها مؤسسات لديها تعاقدات توظيف غير رسمية (منظمة) وتعمل في القطاع الرسمي (المنظم) بحسب ما تم تقييمها إعتماداً على حالة تسجيل المؤسسات.

المنافع الإجتماعية

إن ما يقرب من نصف المؤسسات (بإستثناء الموسسات الخاصة الفردية) لا تقدم أي مزايا غير الراتب لعمالها (الشكل 7)، وهو ما يعد شهادة أخرى على الطابع غير المنظم للمؤسسات السائد في بيروت ولبنان بشكلٍ عام.

الشكل 7 المنافع الإضافية الممنوحة للعمال. نسبة مئوية من المؤسسات المايكروية، والصغيرة، والمتوسطة، والكبيرة (العدد = 735)

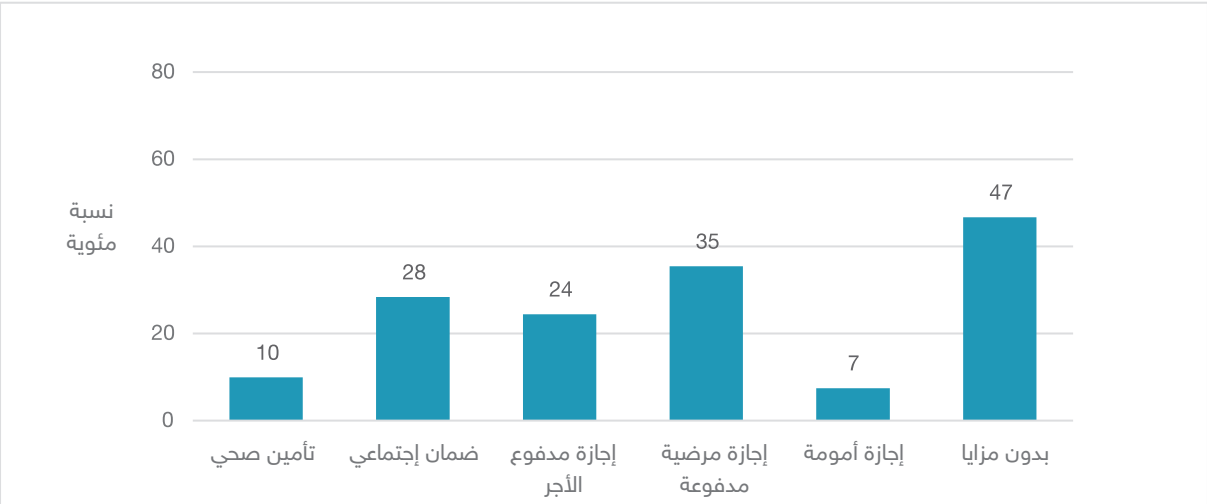

مستوى الربحية والحالة الإقتصادية قبل حادثة الإنفجار

يتراوح متوسط الدخل الشهري لحوالي رُبع المؤسسات ما بين 1 إلى 3 مليون ليرة لبنانية[9]، ومن ناحية أخرى بلغ دخل خُمس المؤسسات قبل انفجار مرفأ بيروت أقل من مليون ليرة لبنانية، في حين بلغت أرباح خُمس آخر من المؤسسات حوالي 10 ملايين ليرة لبنانية أو أكثر (الشكل 8).

الشكل 8 متوسط العائد الشهري (مليون ليرة لبنانية). نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,166)

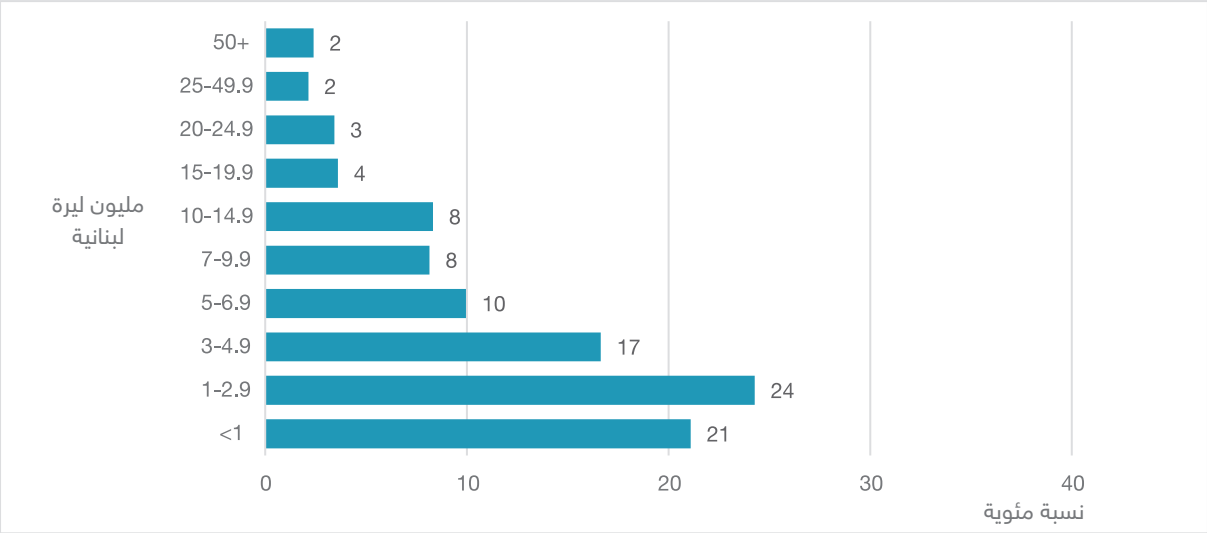

كانت أربع مؤسسات من أصل عشرة في وضعٍ مالي متعادلٍ (نقطة التعادل)، بينما أبلغ ثلث المؤسسات المشمولة في الدراسة عن أرباح للأشهر السبعة الأولى من عام 2020، في حين أشارت النتائج بأن نفس النسبة تقريبًا من المؤسسات كان لديها خسائر خلال نفس الفترة، مما يشير إلى ظروف العمل الصعبة التي كانت تواجهها قبل الانفجار (الشكل 9).

الشكل 9 الوضع المالي خلال الفترة كانون ثاني/يناير - تموز/يوليو 2020. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664)

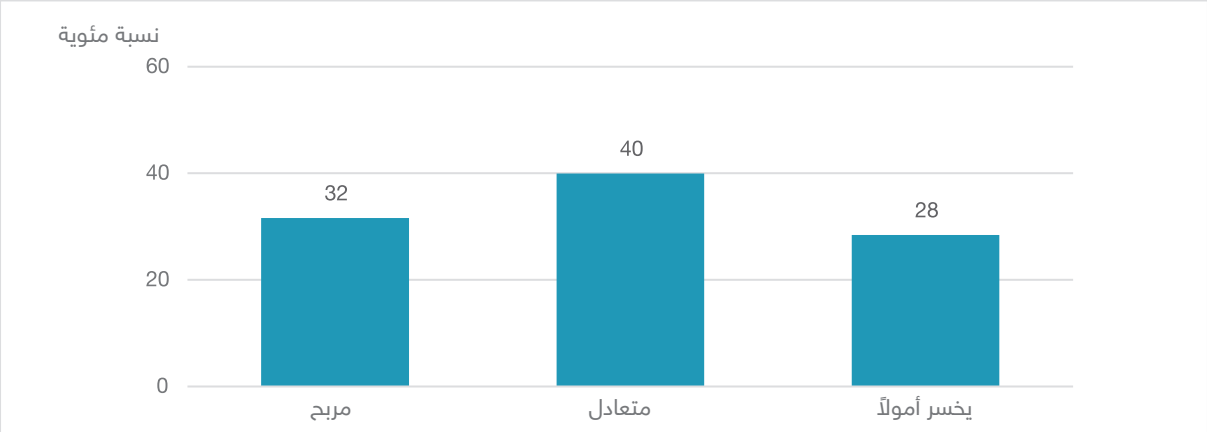

كان لدى عدد قليل جدًا من المؤسسات (6 في المائة فقط) مدخرات أو احتياطيات مالية قبل انفجار الميناء، وفي المقابل كان لدى 44 في المائة إلتزامات مالية، و31 في المائة لديها ديون للمورّدين تليها 9 في المائة من المؤسسات ملتزمة

9 حسب السعر الرسمي للعملة، فإن مليون ليرة لبنانية تعادل حوالي 660 دولارًا أمريكيًا. ومع ذلك منذ خريف عام 2019 انخفضت قيمة الليرة اللبنانية في السوق السوداء بشكل مطرد مقارنة بالسعر الرسمي، وفي حزيران قبيل انفجار مرفأ بيروت بلغت قيمة مليون ليرة لبنانية 222 دولاراً في السوق السوداء ، بينما حالياً (حزيران 2021) مليون ليرة لبنانية تساوي 65 دولاراً فقط. (https://lirarate.org/)

بقروض بنكية (الشكل 10)، ومع ذلك تجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الالتزامات المالية تغطي فقط الدّين من الجهات الرسمية (أي الالتزامات لمؤسسات الإقراض الرسمية كما هو مدرج في الرسم البياني) نظرًا لأن القروض الخاصة من العائلة والأصدقاء شائعة جدًا في لبنان، فمن المتوقع أن يكون لدى العديد من المؤسسات الخاصة والمؤسسات الصغيرة ديون خاصة بدلاً من الديون الرسمية، أو أن تكون هذه الديون الخاصة إضافية للديون من الجهات الإقراضية الرسمية كما أظهرت نتائج المسح.

الشكل 10 الإلتزامات المالية للمؤسسات قبل الإنفجار. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664)

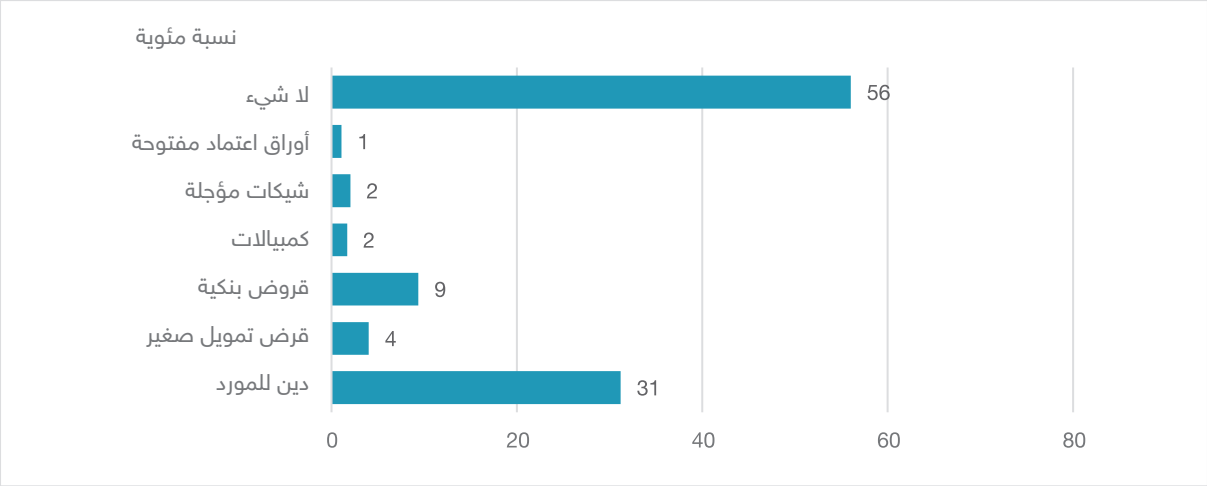

أظهرت النتائج إلى أنه من بين المؤسسات التي لديها التزامات مالية لجهاتٍ رسميةٍ كان على نصفها تقريبًا ديون في حدود 1-10 مليون ليرة لبنانية، في حين كانت ديون رُبع هذه المؤسسات المَدينة تتراوح ما بين 10-30 مليون ليرة لبنانية، وأن ما يقرب من خُمس مجموع المؤسسات التي لديها التزامات مالية تصل ديونها لأكثر من 30 مليون ليرة لبنانية (الشكل 11).

الشكل 11 الديون بالمليون ليرة لبنانية التي تكبدتها المؤسسات قبل الإنفجار. نسبة مئوية من المؤسسات المديونة (العدد = 667)

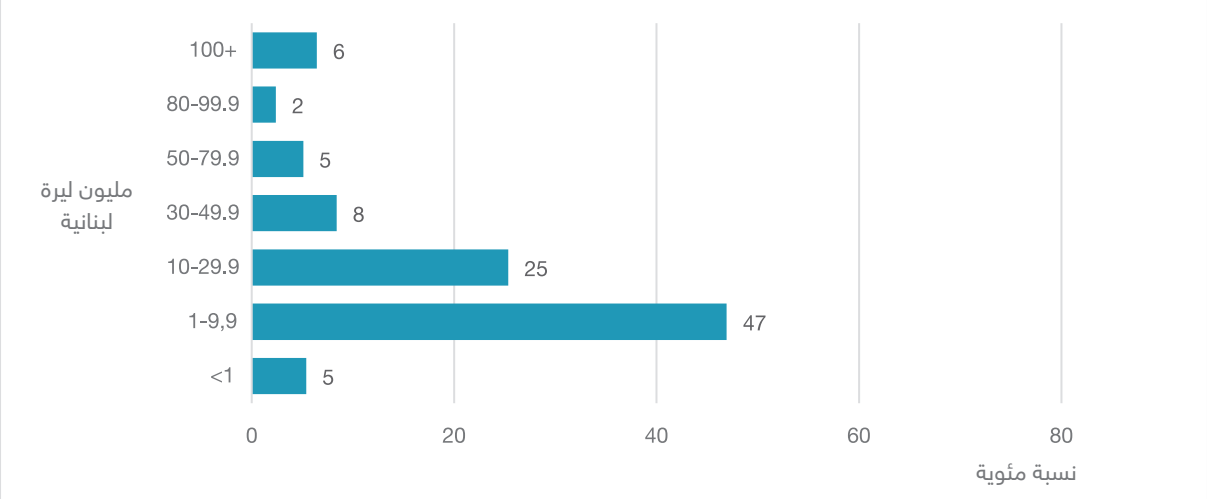

يبدو أن القدرة الاقتصادية للمؤسسات على التعامل مع الأزمات غير المسبوقة مثل أزمة انفجار ميناء بيروت كانت محدودة للغاية لأن قلة قليلة منها كانت تمتلك احتياطيات كبيرة، و 7 في المائة فقط من المؤسسات لديها تأمين يغطي الأضرار المادية مثل تلك التي سببها انفجار.

3 آثار الإنفجار

3.1 الأضرار المادية

تعرضت معظم المؤسسات (86 في المائة) لأضرار مادية في هياكل المباني الخاصة[10] بها من جراء الانفجار الهائل في مرفأ بيروت، وتوزعت تلك المؤسسات بحسب حجم الأضرار التي تعرضت لها مبانيها على عدة فئات: أضرار طفيفة وقابلة للإصلاح 56 في المائة، الأضرار التي لا يمكن إصلاحها وإنما تتطلب إعادة البناء 26 في المائة، والمؤسسات التي تدمرت كامل مبانيها بنسبة 4 في المائة (الشكل 12)، وبغرض المقارنة وجدت دراسة استقصائية أخرى بأن 31 في المائة من المؤسسات التي شملتها الدراسة أبلغت عن «ضرر إجمالي» ، وأن 10 إلى 11 في المائة «دُمرت بالكامل» ، وأن المؤسسات المتضررة أبلغت عن أن متوسط تكلفة الأضرار الذي بلغ 109 آلاف دولار أمريكي.[11]

الشكل 12 مستوى الأضرار للمؤسسات المشمولة في الدراسة. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664)

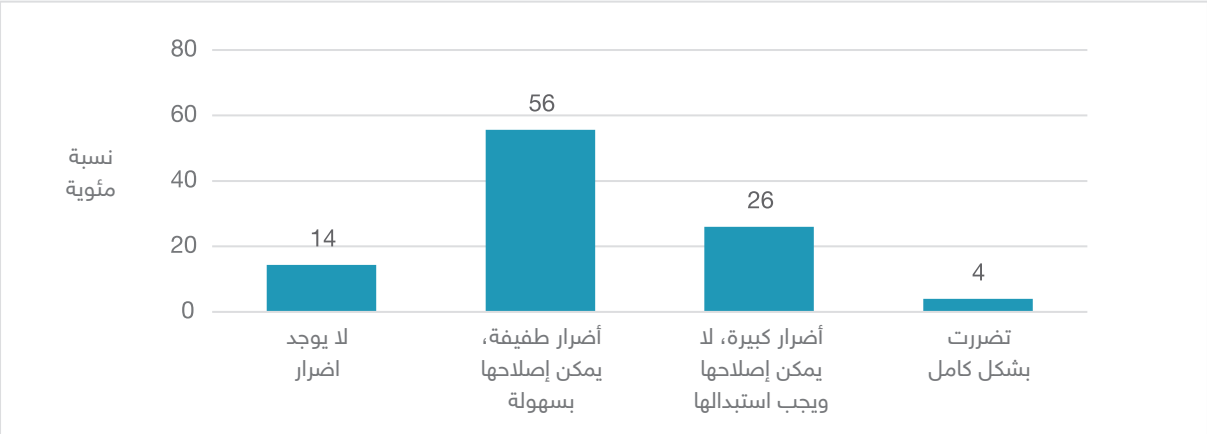

العلاقة بين الأضرار وحالة الإصلاح موضحة في الجدول 3، حيث يتضح أنه تم إصلاح ما يقرب من نصف المؤسسات، وكلما قل حجم الضرر زادت نسبة المؤسسات التي أعيدت إلى حالتها الأصلية.

جدول 3 حالة تصليحات وترميم الأضرار الناجمة عن إنفجار ميناء بيروت. نسبة مئوية من المؤسسات المتضررة (العدد = 1,425)

وضع الهياكل الإنشائية لمباني المؤسسة بعد الانفجار	تم إصلاحها بالكامل	تم إصلاحها جزئيًا	إعادة البناء / الاصلاح جارية	لا يوجد إصلاح	المجموع	حجم العينة
جميع المؤسسات المتضررة	48	36	2	14	100	1,425
أضرار طفيفة، يمكن إصلاحها بسهولة	54	30		15	100	926
أضرار كبيرة، لا يمكن اصلاحها ويجب استبدالها	39	47	3	11	100	433
تضررت بشكل كامل	20	38	21	21	100	66

10 تشمل الهياكل المادية النوافذ والأبواب والمصاريع والجدران والسقف والأرضيات وما إلى ذلك.
11 المسح الذي تم تنفيذه في الفترة من 22 كانون الثاني/يناير إلى 5 شباط/فبراير 2021 ، استهدف الشركات التي يُفترض من أنها ستتأثر، وبلغ معدل الاستجابة 55 في المائة ، وتضمنت مجموعة البيانات النهائية معلومات عن 1145 مؤسسة. انظر جاد شعبان ، وضع الشركات والموظفين المتضررين من انفجار مرفأ بيروت، حزيران/يونيو 2021 ، أوكسفام.

3.2 الحالة التشغيلية

تزامناً مع وقت إجراء المسح كانت أربع مؤسسات فقط من أصل عشرة (41 في المائة) تنتج بنفس المستوى السابق لها قبل حدوث الانفجار، ومن ناحية أخرى أشارت النتائج إلى أن ما نسبته 45 في المائة من المؤسسات كانت تنتج بقدرة منخفضة (أي بعدد قليل من الموظفين و/ أو ساعات التشغيل) بعد الإنفجار، في حين أن 14 في المائة من المؤسسات كانت مغلقة مؤقتًا (12 في المائة) أو أغلقت أبوابها تمامًا (الجدول 4)[12]، بالإضافة إلى ذلك أظهرت نتائج تحليل البيانات عدم وجود تباين كبير بين المؤسسات المشمولة في المسح فيما يتعلق بالإنتاجية إعتماداً على بعض الخصائص مثل نوع الصناعة أو عمر المؤسسة أو نوع / حجم الإنتاج.

وبالرغم من ذلك فقد كانت نسبة المؤسسات التي حققت أداءً جيدًا قبل الانفجار وتعمل حالياً بكامل طاقتها (60 في المائة) أعلى بكثير من تلك التي كان إنتاجها عند نقطة التعادل (37 في المائة) ومن تلك التي تعمل بخسارة (27 في المائة)، كما أن نسبة المؤسسات التي انهارت وأغلقت بشكلٍ دائم لم تكن مرتفعة بشكل ملحوظ بين النوعين الأخيرين من المؤسسات ولا تلك التي أغلقت بشكلٍ مؤقتًا، إن ما سبق يشير إلى أن الاختلاف الرئيسي بين المؤسسات يكمن في القدرة على إعادة بناء المباني المتضررة وإعادة مباشرة الأعمال كما كانت قبل انفجار الميناء، في الواقع كما هو مبين في الجدول 4 فإن المؤسسات التي عانت من أسوأ الأضرار المادية ولم تتمكن من إعادة البناء (بما يكفي) كانت الأكثر احتمالاً لأن تكون متعطلة عن العمل وقت إجراء المسح.

جدول 4 الطاقة التشغيلية الحالية بحسب النشاط التجاري، عمر المؤسسة، نوع المؤسسة، الربحية ما قبل الإنفجار، حجم الأضرار بعد الإنفجار، حالة التصليحات وقت تنفيذ الدراسة، عقود العمل المتاحة، وضع التأمين وقت الإنفجار. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664)

	كما كان الحال قبل الإنفجار	ساعات عمل مخفضة	عدد عمال أقل	ساعات عمل مخفضة وعمال أقل	مغلق بشكل مؤقت	مغلق بشكل دائم	المجموع	حجم العينة
جميع المؤسسات	41	39	1	5	12	2	100	1,664
النشاط التجاري								
تجارة الجملة والتجزئة	44	40	0	4	10	1	100	987
السياحة والضيافة	36	36	3	6	16	2	100	295
الخدمات الإدارية والمهنية	44	40	0	4	10	1	100	987
التصنيع	44	40	0	4	10	1	100	987
نشاط آخر	36	36	3	6	16	2	100	295
عمر المؤسسة (التأسيس)								
أقل من سنة واحدة	31	44	1	3	17	4	100	103
من 1 إلى أقل من 3 سنوات	42	33	1	6	14	2	100	201
من 3 إلى أقل من 5 سنوات	46	33	1	4	13	2	100	207
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	43	35	0	7	13	1	100	292
10 سنوات فأكثر	41	43	1	5	10	1	100	854

12 بعد الانفجار مباشرة توقفت شركة واحدة من كل خمس شركات عن عملها – وفقًا لشعبان، انظر في الهامش الملاحظة رقم 5 - وهو أمر قد يشير عند النظر إليه مع الإحصائيات في التقرير إلى أنه بعد مرور نصف عام على الانفجار هناك العديد من المؤسسات أو في الواقع معظمها ما زالوا لم يستأنفوا أعمالهم.

	كما كان الحال قبل الإنفجار	ساعات عمل مخفضة	عدد عمال أقل	ساعات عمل مخفضة وعمال أقل	مغلق بشكل مؤقت	مغلق بشكل دائم	المجموع	حجم العينة
نوع المؤسسة								
المؤسسات الخاصة	39	45	-	2	12	2	100	927
المؤسسات الأخرى	45	31	2	9	12	1	100	737
الربحية ماقبل الإنفجار								
مربح	60	23	0	4	11	1	100	526
متعادل	37	44	1	5	12	1	100	665
كان يخسر المال	27	49	2	7	12	2	100	473
وضع الهياكل الإنشائية لمباني المؤسسة بعد الانفجار								
لا يوجد اضرار	55	35	0	3	6	1	100	239
أضرار طفيفة، يمكن إصلاحها بسهولة	40	42	1	3	13	1	100	926
أضرار كبيرة، لا يمكن اصلاحها ويجب استبدالها	38	38	2	10	11	1	100	433
تضررت بشكل كامل	35	15	-	6	32	12	100	66
حالة التصليحات								
لا يوجد اضرار	55	35	0	3	6	1	100	239
تم إصلاحها بالكامل	41	41	1	6	11	1	100	684
تم إصلاحها جزئيًا	44	37	1	5	13	1	100	510
إعادة البناء / الاصلاح جارية	17	34	3	3	34	7	100	29
لا يوجد إصلاح حتى الآن	25	44	0	7	19	5	100	202
عقود العمل المتاحة								
عقود مكتوبة	30	34	3	10	21	1	100	67
عقود مكتوبة وشفهية	40	20	-	13	20	7	100	15
إتفاق شفهي	35	40	3	9	12	2	100	312
لا يوجد عقود عمل	57	23	1	9	9	1	100	341
وضع التأمين وقت الإنفجار								
لديه تأمين	44	31	4	5	13	3	100	119
ليس لديه تأمين	42	40	1	5	12	1	100	1,474

على أية حال، فإن انفجار الميناء لا يمكن أن يكون هو المؤثر الوحيد اقتصادياً على المؤسسات التي شملتها الدراسة وإنما في الواقع يبدو أن التأثير السلبي لوباء فايروس كورونا وتدابير الاحتواء المتخذة التي أعقبت الجائحة يمكن أن تكون هي المسبب الأكبر في الظروف الصعبة التي تواجهها العديد من المؤسسات في المدينة، حيث أنه من وجهة نظر 41 في المائة من تلك المؤسسات التي لم تعد تعمل كالمعتاد فإن اللوم يقع على الجائحة بشكل أساسي، ويعتقد 53 في المائة أن السبب يعود للانفجار و جائحة فايروس كورونا المستجد معاً، في حين أن 3 في المائة يعتبرون الانفجار وحده المسبب الرئيسي لعدم تمكنهم من العمل كما كان الوضع سابقاً، وبالمثل فإن أربع من كل خمس مؤسسات مغلقة بشكلٍ مؤقتٍ ترجح أن الأمر يُعزى إلى الوباء، ويختلف مع هذا الرأي بشكل رئيسي تلك المؤسسات التي تعرضت لأضرار جسيمة والتي لم يتم إصلاح

أو إعادة بناء مبانيها (بالكامل)، بالإضافة إلى ذلك فإن من بين القليل من المؤسسات التي تم إغلاقها نهائيًا نسبة مرتفعة تُشير إلى أن انفجار الميناء كان له الأثر الأكبر في الوضع التشغيلي لها مقارنة بالوباء.

3.3 التسريح والتوظيف

أكدت ثلاث مؤسسات من أصل عشرة تمت مقابلتها ويعمل بها موظفان كحد أدنى (31 في المائة) أنها قامت بتسريح موظف واحد أو أكثر منذ انفجار الميناء في شهر اب/ أغسطس 2020، حيث يُقصدُ بتسريح شخصٍ ما أن يتم إعفاء هذا الشخص من عمله إما بشكل مؤقتٍ أو دائم، بالإضافة إلى ذلك وجدت هذه الدراسة اختلاف بسيط في تسريح الموظفين بين المؤسسات عند إجراء المقارنات إعتماداً على الخصائص المختلفة للمؤسسات، لكن بشكلٍ عامٍ يبدو أن المؤسسات في قطاع الضيافة والسياحة قد قامت بتسريح نسبة أعلى من العمال (43 في المائة) مقارنة بالمؤسسات الأخرى، علاوة على ذلك فقد قامت نسبة أقل من المؤسسات التي لم تتضرر من الانفجار بتسريح موظفين (16 في المائة) مقارنة بالمؤسسات الأخرى (34 في المائة).

وعند النظر إلى المؤسسات التي قامت بتسريح موظفين فإن قيمة متوسط تسريح العاملين بلغت فيها ثلاثة أشخاص و(قيمة الوسيط تساوي اثنين)، وعطفاً على ماسبق فقد أفاد ممثلي المؤسسات المشمولة بالدراسة إلى أن السبب وراء تسرح اثنين من العمال المسرحين يعود إلى الصعوبات الإقتصادية التي أعقبت الانفجار، وبالتالي وعلى الرغم من النتيجة السابقة بأن جائحة فايروس كورونا هي المسؤولة عن المشاكل الاقتصادية للمؤسسات أكثر من انفجار الميناء إلا أن هذا المؤشر يدل على أن الانفجار كان له تأثير قوي أيضًا - في رأي تلك المؤسسات التي اضطرت إلى التخلي عن عمال.
أشارت نتائج المسح إلى أن قلة قليلة من المؤسسات قامت بفصل الموظفين المُعينين لديها بموجب عقد دائم، وعلى النقيض من ذلك فقد دفع العمال المعينون بشكلٍ مؤقتٍ الثمن الباهظ وفقدوا وظائفهم بشكل أكبر في مختلف التخصصات، وفيما يخص التعويضات الممنوحة للعمال المُسرحين فقد قامت واحدة من كل خمس مؤسسات (19 في المائة) فصلت عمالها بمنح العمال (أو على الأقل بعضهم) تعويضات نظير تسريحهم من العمل.

من ناحية أخرى قامت نفس النسبة من المؤسسات (19 في المائة) بتخفض رواتب العمال الحاليين لديها منذ الإنفجار في شهر اب/ أغسطس 2020، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي لمعدل التخفيض في الأجور نحو ثلث الراتب في ما نسبته (34 في المائة) من المؤسسات، وهذا الرقم يبدو متقارباً بغض النظر عن نوع النشاط الصناعي وحجم وعمر المؤسسة، ومستوى الربحية، ومستوى الضرر الناجم عن الانفجار للمؤسسة.

تشير المؤسسات التي شملتها الدراسة إلى تخصيص حوالي 22 في المائة من إجمالي إنفاقها على الأجور و الرواتب في المتوسط، وأخيراً أظهرت نتائج تحليل البيانات إلى أن 5 في المائة من المؤسسات فقط التي تضم موظفين اثنين كحد أدنى منحت موظفيها إجازة (عطلة) منذ الانفجار - حيث كانت الإجازة مدفوعة الأجر أكثر شيوعًا من الإجازة بدون أجر.

3.4 خطط التوظيف والتعيين

لن تكتمل صورة التأثير على وضع القوى العاملة في المؤسسات التي شملتها الدراسة ما لم نقم أيضًا بتضمين إحصائيات عن تلك التي وظفت عمالًا جددًا منذ انفجار ميناء بيروت، فقد أشارت النتائج إلى أنه 2 في المائة من جميع المؤسسات فقط - وهي نسبة أقل بكثير من تلك التي أبلغت عن تسريح العمال - قد وظفت شخصًا خلال الأشهر التي تلت الانفجار، ونجد أن النسبة الأعلى لتوظيف العمال الجدد تظهر في قطاع الضيافة والسياحة بنسبة 5 في المائة، بالإضافة إلى ذلك بلغ متوسط عدد الأشخاص المُعينين في المؤسسات القليلة التي وظفت موظفين جدد يساوي اثنين وبالكاد حصل أي من هؤلاء المُعينين على عقدٍ «دائم».

تكتمل هذه الصورة أيضاً بحقيقة أن 5 في المائة من جميع المؤسسات أبلغت عن استخدام عمال مياومة أو عمالة موسمية في نفس الفترة – وهذه النسبة تمثل أكثر من ضعف عدد المؤسسات التي «وظفت» شخصًا ما، وقد كان استخدام العمل الموسمي (العارض) أكثر شيوعًا في الصناعات التحويلية (9 في المائة)، ويجد بالإشارة إلى أن متوسط عدد الأشخاص العاملين على أساس الأجر اليومي أو قصير الأجل يساوي اثنين في المؤسسات التي استخدمت هذا النوع من العمالة.

يتوقع عدد قليل جدًا من المؤسسات (2 في المائة) أن يقوموا بتوظيف عمال جدد قريبًا (الأشهر الثلاثة المقبلة)، وفي المتوسط تعتزم هذه المؤسسات «المتفائلة» أن تقوم بتوظيف عاملين جديدين، من ناحية اخرى فإن البيانات المُجمعة تعطي دليلاً ضعيفاً على حدوث تقليصٍ (إضافي) للأعمال التجارية في المؤسسات، حيث تتوقع معظم المؤسسات الاحتفاظ فعليًا بجميع العاملين بأجر حالياً لديهم.

3.5 الآثار الإقتصادية

انخفض مستوى الربحية للمؤسسات بشكل كبير خلال الفترة السابقة لإنفجار الميناء، حيث أفادت 32 في المائة من المؤسسات أنها عملت بشكلٍ مربح في الفترة التي سبقت الانفجار، في المقابل أشارت 3 في المائة فقط من المؤسسات بأن أعمالهم كانت مربحة بعد الانفجار، من ناحية أخرى أفادت ثلاث من كل عشر مؤسسات (28 في المائة) بأنها كانت تخسر قبل حدوث الانفجار بينما ادعت غالبية المؤسسات المشمولة في هذه الدراسة بأنها أصبحت تخسر بعد وقوع الانفجار (85 في المائة)، على الرغم من أن هذا الانخفاض الحاد في الربحية لا يمكن أن يُعزى بالكامل إلى الانفجار وحده لمعظم المؤسسات إلا أن نتائج المسح تُشير إلى أن الانفجار أدى إلى تحويل العديد من المؤسسات من مستوى الربحية الاقتصادية إلى مستوى الخسارة من خلال زيادة الضغط الناجم أصلاً عن الظروف الاقتصادية الصعبة في البلاد بما في ذلك فقدان القوة الشرائية والطلب على المنتجات والخدمات ووباء فايروس كورونا.

الشكل 13 مقارنة الربحية ما قبل (العدد = 1,664) وما بعد الإنفجار (العدد = 1,587). نسبة مئوية من المؤسسات

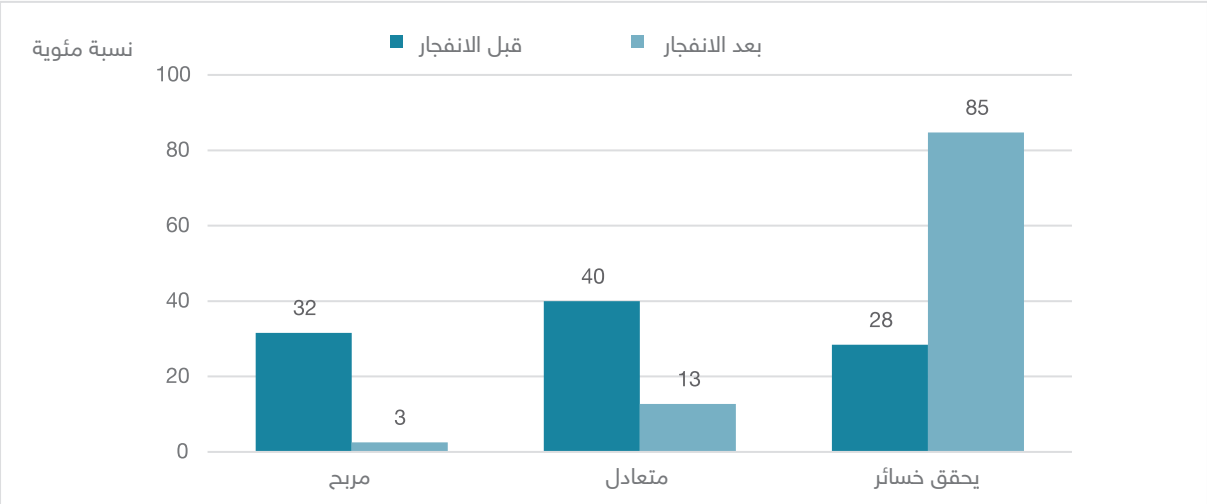

عندما طُلب من ممثلي المؤسسات المشمولة في الدراسة تقدير أرباحهم لعام 2020 مقارنة بعام 2019 ، رأى 92 في المائة من جميع المؤسسات المشاركة بأنها ستكون ما بين أقل (24 في المائة) أو أقل بكثير (68 في المائة)، ومن ناحية أخرى توقع 1 في المائة فقط من المؤسسات بزيادة الأرباح في عام 2020 مقارنة بالعام السابق له (الجدول 5).

وبشكل عام أظهرت النتائج بأن المؤسسات التي تحمل سمات القطاع المنظم (أي تلك التي تقدم عقود مكتوبة، ولديها تأمين، وكانت أعمالها مربحة قبل الانفجار) كانت أكثر تفاؤلاً قليلاً فيما يخص مستوى الربحية المتوقعة في العام 2020، والوضع مشابه أيضاً لتلك المؤسسات التي لم يلحق بها أضرار نتيجة الانفجار.

جدول 5 تقييم الربحية للمؤسسات في عام 2020 مقارنة بعام 2019. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,539)

	أعلى بكثير	أعلى	نفس الشيء	أقل	أقل بكثر	المجموع	حجم العينة
المجموع	0	1	6	24	68	100	1,539
ملكية المباني							
ملك - لا يوجد دين	-	1	8	30	61	100	275
ملك - يوجد دين	-	-	9	18	74	100	34
مستأجر	0	1	6	23	69	100	1,214
مشغولة دون مقابل	-	-	22	11	67	100	9
حالة الأضرار							
لا يوجد اضرار	-	3	13	28	56	100	213
أضرار طفيفة، يمكن إصلاحها بسهولة	-	1	6	24	69	100	863
أضرار كبيرة، لا يمكن اصلاحها ويجب استبدالها	0	1	4	23	71	100	409
تضررت بشكل كامل	-	-	4	22	74	100	54
حالة التصليحات							
نعم، تم إصلاحها بالكامل	-	1	7	26	66	100	637
نعم، تم إصلاحها جزئيًا	-	1	4	21	74	100	482
إعادة البناء / الاصلاح جارية	4	-	8	20	68	100	25
لا يوجد إصلاح حتى الآن	-	1	5	24	71	100	182
الوضع المالي ما قبل الإنفجار							
مربح	-	2	9	28	61	100	496
متعادل	-	0	7	27	65	100	603
خسارة	0	1	3	17	80	100	440
وضع التأمين وقت الإنفجار							
لديه تأمين	-	4	16	29	52	100	112
ليس لديه تأمين	0	1	5	24	70	100	1,361
عقود العمل المتاحة							
عقود مكتوبة	-	3	14	25	58	100	64
عقود مكتوبة وشفهية	-	7	14	21	57	100	14
إتفاق شفهي	-	2	9	30	59	100	291
لا يوجد عقود عمل	0	1	5	22	71	100	317

أشارت النتائج أيضاً إلى حدوث انخفاضٍ في مستوى النفقات والإيرادات الشهرية للمؤسسات بشكل كبير منذ انفجار الميناء تمامًا كما هو الحال بالنسبة للأرباح (الشكل 14 والشكل 15)، حيث أفاد 32% من المؤسسات عن عدم وجود عائدات للمبيعات مقابل 15% من المؤسسات لم يكن لديها أي نفقات مما يعني أنها كانت غير نشطة اقتصاديًا بعد الانفجار، بالنسبة إلى المؤسسات المتبقية والتي كانت تعمل بدرجات متفاوتة بعد الانفجار فقد اظهرت النتائج إلى انخفاض إيراداتها ونفقاتها بشكل كبير.

بالإضافة إلى ذلك تُشير نتائج مقارنة النفقات الشهرية الإجمالية بالإيرادات الشهرية الإجمالية لجميع المؤسسات في شهر تشرين أول/أكتوبر 2020 أن العديد من المؤسسات عانت من خسائر بعد الانفجار (الشكل 16).

الشكل 14 إجمالي النفقات الشهرية خلال الفترة كانون الثاني/ يناير – تموز/ يوليو 2020 (العدد = 1,214) مُقارنةً بالفترة بعد الإنفجار (شهر تشرين أول/ اكتوبر 2020) (العدد = 1,274) بالمليون ليرة لبنانية. نسبة مئوية من المؤسسات

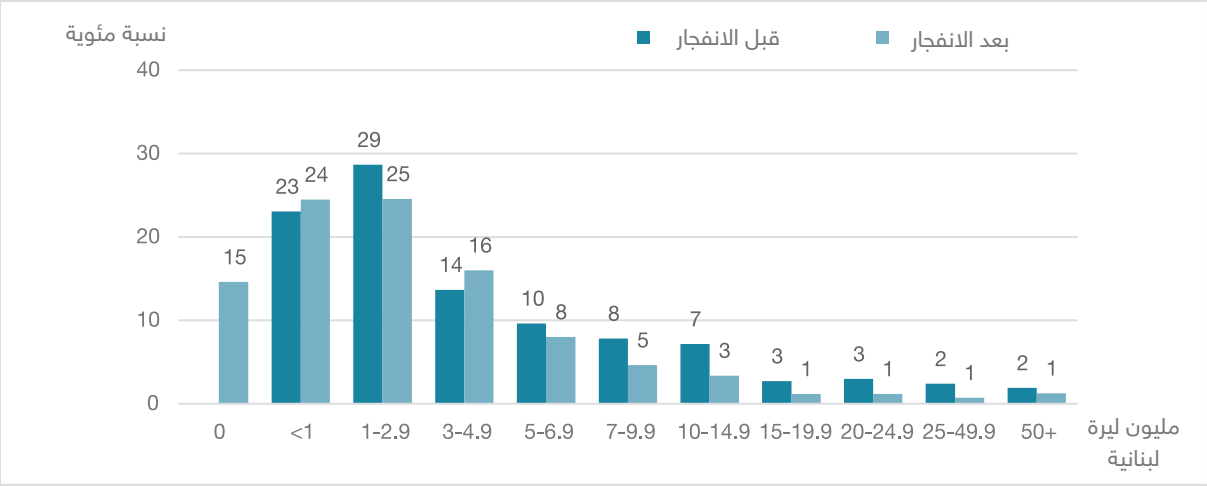

الشكل 15 إجمالي الإيرادات الشهرية خلال الفترة كانون الثاني/ يناير – تموز/ يوليو 2020 (العدد = 1,166) مُقارنةً بالفترة بعد الإنفجار (شهر تشرين أول/ اكتوبر 2020) (العدد = 1,259) بالمليون ليرة لبنانية. نسبة مئوية من المؤسسات

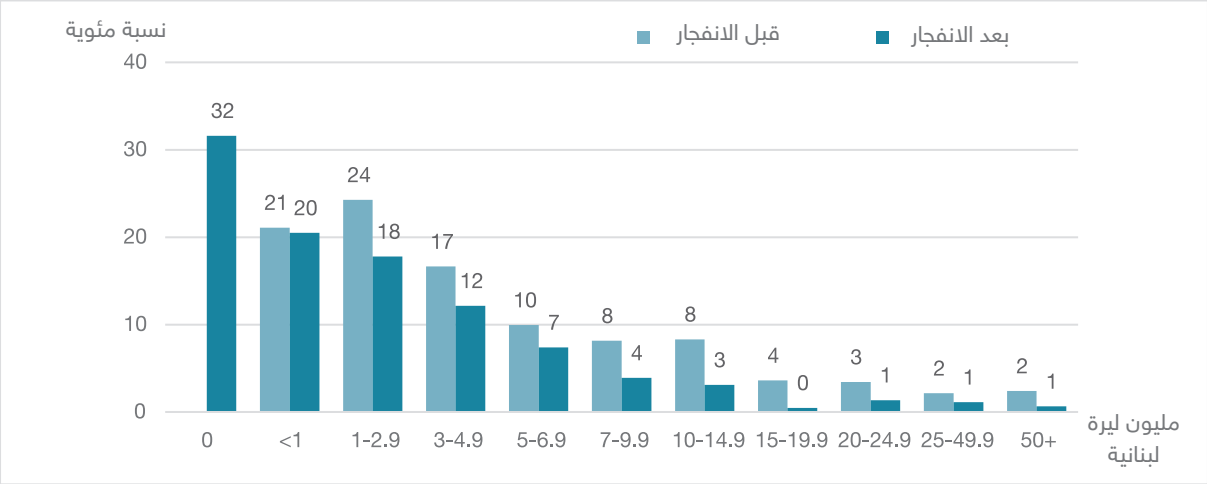

الشكل 16 إجمالي النفقات الشهرية (العدد = 1,274) مقارنةً بإجمالي الإيرادات الشهرية (العدد = 1,259) خلال الفترة ما بعد الإنفجار (شهر تشرين أول / اكتوبر 2020). بالمليون ليرة لبنانية. نسبة مئوية من المؤسسات

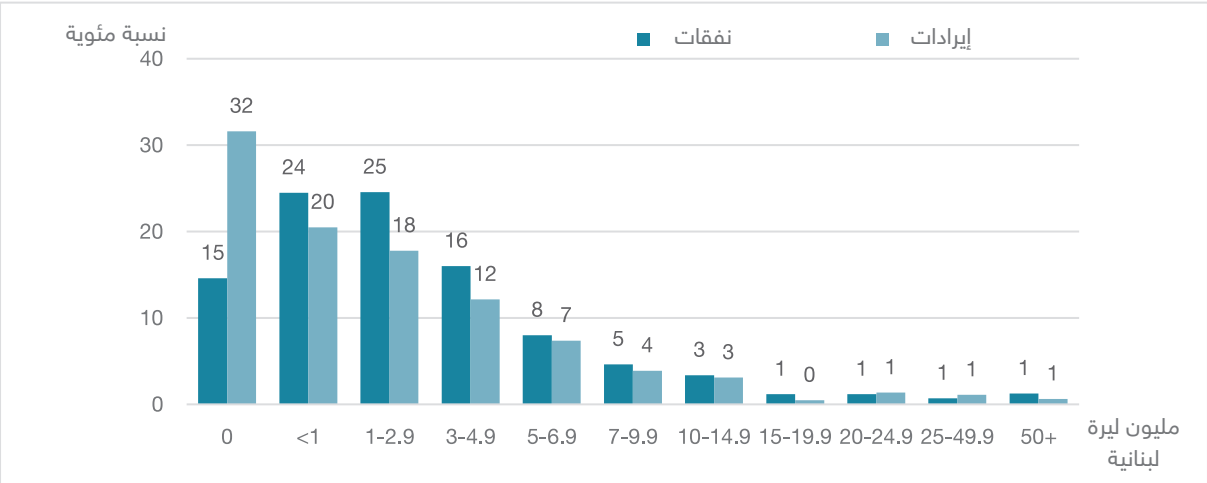

بالرغم من أن الأداء الاقتصادي الضعيف قد يؤدي إلى قيام بعض المؤسسات باقتراض الأموال لتغطية خسائرها إلا أن نسبة المؤسسات التي لديها التزامات مالية زادت بنسبة 4 نقاط مئوية فقط منذ انفجار الميناء (من 44 إلى 48 في المائة) ويعزى هذا الارتفاع المتواضع نسبيًا في الالتزامات المالية للمؤسسات بشكلٍ كاملٍ إلى زيادة ديونها للموردين.

وبشكلٍ عام، فإن ثلث المؤسسات التي شملها الاستطلاع مدينة حالياً للموردين، في حين أن المؤسسات المدينة المتبقية تتوزع إلتزاماتها على النحو الأتي: ديون للبنوك بنسبة (9 في المائة)، مؤسسات التمويل المايكروي بنسبة (4 في المائة)، والدائنين أصحاب الكمبيالات (2 في المائة)، الشيكات المؤجلة (2 في المائة)، وأوراق الاعتماد المفتوحة (1 في المائة)، ومع ذلك وكما ذكرنا سابقًا في القسم 2.2 فإن القروض الخاصة من مصادر غير رسمية مثل الأسرة والأصدقاء ("الدّين غير الرسمي") تُعد الأكثر شيوعاً بين المؤسسات الخاصة والصغيرة في لبنان وبالتالي فقد يكون ارتفاع الديون بين المؤسسات التي شملتها الدراسة أعلى مما أشارت إليه أرقام الالتزامات المالية التي تم الحصول عليها في هذا المسح الإحصائي.

لم يتغير حجم الدين الرسمي للدائنين بشكل ملحوظ خلال فترة الإنفجار وما بعده، حيث ازدادت نسبة المؤسسات المدينة بمبالغ تتروح بين 10 و 30 مليون ليرة لبنانية بنسبة 2 في المائة، بينما انخفضت نسبة المؤسسات المدينة بأقل من مليون ليرة لبنانية بنفس المقدار، وعلى نفس الصعيد يبدو أن المؤسسات في قطاع الضيافة والسياحة قد زادت إجمالي ديونها الرسمية أكثر قليلاً من الصناعات الأخرى مما يعكس أن هذا القطاع كان من بين الأكثر تضرراً من الانفجار والأحوال الصعبة في لبنان خلال السنوات الأخيرة بما في ذلك الإغلاقات بسبب جائحة فايروس كورونا، وتشير النتائج إلى تراكم الديون الرسمية لما نسبته 35 في المائة من المؤسسات التي تعمل في قطاع الضيافة والسياحة منذ الإنفجار وبقيمٍ تجاوزت حاجز ال 10 ملايين ليرة لبنانية مقارنة بـ 32 في المائة قبل الانفجار، في حين بلغت حجم الديون الرسمية لما نسبته 6 في المائة من مؤسسات الضيافة والسياحة أقل من مليون ليرة لبنانية مقارنة بما نسبته 13 في المائة قبل حدوث الانفجار.

3.6 التحديات الأُخرى

كما ورد في مقدمة هذا التقرير فإنه ضمن السياق الاقتصادي الصعب الذي تعمل فيه مؤسسات بيروت ليس من السهل أن يتم تحديد سبب واحد لجميع المشاكل التي تعاني منها المؤسسات المشمولة بالدراسة، حيث أن الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد منذ عام 2019 جعل التعاملات التجارية صعبة للغاية لجميع المؤسسات اللبنانية، وقد أدى انفجار مرفأ بيروت إلى زيادة حدة الأزمات الاقتصادية والسياسية القائمة كما وزاد من إستحالة استمرار العديد من المؤسسات لا سيما تلك التي تضررت بشكل مباشر من الانفجار، ومن ناحية أخرى وعلاوة على الأزمة الاقتصادية والسياسية فقد أثرت جائحة فايروس كورونا على الاقتصاد الوطني وأداء المؤسسات منذ انتشار الفايروس في أوائل عام 2020.
في هذا الجزء من التقرير، نلقي نظرة على التحديات التي تواجه المؤسسات غير المرتبطة بشكل مباشر بانفجار الميناء وإنما تلك التحديات الناجمة عن جائحة فايروس كورونا.

تأثير جائحة فايروس كورونا

أفادت العديد من المؤسسات التي شملتها الدراسة (93 في المائة) أنها تأثرت من جائحة فايروس كورونا بطريقة أو بأخرى، وبالنسبة للمؤسسات التي تمارس أعمالها التجارية من المنزل بشكل أساسي فقد كانت المشكلة الرئيسية هي إغلاق الأسواق حيث الأماكن التي يبيعون عادة فيها منتجاتهم و يقدمون خدماتهم، فقد أظهرت نتائج الدراسة تأثر جميع الأعمال التجارية من المنزل (99 في المائة) بإغلاق الأسواق، في حين تضرر أكثر من نصف المؤسسات (53 في المائة) التي تعمل من مباني تجارية محددة بسبب إجراءات الإغلاق الإجباري (الحظر) لمكافحة انتشار الوباء، ومن ناحية أخرى اشتكى العديد منهم (76 في المائة) من صعوبة الوصول إلى المساحات التسويقية كما هو الحال بالنسبة للمؤسسات التي تمارس أعمالها التجارية من المنزل.

وعندما طُلب من المؤسسات تحديد الآثار الاقتصادية الثلاثة الأشد خطورة للوباء والتدابير المتخذة لاحتوائه عليهم أفاد ما نسبته 58 في المائة من المؤسسات بأن الخسارة في الإيرادات وانخفاض الطلب على منتجاتهم وخدماتهم (أي انخفاض المبيعات) هي الأشدة خطورة، في حين أفادت 46 في المائة من المؤسسات بأن الأثر الأشد خطورة للوباء والتدابير المتخذة لإحتوائه هو عدم توفر السيولة النقدية (الشكل 17).

الشكل 17 أكثر التأثيرات حدةً لجائحة فايروس كورونا على المؤسسات. تم السماح بثلاثة إجابات كأقصى حد للمستجيب. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664)

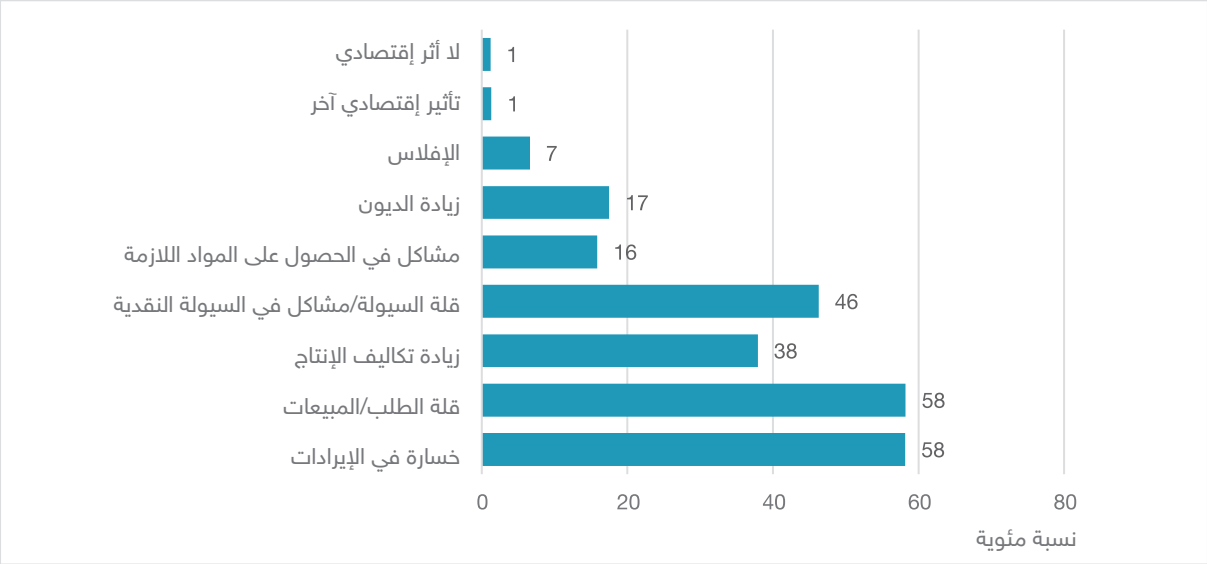

أظهرت نتائج المسح عند مقارنة إيرادات المبيعات قبل وبعد انفجار الميناء بحسب تقديرات المؤسسات بأن متوسط الخسارة في الإيرادات وصل إلى ما نسبته 58 في المائة (الشكل 18)، بالنسبة للأعمال التجارية التي تُدار من المنزل والمؤسسات غير المسجلة (غير الرسمية) كانت الخسائر أعلى بكثير حيث بلغت 69 في المائة و 64 في المائة على التوالي، بالإضافة إلى ذلك فقدت المؤسسات التي لم تكن أعمالها مربحة خلال الأشهر الأولى من عام 2020 حصصًا أكبر بشكل ملحوظ من إيرادات مبيعاتها أيضاً بسبب الوباء (70 في المائة)، في حين أن المؤسسات التي كانت أعمالها توصف بأنها مربحة قبل شهر حزيران/يونيو 2020 خسرت أقل بكثير من المتوسط بسبب الجائحة (47 في المائة).

الشكل ١٨ نسبة الخسارة في عوائد المبيعات الشهرية. مقارنة بين العائد الشهري المُعتاد ما قبل إنفجار الميناء وقيمة العائد الحقيقي خلال الشهر الذي سبق الدراسة (شهر تشرين أول/اكتوبر ٢٠٢٠) (العدد= ١,٦٦٤)

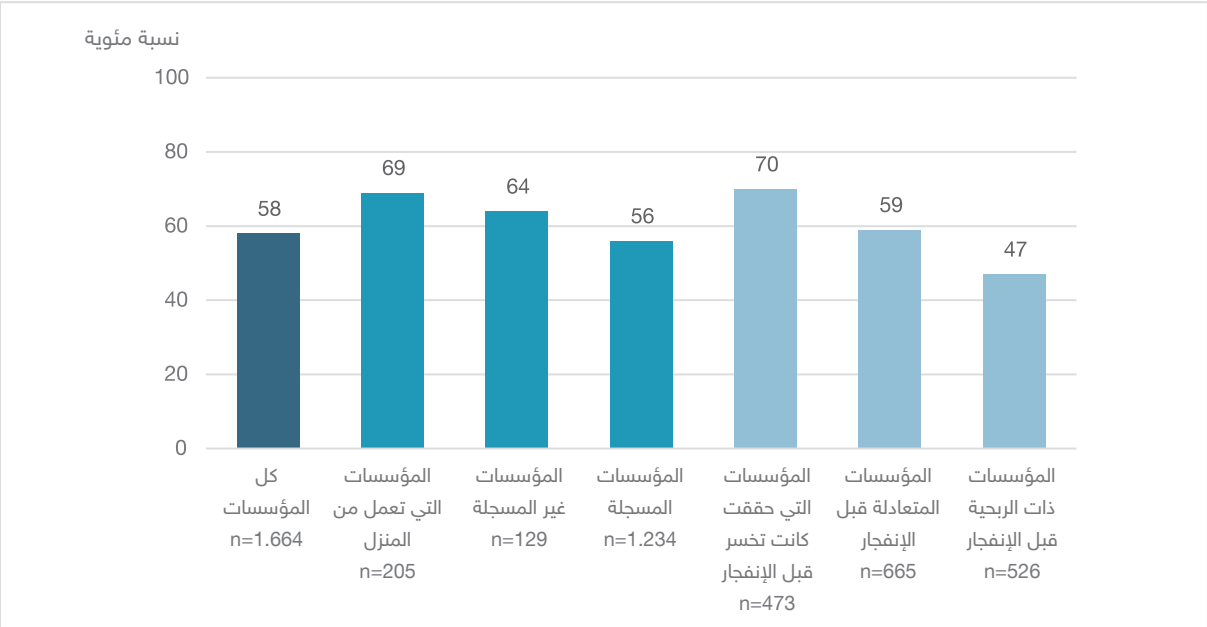

التحديات الأُخرى

عندما طُلب من المؤسسات تحديد الصعوبات التي تواجههم غير تلك الناتجة عن انفجار الميناء، أشارت 57 في المائة من المؤسسات عن وجودِ صعوبة واحدة على الأقل (الشكل 19)، حيث يشير 42 في المائة من المؤسسات إلى ارتفاع الأسعار، كما وأشار 18 في المائة إلى أن انخفاض الكمية المتاحة من المواد الخام والسلع الوسيطة يعتبر بالنسبة لهم من التحديات الرئيسية، ويشير واحد من كل خمسة (21 في المائة) من المؤسسات إلى أن انخفاض القوة الشرائية وانخفاض الطلب على المنتجات والخدمات يمثلان تحديًا كبيرًا، في المقابل يرى عددٌ كبيرٌ من المؤسسات (14 في المائة) أن الاضطرابات المجتمعية والصراع السياسي تعد عاملاً مؤثراً في الأعمال التجارية الخاصة بها وقدرتها على تحقيق الربح، لا شك بأن العديد من هذه التحديات قد تفاقمت بسبب جائحة فايروس كورونا والتدابير المتخذة لمكافحة إنتشاره.

الشكل 19 المشاكل التي تواجه المؤسسات إضافة لتلك الناجمة بشكل مباشر عن إنفجار الميناء. إمكانية إختيار أكثر من إجابة متاحة. نسبة مئوية من المؤسسات. (العدد = 1,664)

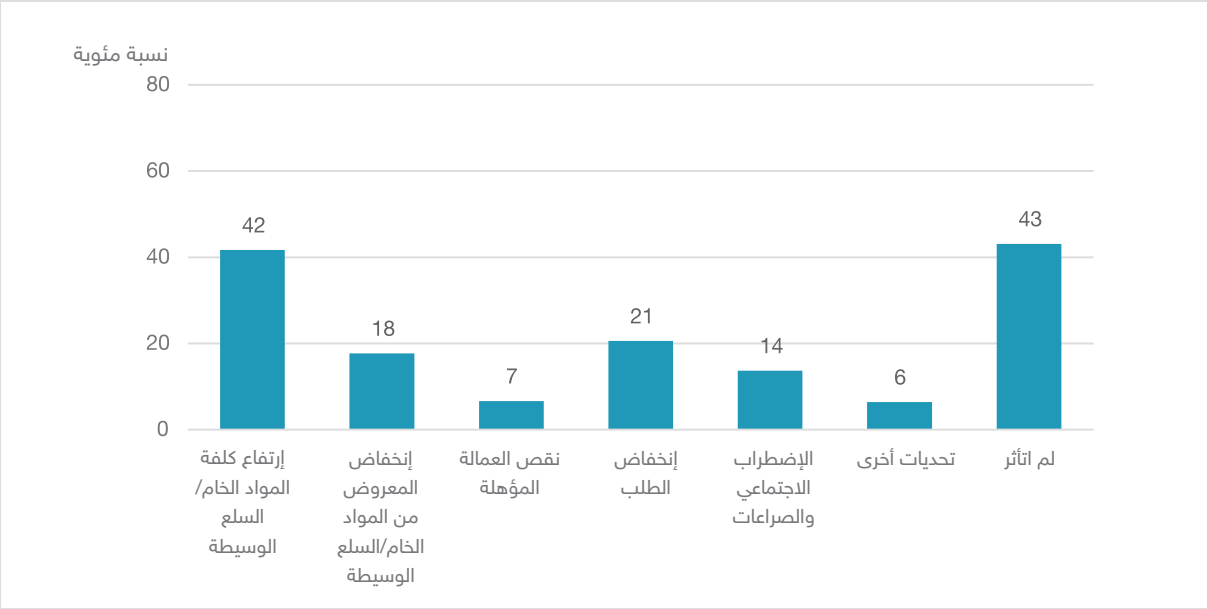

4 التكيُف والدعمّ

يناقش هذا الجزء من التقرير كيفية تأقلم المؤسسات التي شملتها الدراسة من أجل استمرار عملها بعد الانفجار في مرفأ بيروت، ويحدد ايضاً خصائص وميزات المؤسسات التي تكيفت بشكل أفضل من غيرها، علاوة على ذلك، تم التركيز على المؤسسات التي تلقت الدعم للتعافي من تداعيات الانفجار بالإضافة إلى الإستقصاء عن نوع الدعم الذي تلقته ومن هي الجهات الداعمة لهم، أخيرًا يتناول هذا القسم نوع المساعدات والدعم الذي تعتقد المؤسسات أنها سيمكنها من التعافي من الوضع الحالي بشكلٍ أفضل.

4.1 إجراءات التأقلم والتكيف

اتخذت المؤسسات التي شملتها الدراسة تدابير مختلفة للتعامل مع المشاكل التي تسبب بها الانفجار - والظروف السلبية الأخرى بما في ذلك جائحة فايروس كورونا المستجد19- على أنشطتها الإقتصادية، وتشمل هذه الإجراءات: 1) تعديل القدرة التشغيلية مثل تخفيض ساعات العمل، و تخفيض الأجور، وتقليص عدد القوى العاملة، 2) تعديل اليآت الوصول إلى العملاء والزبائن فعلى سبيل المثال تم استخدام الإنترنت وتقديم خدمات التوصيل إلى المنازل، و 3) تغييرات تكيفية أخرى مثل تعديل الأسعار، والانتقال إلى موقع جديد، وتقديم منتجات وخدمات جديدة.

4.1.1 تعديل الطاقة التشغيلية

حالياً أشارت النتائج بأن ما نسبته 41 في المائة من المؤسسات التي شملتها الدراسة تعمل كما كانت تعمل قبل حادثة الإنفجار، في حين تعمل 39 بالمائة من المؤسسات بساعات عمل مخفضة، وعلى صعيد آخر أفاد 12 بالمائة من المستجيبين بأن مؤسساتهم مغلقة مؤقتًا (الجدول 4).

عادت حوالي ضعف عدد المؤسسات التي كانت تعمل بشكلٍ مربحٍ قبل الانفجار إلى أنشطلتها التجارية الطبيعية (60 في المائة) مقارنة بالمؤسسات التي كانت لديها خسائر (27 في المائة) أو تلك التي تعمل بمستوى التعادل (37 في المائة) وهذا يؤكد الحقيقة المعروفة وهي أن المؤسسات التي تتمتع بإمكانية جيدة للوصول إلى الاحتياطيات الاقتصادية تكون أكثر مرونة ولديها فرصة أكبر للتعافي من الصدمات من المؤسسات ذات الاحتياطيات الأقل أو التي تفتقر تمامًا إلى هذه الاحتياطيات، ومن المثير للاهتمام أن المؤسسات التي لا تقدم عقود عمل مكتوبة لموظفيها (أي المؤسسات التي لديها عدد أكبر من العمالة غير الرسمية) قد تعافت بشكل أفضل (57 في المائة تعمل كالمعتاد) من المؤسسات التي تقدم وظائف رسمية (حول 34 في المائة تعمل كالمعتاد)، قد يكون أحد التفسيرات المحتملة لهذه النتيجة هي أن المؤسسات التي توظف عمالة غير منظمة تكون أكثر مرونة فيما يتعلق بتعديل قدراتها العاملة ونفقاتها من المؤسسات الأخرى.

كما تظهر نتائج المسح أن وجود التأمين لعب دورًا محدوداً في قدرة المؤسسات على التعافي، حيث لا يوجد فرق جوهري في معدلات التعافي بين المؤسسات التي تم التأمين عليها (44 في المائة) وغير المؤمن عليها (42 في المائة)، أحد التفسيرات المحتملة للأثر الثانوي للتأمين هو أن معظم المؤسسات التي شملتها الدراسة (94 في المائة) تُعزي انخفاض قدرتها التشغيلية إلى جائحة فايروس كورونا أو إلى مزيج من الوباء والانفجار بدلاً من الانفجار وحده مما يعني أن التأمين يخفف جزئيًا فقط من الآثار السلبية على أعمالهم، علاوة على ذلك فإن غالبية المؤسسات المغلقة مؤقتًا (أكثر من 80 في المائة) تعزو وضعها الصعب أيضًا إلى الوباء وليس إلى الانفجار.

إن ما يقرب من ثُلث المؤسسات التي تم مسحها (التي كان لديها موظفان على الأقل قبل انفجار الميناء) قامت بتسريح موظفين لديها منذ وقوع الانفجار، بالإضافة إلى ذلك قام حوالي 5 في المائة من المؤسسات بمنح موظفيهم إجازات (عطل) منذ انفجار الميناء حيث كان ثُلثا الإجازات مدفوعة الأجر.

قامت نسبة كبيرة من المؤسسات في قطاع الضيافة والسياحة (بما في ذلك المطاعم والمقاهي والحانات) بتسريح الموظفين (43 في المائة) مقارنة بالصناعات الأخرى، وبالرغم من أن 83 في المائة من المؤسسات التي شملتها الدراسة في هذا القطاع تدعي أن عمليات التسريح ناتجة عن الانفجار إلا أنه من المنطقي بأن تكون جائحة فايروس كورونا قد لعبت دورًا رئيسيًا في التسريح الحاصل، بالإضافة إلى ذلك أظهرت النتائج أن المؤسسات غير المسجلة لديها موظفين مسرحين أكثر من المؤسسات المسجلة (47 مقابل 30%).

جدول 6 حالة تسريح العمالة منذ شهر آب / أغسطس 2020 (نسبة مئوية)

	تم تسريح العمال	لم يتم تسريح العمال	المجموع	حجم العينة
جميع المؤسسات	0	68	100	1,539
عمر المؤسسة (التأسيس)				
أقل من سنة واحدة	33	67	100	39
من 1 إلى أقل من 3 سنوات	36	64	100	101
من 3 إلى أقل من 5 سنوات	29	71	100	109
من 5 إلى أقل من 10 سنوات	32	68	100	146
10 سنوات فأكثر	31	69	100	338
النشاط التجاري				
تجارة الجملة والتجزئة	29	71	100	387
السياحة والضيافة	43	57	100	180
الخدمات الإدارية والمهنية	26	74	100	100
التصنيع	35	65	100	34
نشاط آخر	17	83	100	36
حالة الأضرار				
لا يوجد اضرار	16	84	100	98
أضرار طفيفة، يمكن إصلاحها بسهولة	34	66	100	351
أضرار كبيرة، لا يمكن اصلاحها ويجب استبدالها	34	66	100	238
تضررت بشكل كامل	34	66	100	50
حالة التصليحات				
تم إصلاحها بالكامل	30	70	100	300
تم إصلاحها جزئيًا	36	64	100	255
إعادة البناء / الاصلاح جارية	39	61	100	23
لا يوجد إصلاح حتى الآن	38	62	100	61

	تم تسريح العمال	لم يتم تسريح العمال	المجموع	حجم العينة
الوضع المالي				
مربح	28	72	100	307
متعادل	36	64	100	244
خسارة	31	69	100	186
وضع التأمين				
لديه تأمين	31	69	100	88
ليس لديه تأمين	33	67	100	604
العقود المتاحة من قبل المؤسسة				
عقد مكتوب	33	67	100	67
عقد مكتوب وشفهي	27	73	100	15
إتفاق شفهي	34	66	100	312
لا يوجد عقد عمل	30	70	100	341

حجم العينة = جميع المؤسسات التي يعمل فيها أكثر من موظف واحد

وكنوعٍ من إجراءات تخفيض النفقات قامت حوالي خُمس المؤسسات التي شملتها الدراسة بتخفيض أجور موظفيها منذ الانفجار، حيث تتشابه نسبة المؤسسات التي خفضت الأجور في جميع الصناعات، في حين أن عددًا أقل من المؤسسات الشابة (حديثة التأسيس) خفضت الأجور (13 في المائة من المؤسسات أصغر من عام واحد) مقارنة بالمؤسسات الأقدم (22 في المائة من المؤسسات التي مضى عليها أكثر من عشر سنوات)، علاوة على ذلك فإن تخفيض الأجور هو إجراء يتم اتخاذه في كثير من الأحيان من قبل المؤسسات التي تعرضت لأضرار جسيمة أو كاملة من الانفجار (54 في المائة) من تلك الأقل تضررا، وهو إجراء تتخذه في كثير من الأحيان تلك المؤسسات قيد إعادة الإعمار أو الإصلاح (57 في المائة)، كما أن المؤسسات التي لا تقدم عقود عمل قد قامت بتخفيض الأجور في كثير من الأحيان (41 في المائة) أكثر من المؤسسات التي لديها تعاقدات رسمية (حوالي 30 في المائة).

4.1.2 التواصل عبر صفحات الإنترنت وخدمات التوصيل المنزلي

قامت واحدة من كل خمسة (19 في المائة) من المؤسسات التي شملها الاستطلاع بعرض منتجاتها وخدماتها عبر الإنترنت، وتعد المؤسسات في قطاع الضيافة والسياحة هي الأكثر استخدامًا لنظام الانترنت من أجل أغراض مماثلة (26 في المائة)، استخدمت المؤسسات الرسمية الإنترنت بشكل متكرر أكثر من المؤسسات غير الرسمية، في حين أن 20 في المائة من المؤسسات المسجلة تستخدم الإنترنت للمبيعات والخدمات فإن حوالي نصف المؤسسات غير المسجلة (11 في المائة) تستخدم الإنترنت، ومن ناحية أخرى فإن 41 في المائة من المؤسسات التي لديها تأمين تستخدم الإنترنت مقابل 16 في المائة فقط من المؤسسات التي تفتقر إلى التأمين تفعل ذلك، وعند استثناء المؤسسات الخاصة نجد أن 49 في المائة من المؤسسات التي تقدم عقودًا مكتوبة لموظفيها تستخدم الإنترنت في عملياتها مقارنة بـ 21 في المائة فقط من المؤسسات التي لا تقدم مثل هذه العقود.

علاوة على ذلك فإن المؤسسات التي كانت أعمالها مربحة قبل انفجار الميناء تستخدم الإنترنت بشكل أكثر قليلاً للمبيعات والخدمات (24 في المائة) من المؤسسات التي كانت تحقق خسائر أو تلك التي كانت في حالة التعادل قبل الانفجار (16 في المائة)، ومن المثير للاهتمام أن نسبة أكبر بكثير من المؤسسات التي تضررت بشدة من الانفجار (36 في المائة) والمؤسسات التي هي قيد إعادة البناء والإصلاح (30 في المائة) تستخدم الإنترنت من أجل المبيعات والخدمات مقارنة بالمؤسسات التي لديها أضرار قليلة أو معدومة.

حاليًا تقدم 22 في المائة من المؤسسات التي شملتها الدراسة خدمة التوصيل إلى المنازل من أجل تسليم منتجاتها وخدماتها، حيث انه ومنذ الفترة التي سبقت الانفجار زادت هذه النسبة بمقدار ست نقاط مئوية فقط عن 21 في المائة، توسعت المؤسسات الشابة (التي تعمل منذ أقل من خمس سنوات) في الخدمات المنزلية أكثر من المؤسسات القديمة، كما عززت المؤسسات غير المسجلة (غير المنظمة) الخدمات المنزلية أكثر من المؤسسات (المنظمة) المسجلة قبل الانفجار، بالإضافة إلى ذلك فقد أظهرت النتائج أن 30 في المائة من المؤسسات ذات الأعمال المربحة تقدم خدمات التوصيل المنزلي مقارنة بـ 17 في المائة فقط من المؤسسات التي كانت تخسر أموالاً أو التي كانت متعادلة قبل الانفجار، ومع ذلك فقد عززت المؤسسات التي كانت تخسر أموالا قبل الانفجار الخدمات المنزلية بنسبة 15 نقطة مئوية بعد الانفجار في مقابل زيادة ثلاث نقاط مئوية للمؤسسات التي كانت اعمالها مربحة قبل الانفجار.

إن الغالبية العظمى من خدمات التوصيل المنزلي يتم ترتيبها عبر الهاتف وبنسبة (87%) والرسائل النصية بنسبة (22%) بما في ذلك الرسائل المرسلة عبرتطبيقات مجانية مثل الواتساب والفايبر وغيرها، في المقابل تستخدم نسبة قليلة فقط من المؤسسات منصات حديثة ومتطورة مثل مواقع الويب الخاصة بها (5 في المائة) أو تطبيقات خاصة لها على الأجهزة المحمولة (7 في المائة) أو تطبيقات التوصيل المشهورة في الأجهزة المحمولة (11 في المائة) (الشكل 20). منذ الفترة ما قبل الانفجار إلى تاريخ أجراء المسح زاد استخدام الهاتف والرسائل النصية للتوصيل للمنازل بمقدار نقطتين مئويتين بينما انخفض استخدام المنصات "المتطورة" بنسبة 3 نقاط مئوية، وبالرغم من هذه النتائج فقد ازداد استخدام المنصات المتطورة بين المؤسسات الشابة (التي تعمل منذ أقل من خمس سنوات) بنسبة تتراوح بين 10 و 18 نقطة مئوية.

وفيما يتعلق بإستخدام هذه التقنيات فقد أشارت النتائج إلى وجود تباين بحسب القطاع أو نوع الصناعة، فعلى سبيل المثال زادت نسبة المؤسسات التي تستخدم منصات متطورة في قطاع الضيافة والسياحة بنسبة 10 نقاط مئوية منذ الانفجار، وبالرغم من ذلك فقد تحولت العديد من المؤسسات من الإعتماد على مثل هذه المنصات "الحديثة" إلى الإتصالات الهاتفية و الرسائل النصية منذ الانفجار والذي يمكن تفسيره جزئيًا بسبب تلف البنية التحتية التقنية، حيث يرى العديد من المؤسسات التي شملتها الدراسة والتي بدأت في تقديم خدمات التوصيل المنزلي أن هذا التحوّل يرجع إلى الانفجار (63 في المائة) ومع ذلك لا يمكن استبعاد تأثير جائحة فايروس كورونا والتدابير المتخذة لمكافحة إنتشاره.

الشكل 20 المنصات المستخدمة لتنظيم خدمة التوصيل المنزلي. نسبة مئوية من المؤسسات التي تقدم خدمة التوصيل المنزلي (العدد = 358)

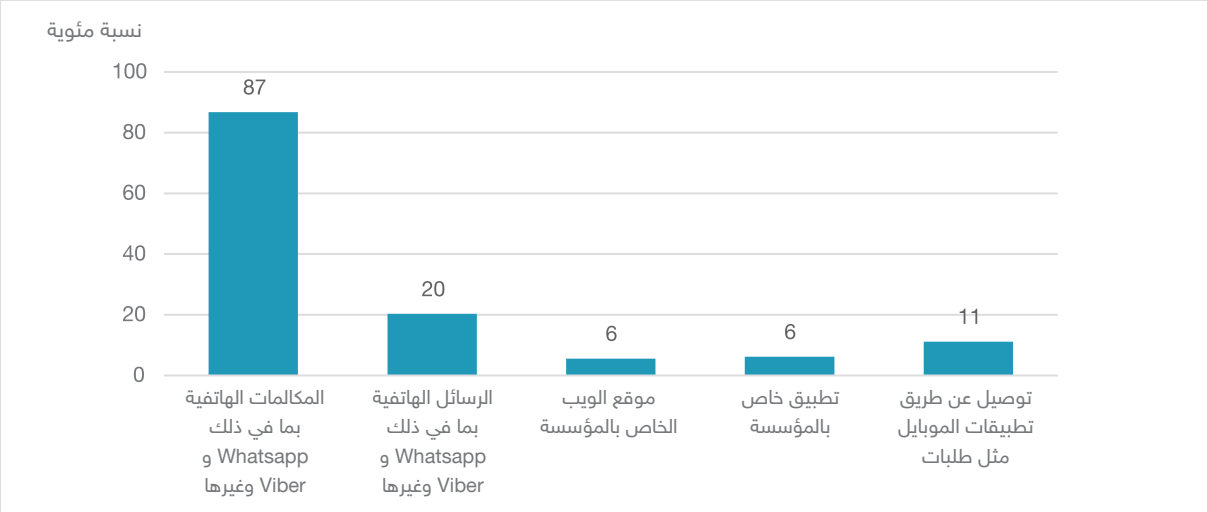

4.1.3 الإجراءات الأخرى

اتخذ ثلاثون بالمائة من المؤسسات التي شملتها الدراسة إجراءً تشغيلياً أو أكثر للتعامل مع آثار الانفجار (الشكل 21)، ومن هذه الإجراءات قيام معظم المؤسسات بتعديل أسعار منتجاتها وخدماتها لزيادة المبيعات والدخل - إما خفض الأسعار (36 في المائة) أو زيادة الأسعار (28 في المائة)، ومن ناحية أخرى فقد تفاوضت واحدة من كل أربع مؤسسات (23 في المائة) على تأجيل الأقساط لقروضها والالتزامات المالية الأخرى للمقرضين بينما قدمت نفس النسبة من المؤسسات منتجات أو خدمات إضافية، وأدخل 17 في المائة من المؤسسات مبيعات أو زادت مبيعاتها عبر الإنترنت، وقد باع أربعة عشر في المائة من المؤسسات الناشئة من أصولها من أجل زيادة الدخل والسيولة النقدية.

اتخذت نسبة كبيرة من المؤسسات التي كانت أعمالها مربحة قبل الانفجار في الميناء تدابير تشغيلية للتعامل مع الوضع (40 في المائة) من تلك التي كانت أعمالها غير مربحة (21 في المائة) أو تعمل عند نقطة التعادل (27 في المائة)، وهذا يؤكد مرة أخرى أن المؤسسات الميسورة اقتصاديًا أكثر قدرة نسبيًا على التكيف مع الصدمات والظروف الصعبة من المؤسسات الأضعف اقتصاديًا، وفي كثيرٍ من الأحيان اتخذت المؤسسات التي لديها تأمين تدابير (41 في المائة) أكثر من المؤسسات غير المؤمنة (29 في المائة)، هاتان النتيجتان تعززان من الافتراض القائل بأن سهولة الوصول إلى الأصول الاقتصادية والاحتياطيات يعزز من قدرة المؤسسات على تحمل الصدمات ويزيد من قدرتها على التكيف، في المقابل نجد أن المؤسسات التي لا تقدم عقودًا لموظفيها (أي المؤسسات التي لديها وظائف غير رسمية) قامت بتخفيض أسعار منتجاتها في كثير من الأحيان (52 في المائة من المؤسسات) أكثر من المؤسسات التي لديها وظائف رسمية أكثر وبنسب تتراوح بين (11 إلى 34 في المائة) بحسب نوع العقود المقدمة للموظفين.

الشكل 21 شكل الأجراءات المتخذة من قبل المؤسسات للتخفيف من الآثار الناجمة عن انفجار الميناء. نسبة مئوية من المؤسسات التي اتخذت على الأقل إجراءٍ واحدٍ. إمكانية إختيار أكثر من إجابة مُتاحة. (العدد = 482)

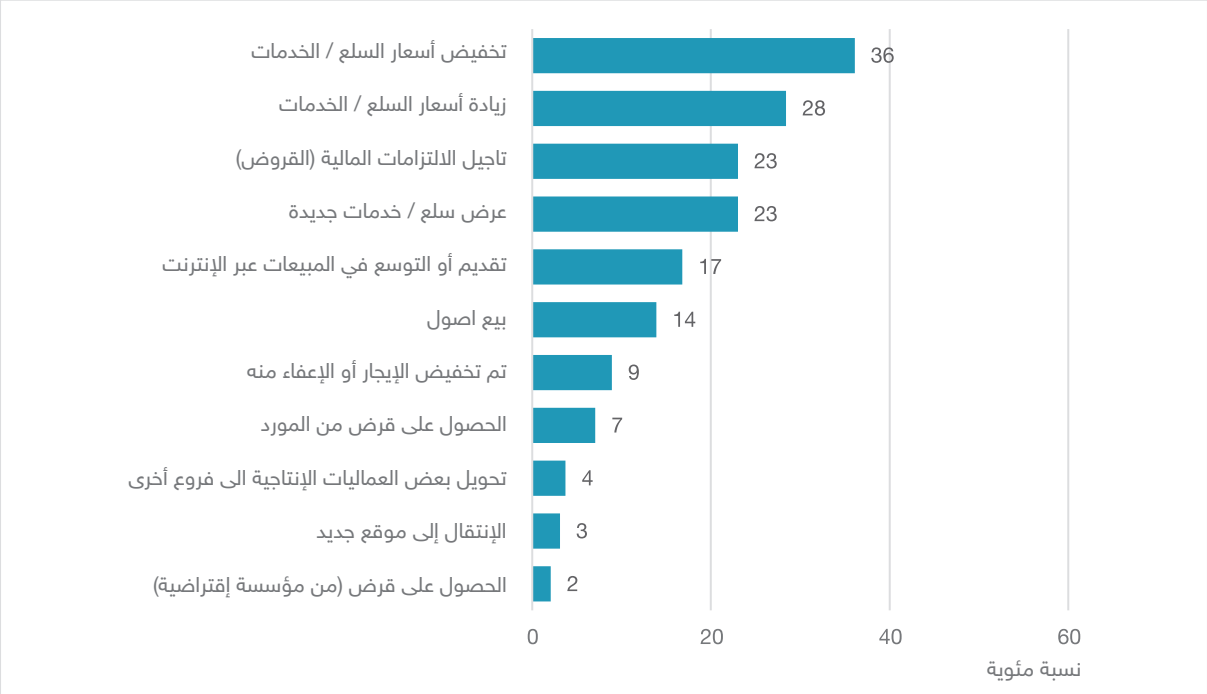

4.2 الدعمّ

أشارت النتائج إلى أن 12 في المائة فقط من المؤسسات التي شملتها الدراسة تلقت الدعم للتعامل مع آثار الانفجار، و بشكل عام فإنه يبدو أن المساعدات قد تم توزيعها وفقًا للاحتياجات، بمعنى آخر أن النسبة الأكبر من المؤسسات التي تلقت الدعم هي تلك التي تضررت بشدة أو تضررت بالكامل (20 و 26 في المائة على التوالي) وتلك التي تُصنف على أنها قيد إعادة البناء والإصلاح (37 في المائة)، ويجدر بالإشارة هنا إلى أن حالة التسجيل أو مستوى نظامية (رسمية) المؤسسات لم يكن لها الأثر في حصولها أكثر على الدعم المطلوب.

4.2.1 نوع المساعدة

جاءت معظم المساعدات لضحايا انفجار الميناء من مختلف المنظمات الإنسانية: 40 في المائة من المؤسسات التي تلقت المساعدة استفادت من الدعم المقدم من المنظمات غير الحكومية المحلية و 20 في المائة تلقت المساعدة من المنظمات الدولية (الشكل 22)، ومع ذلك فقد قدّم أفراد عائلات وأصدقاء أصحاب الأعمال المساعدة لما يقارب ثلاث من كل عشر مؤسسات (28 في المائة)، كما حصلت بعض المؤسسات على الدعم من العاملين في نفس مجالهم والنقابات والإتحادات التجارية المختلفة بالإضافة إلى ما قدمته الحكومة من مساعدات، معظم المساعدات المقدمة كانت موجهة لإعادة البناء لهياكل المباني (69 في المائة) وإصلاح وشراء المعدات (19 في المائة)، في حين تلقى 1 في المائة فقط من المؤسسات الدعم لتأمين دفع الأجور لموظفيها.

الشكل 22 مصادر المساعدات. إمكانية إختيار أكثر من إجابة مُتاحة. نسبة مئوية من المؤسسات التي تلقت المساعدة (العدد = 189)

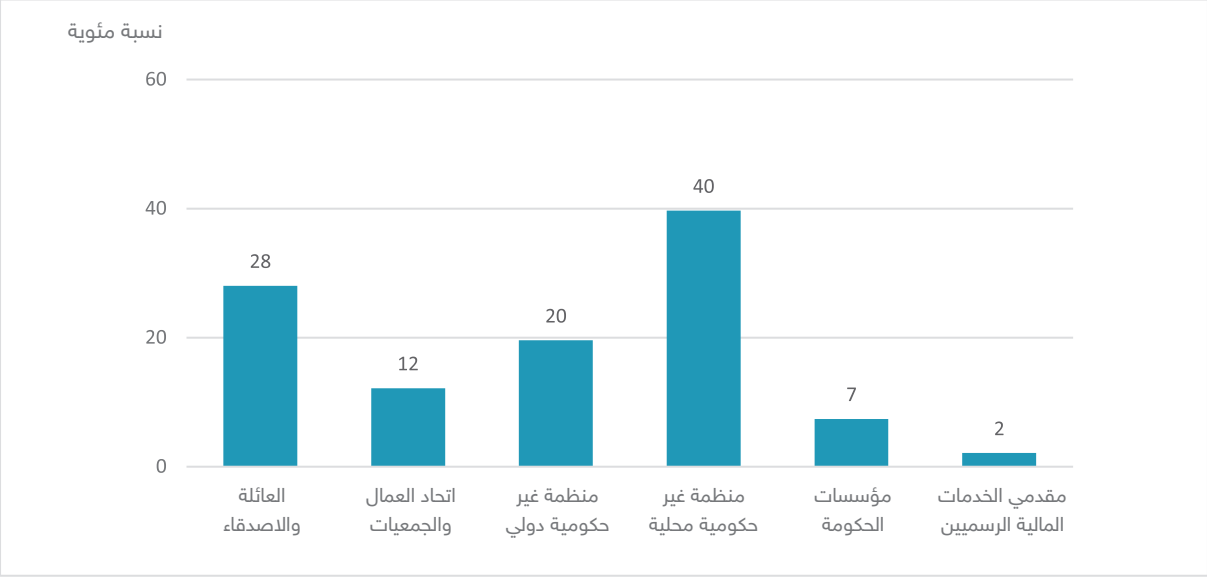

4.2.2 التأمين

تلقت 16 في المائة من المؤسسات التي شملتها الدراسة مدفوعات من شركات التأمين لتغطية الأضرار المادية الناجمة عن الانفجار، وتلقى 37 في المائة مدفوعات تأمين لتغطية الأضرار الصحية الناجمة عن الانفجار، وبشكل عام فقد تلقت المؤسسات الرسمية ذات الأعمال المربحة مدفوعات تأمين أكثر من غير الرسمية والمؤسسات الأقل ربحية مما يعكس حقيقة أن المؤسسات الرسمية والمنيعة اقتصاديًا هي المؤمنّة في المقام الأول.

4.2.3 الدعمّ المرغوب به

ترغب معظم المؤسسات التي شملتها الدراسة (52 في المائة) في الحصول على دعم يقلل من تكاليف التشغيل ويشمل ذلك: تخفيض أو تجميد إيجار مباني المؤسسات (12 في المائة)، خفض تكاليف خدمات البنية التحتية الأساسية مثل الغاز والكهرباء والخدمات اللوجستية (25 في المائة)، وتخفيض أو تأجيل ضرائب الدخل و / أو تقديم إعانات للأجور (15 في المائة) (الشكل 23)، كما يرغب عدد كبير من المؤسسات (23 في المائة) في الحصول على دعم متمثلٍ بتوفير العملات الأجنبية للحفاظ على قوتها الشرائية أو تعزيزها في ظل أزمة العملات الأجنبية الحالية التي يواجهها لبنان، ومع ذلك فإنه لا يمكن ربط أي من أشكال المساعدات المقترحة بشكل مباشر بآثار الانفجار ولكنها تعكس ببساطة الظروف الاقتصادية والسياسية غير الجيدة التي يعيشها لبنان بالإضافة إلى تلك الظروف التي فرضتها جائحة فايروس كورونا، ومع ذلك فلا يمكن إنكار حقيقة أن الوضع الإقتصادي قد تفاقم بالنسبة للعديد من المؤسسات بشدة بسبب الانفجار في مرفأ بيروت، ومن الملاحظ ان الحاجة إلى الدعم بأشكاله المختلفة متقاربٌ تمامًا في جميع أنواع المؤسسات المشمولة في الدراسة.

الشكل 23 نوع السياسات والإجراءات المرغوبة من وجهة نظر المؤسسات. نسبة مئوية من المؤسسات. (العدد = 1,638)

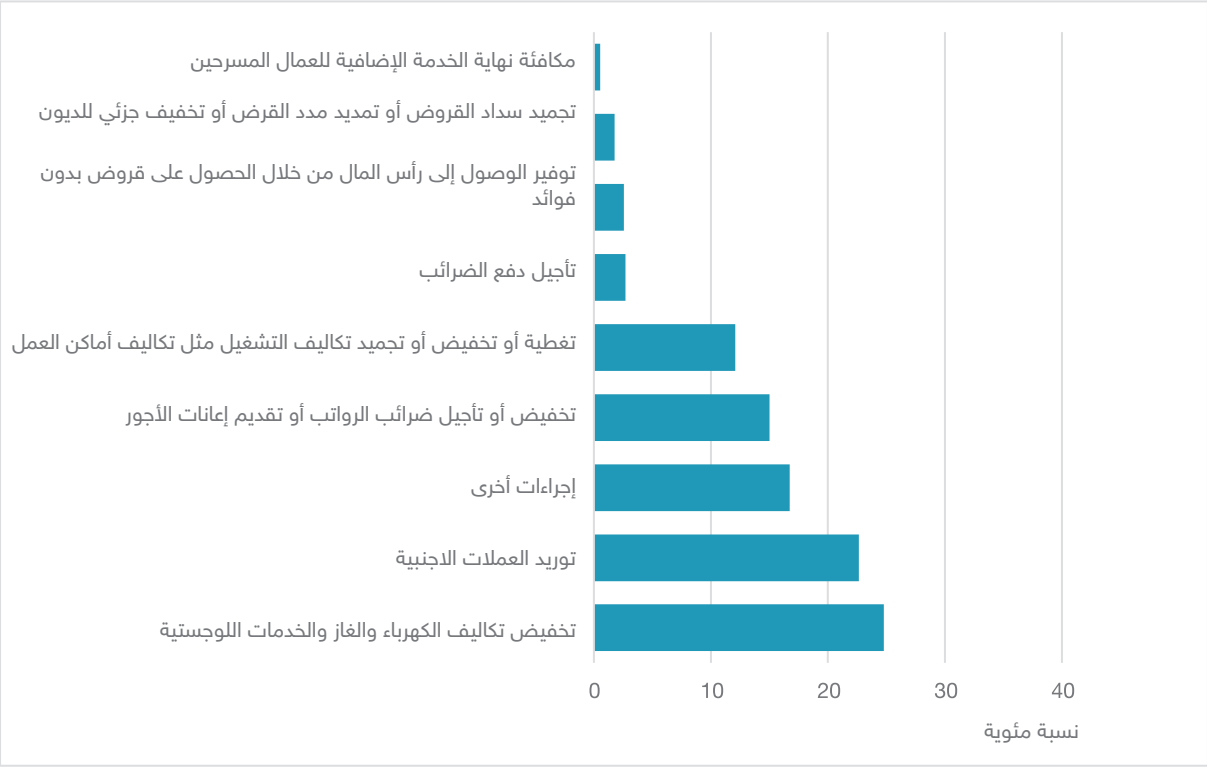

إن السؤال المتعلق بنوع الدعم الذي تفضله المؤسسات أعطى إمكانية للمستجيبين في طرح أرآئهم وأفكارهم من خلال جعل الإجابة مفتوحة ودون تقييد حيث اغتنم الكثيرون هذه الفرصة وعبروا عن يأسهم من الوضع الاقتصادي والسياسي في لبنان، كما وأبدوا ارتيابًا عميقًا من قدرة الحكومة على توفير إجراءات يمكن أن تخفف من تفاقم الوضع، في المقابل لم يُقدم العديد من المستجيبين إجابات على هذا السؤال لكنهم بدلاً من ذلك قدموا ملاحظات جادة حول عدم مقدرة الحكومة والسياسيين على اتخاذ الإجراءات المناسبة، كما أجاب العديد من المستجيبين ب"لا أعرف" على هذا السؤال وهو أمر لا يعكس بالضرورة إحساسًا عامًا باليأس فيما يتعلق بالوضع الاقتصادي الحالي للبلد، تلك المؤسسات التي ردت على الجزء المفتوح من هذا السؤال اقترحت إلى حد كبير شكلاً من أشكال الدعم المالي أو طالبت بتعويض عن الخسائر الناجمة عن الانفجار وعمليات الإغلاق، و بشكل عام فقد أعرب المشاركون عن قلقهم الشديد بشأن الوضع الاقتصادي في البلاد لا سيما أسعار صرف العملات التي كانت مصدر قلق مهم بالنسبة لهم.

4.2.4 مستوى الرضى حول الدعم المُقدّم

بشكل عام أعربت المؤسسات عن درجة عالية من عدم الرضا عن الدعم الذي يهدف إلى مساعدتها على التعافي من الأضرار الناجمة عن انفجار ميناء بيروت (الشكل 24)، وعلى وجه الخصوص فقد كانت المؤسسات غير راضية عن الدعم المقدم - أو بالأحرى غير المقدم - من قبل الحكومة حيث أبدى 1 في المائة فقط من المؤسسات رضاهم عن المساعدات والدعم الحكومي بينما كانت 88 في المائة غير راضية أو غير راضية تمامًا، إن هذا ليس مفاجئًا جدًا نظرًا للوضع السياسي والاقتصادي في لبنان بالإضافة إلى ضعف القدرة الحاكمية والإمكانيات المالية للحكومة على تقديم الدعم، على أية حال أعرب حوالي 70 في المائة من المؤسسات المشاركة أيضًا عن عدم رضاهم عن الدعم المقدم من منظمات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية المحلية التي قدمت مساعداتٍ أفضل إلى حد ما من نظيراتها الدولية.

المؤسسات في الصناعة التحويلية أبدت ارتياحًا أكثر إلى حد ما لآليات الدعم الحكومية مقارنة بالمؤسسات في القطاعات الأخرى، ربما لأن الحكومة أولت مؤسسات التصنيع بعض الاهتمام الإضافي نظرًا لأهميتها في التجارة الدولية وحاجة بيروت للعملات الأجنبية، وبالرغم من كل ذلك فإن 75 في المائة من المؤسسات في قطاع التصنيع لا تزال غير راضية عن الدعم الحكومي، وقد أعرب ما يقرب من ثلثي المؤسسات التي تضررت بشدة أو دمرت بالكامل بسبب الانفجار (64 في المائة) عن عدم رضاها الشديد عن دعم الحكومة مقارنة بمتوسط 53 في المائة لجميع المؤسسات التي شملها الاستطلاع، ومن ناحية أخرى كان الرضا عن المنظمات غير الحكومية عالياً بشكل خاص بين المؤسسات التي تعمل من المنزل حيث تلقى العديد منها دعمًا من المنظمات غير الحكومية في الماضي.

الشكل 24 مستوى الرضى عن الدعم المُقدّم من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664)

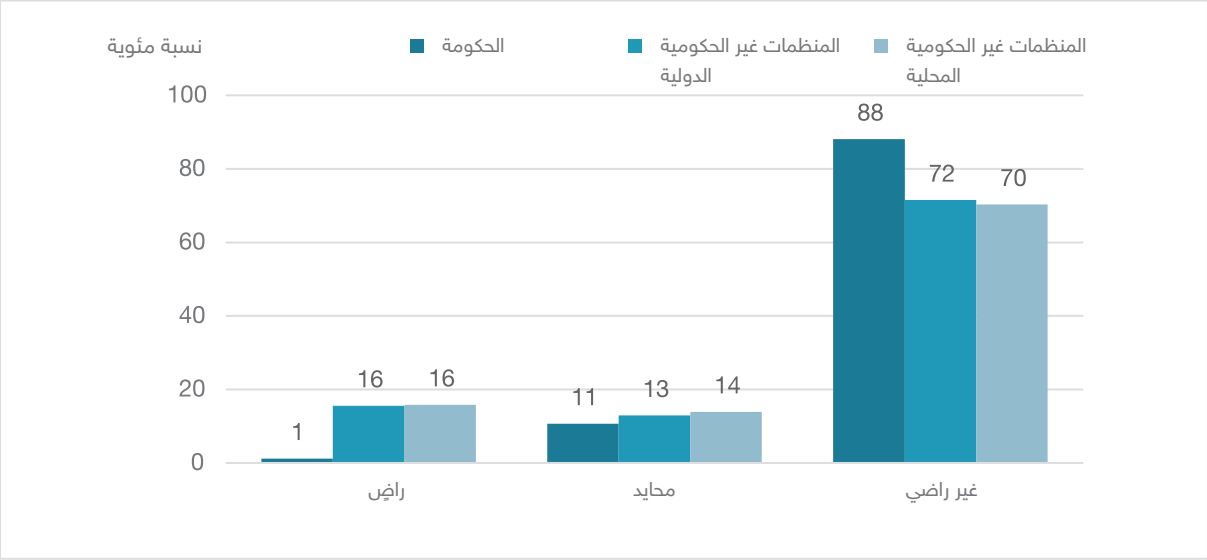

ليس مفاجئاً أن تكون المؤسسات التي لم تتعرض لأضرار بسبب انفجار الميناء وتلك التي تم إصلاحها بالكامل أقل استياءً إلى حد ما من الدعم المقدم من الحكومة مقارنة بالمؤسسات الأخرى (الجدول 7)، حيث أعرب عشرون في المائة من المؤسسات التي تضررت بالكامل من الانفجار عن رضاها عن الدعم المقدم من المنظمات غير الحكومية المحلية، وهذا يعد أعلى بكثير من المتوسط ، في حين أن ما يقرب من ثلث المؤسسات التي تم إصلاحها جزئيًا راضية عن المساعدة من المنظمات غير الحكومية المحلية، وبشكل عام فإن الإنطباع العام يتمثل في عدم الرضا التام عن مستوى المساعدات

المقدمة للمؤسسات المتضررة من الانفجار في مرفأ بيروت (حيث يمكن من المتوقع أن يكون عدم الرضا ناجم بسبب نسبة التغطية للأضرار ومقدار الدعم المقدم علماً بأن هذا المسح لم يطلب مثل هذه التفاصيل).

جدول 7 مستوى الرضى المقدم من قبل الحكومة والمنظمات غير الحكومية. بحسب حجم الأضرار وحالة التصليحات للمؤسسة. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,664)

	الحكومات			المنظمات الدولية			المنظمات المحلية		
	راضٍ	محايد	غير راضي	راضٍ	محايد	غير راضي	راضٍ	محايد	غير راضي
جميع المؤسسات	1	11	88	16	13	72	16	14	70
حجم الأضرار									
لا يوجد اضرار	1	15	83	16	20	64	16	22	62
أضرار طفيفة	2	10	88	15	10	75	14	11	75
أضرار كبيرة	-	9	91	18	16	67	18	17	65
تضررت بشكل كامل	-	8	92	12	11	77	20	8	73
حالة التصليحات									
تم إصلاحها بالكامل	1	12	87	18	13	69	17	14	69
تم إصلاحها جزئيًا	1	9	90	13	12	75	15	13	72
إعادة البناء / الاصلاح جارية	-	3	97	24	10	66	31	7	62
لا يوجد إصلاح حتى الآن	1	5	93	10	6	84	10	6	84

5 الآفاق والتطلعات

5.1 أكبر المخاطر خلال العام القادم

عند التفكير في عام 2021 من منظور الأعمال و التجارة نجد أن المؤسسات التي شملها المسح قلقة بشكل واضح من أن الطلب على المنتجات والخدمات لن يرتفع وما ينتج عن ذلك من انخفاض الإيرادات ومشاكل السيولة (الشكل 25)، وبناءً على ذلك فإن أكبر المخاطر من وجهة نظرهم ستكون في جانب الطلب، بالإضافة إلى ذلك فقد كانت لديهم أيضًا مخاوف بشأن الجانب الإنتاجي بما في ذلك الوصول إلى المواد الخام والسلع الوسيطة وارتفاع تكاليفها، وعلاوة على ذلك فقد أعربت المؤسسات عن مخاوفها من أن القيود الحكومية ستعيق عملياتها على الأرجح إن استمرت عمليات الإغلاق لاحتواء انتشار فايروس كورونا، و أخيرًا أفاد عدد لا بأس به من المؤسسات من أن الصراع يمكن أن يعرض العمليات التجارية للخطر وربما يُنظر إلى الصراع من النواحي الداخلية والاجتماعية والطائفية بالإضافة إلى التوترات الإقليمية الساخنة.

الشكل 25 إدراك ماهية أكثر المخاطر المتوقعة للعام 2021. نسبة مئوية من المؤسسات. (العدد = 1,638)

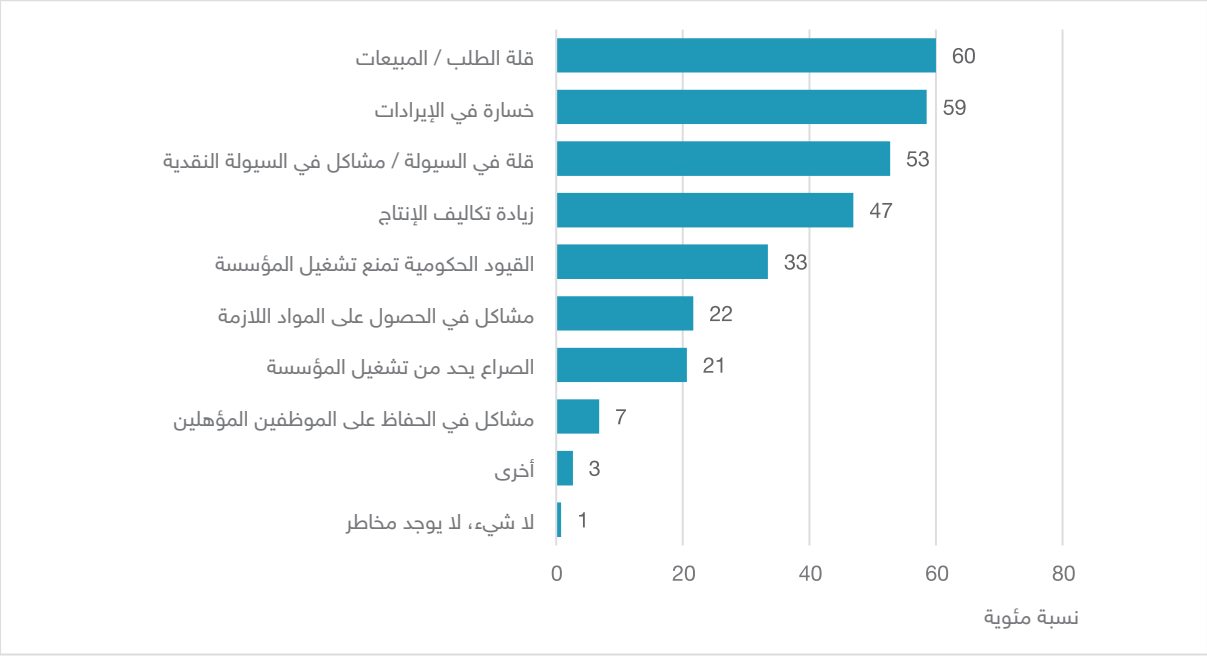

5.2 المعيقات الرئيسية خلال الأشهر المقبلة

عندما طُلب من المؤسسات تحديد أهم العقبات الرئيسية المتوقعة لأعمالهم خلال العام المقبل كان سؤالًا لا يختلف كثيرًا عن السؤال المتعلق بالمخاطر، حيث أشارت مؤسستان من كل ثلاث (66 في المائة) إلى أن العقبة الرئيسية تكمن في انخفاض الطلب (الشكل 26)، وانخفاض الطلب ناتجٌ في المقام الأول عن ضعف اقتصاد البلاد وانخفاض القوة الشرائية للسكان، بالنسبة للجزء الأكبر من المؤسسات تتوافق النتائج المعروضة في الرسم البياني أدناه مع النتائج المتعلقة بسؤال المخاطر الموضح في الرسم البياني السابق، لكن في المقابل يختلف الشكل 26 من ناحيتين وهما: أولاً تكاليف إعادة الإعمار حيث أشارت لها مؤسسة واحدة من كل خمس مؤسسات، ثانيًا يحتل عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية مكانة بارزة أيضاً في قائمة العقبات الرئيسية المتوقعة خلال العام المقبل وقد ورد ذكرها من قبل ستة من أصل عشر مؤسسات (59 في المائة)، ويمكن إعتبار ذلك شهادة على الحالة المتقلبة التي يجد لبنان نفسه فيها، كما ويشعر بذلك الأشخاص الذين يعانون من انعدام الأمن بما فيهم أصحاب الأعمال والمدراء.

الشكل 26 المعيقات الرئيسية التي ستواجه المؤسسات خلال العام المقبل. إمكانية إختيار أكثر من إجابة من قبل المستجيب. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,638)

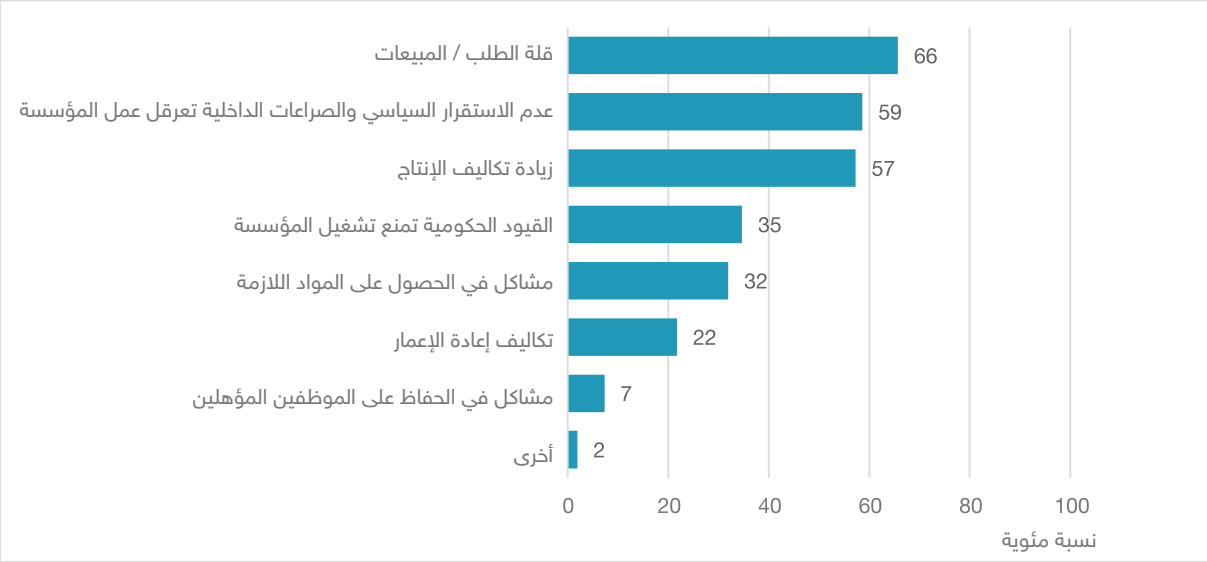

5.3 ثقة منخفضة في إستعادة العمل المُربح

أقل من خُمس المؤسسات المشاركة في الدراسة تثق في قوتها الاقتصادية ولديها ثقة عالية بنسبة (3 في المائة) أو واثقة بنسبة (15 في المائة) من أنها ستنجح في تجاوز الأزمة الاقتصادية الحالية كالمؤسسات ذات الأعمالٍ المربحةٍ، من ناحية أخرى نجد أن ستة من كل عشرة مؤسسات (61 في المائة) غير متأكدين من أنهم سيكونون قادرين على تجاوز الأزمة والوصول (مرة أخرى) إلى وضع مربح كما كان في السابق (الشكل 27)، أظهرت النتائج إلى أن ضعف الثقة بالقدرة الذاتية على معالجة الأزمة تقريباً متماثل عند نفس المستوى المنخفض عبر أنواع الصناعات المختلفة، وبالرغم من ذلك فإن المؤسسات التي لم تتضرر من انفجار الميناء تبدو أقل تشاؤمًا إلى حد ما حيث إن 27 في المائة منهم واثقون أو واثقون بدرجة كبيرة من أنهم سيجتازون الأزمة، وبالمثل كانت المؤسسات ذات الأعمال المربحة قبل الانفجار أكثر ثقة بنفسها من المؤسسات الأخرى (26 في المائة تقول أنها واثقة أو واثقة للغاية)، أولئك الذين لديهم نظرة أكثر تفاؤلاً (أي الأكثر ثقة في قوتهم وقدرتهم على تجاوز الأزمة) هم المؤسسات التي تم التأمين عليها قبل الانفجار (37 في المائة واثقون أو واثقون للغاية).

الشكل 27 الثقة في المتانة الإقتصادية للمؤسسة. نسبة مئوية من المؤسسات (العدد = 1,638)

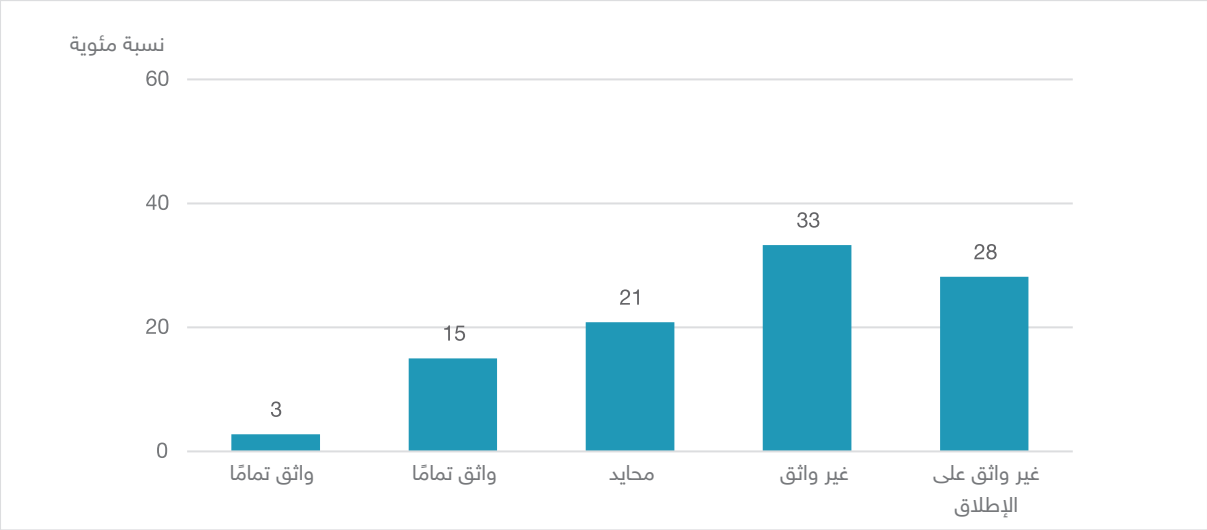

6 الإستنتاجات والتوصيات

6.1 ملخص النتائج

تأثرت مؤسسات بيروت بشدة بالانفجارالذي وقع في منطقة ميناء المدينة في تاريخ 4 آب / أغسطس 2020. وفي دائرة نصف قطرها خمسة كيلومترات من موقع الانفجار حيث تأثرت معظم المؤسسات، وتضرر ثلثها بشكل كبير أو كامل، بالنسبة لهذه المؤسسات المتأثرة فقد أضاف الانفجار صعوبة إضافية إلى بيئة الأعمال المُعقدّة أصلاً بفعل التحديات التي خلقتها الأزمات الاقتصادية والسياسية في البلاد وكذلك بسبب جائحة فايروس كورونا، وعلى الرغم من أن الأضرار المادية والآثار الاقتصادية للانفجار كانت شديدة إلا أن أحد الاستنتاجات الرئيسية من هذا المسح هو أن المشاكل المرتبطة بالأزمة الاقتصادية والسياسية هي مصدر قلق أكبر لمؤسسات المدينة من عواقب انفجار، ومع ذلك فإنه لا بد من إدراك أن المأزق الحالي هو نتيجة للآثار التراكمية لجميع هذه المواقف.

ومع ذلك فإن التحديات الاقتصادية والسياسية تُمثل المشكلة الهيكلية الرئيسية للمؤسسات - سواء كان الانفجار قد أثر على هذه المؤسسات بشكل مباشر أم لا، وفي نهاية المطاف فإن المشاكل الناجمة عن الانفجار ملموسة تمامًا ومحددة على عكس الأثار المتعلقة بالأزمات الهيكلية الاقتصادية والسياسية في البلاد وستختفي تمامًا مثل الآثار السلبية للجائحة.

إن القدرة على الحفاظ على التعاملات التجارية ضمن السياق الموصوف أعلاه هو تحدٍ يكاد يكون مستقلاً عن موارد المؤسسات ومهارات العمل، ومع ذلك تُظهر التحليلات وجود سمات معينة تميز تلك المؤسسات التي تعاملت بشكل أفضل مع الأزمات من المؤسسات الأخرى. أولاً: فإنه ليس من المستغرب أن المؤسسات التي كانت أعمالها مربحة قبل انفجار الميناء قد تكيفت بشكل جيد مقارنة بتلك التي لم تكن كذلك مما يعزز الحقيقة المعروفة والمتمثلة في أن الوصول إلى الموارد يمهد الطريق للتكيف والمرونة، ثانيًا: يبدو أن المؤسسات الرسمية (أي المؤسسات الموثّقة في السجلات الرسمية وترتبط بأنظمة التأمين والضمان الاجتماعي) قد أدارت الازمة جيدًا مقارنة بالمؤسسات غير الرسمية، ثالثًا: قامت المؤسسات حديثة التأسيس والتي تضررت بشدة من الانفجار بتكييف نماذج وأساليب أعمالها بشكل أكثر فعالية من المؤسسات القديمة وغير المتضررة فعلى سبيل المثال، قامت باعتماد خدمات التسويق عبر الإنترنت وخدمات التوصيل إلى المنازل وهذا يؤكد أن الصدمة والضغوطات هما حوافز قوية للابتكار والتكيف.

أخيرًا، يبدو أن المؤسسات ذات النفقات الجارية المنخفضة قد تكيفت بسهولة أكبر مع المواقف الجديدة مقارنة بالمؤسسات ذات النفقات المرتفعة والالتزامات المالية، لإنه غالبًا ما تتميز هذه المؤسسات بعددٍ أكبر من العمالة غير الرسمية بسبب عدم حاجتها لتوفير عقود عمل أو مزايا اجتماعية لموظفيها الأمر الذي يجعلها «مرنة» تمامًا في التكيف مع أوضاع السوق المتغيرة، يجدر بالإشارة هنا إلى أنه في بيئات العمل المستقرة التي تعمل بشكل جيد لا يعد مثل هذا السلوك نموذج أعمال قابل للتطبيق ومع ذلك فإن في ظل الظروف الحالية في لبنان من الممكن اعتبار ذلك طريقة جيدة لتقليل المخاطر.

إن المؤسسات المتضررة من انفجار مرفأ بيروت غير راضية بشدة عن المساعدات التي تلقتها سواءً من منظمات المجتمع المدني أوالحكومة، حيث تم توجيه كل الدعم تقريبًا نحو إصلاح وإعادة بناء البنية التحتية المادية بما في ذلك المباني وتجهيزات العمل، في حين أن الطلب الرئيسي من المؤسسات المتضررة هو الدعم الذي يعالج المشاكل الاقتصادية الحادة والأكثر جوهرية التي يواجهونها وهي رغبة تشير إلى الحاجة إلى إصلاح هيكلي (اقتصادي وسياسي)، أظهرت النتائج بشكل واضح عن مستوى عدم الرضا للمؤسسات عن الوضع الاقتصادي والسياسي الحالي في لبنان وعن ضعف الثقة الشديد بقدرة السلطات على التعامل مع المشاكل «الأكثر عمقاً» التي تواجهها المؤسسات بحسب ردود المؤسسات في هذا الاستطلاع.

6.2 التوصيات

تُكافح المؤسسات لأنها تواجه العديد من الأزمات المختلفة وفي الوقت الذي تسبب انفجار الميناء في تدمير الممتلكات والمخزونات فإن جائحة فايروس كورونا المستمرة والأزمة المالية قللت من القوة الشرائية للمستهلكين وبالتالي انخفض الطلب على المنتجات والخدمات، كما أدت الأزمة المالية وما صاحبها من انخفاض في قيمة العملة اللبنانية مقابل الدولار الأمريكي إلى زيادة تكاليف مدخلات الإنتاج وعملية الإنتاج ككل مما جعل العديد من المؤسسات غير قادرة على تكييف أسلوب أعمالها واستراتيجيتها مع الظروف الجديدة والصعبة.

بالنظر إلى الصورة الأوسع التي يرسمها هذا التقرير حول الوضع الصعب الذي تجد فيه مؤسسات بيروت نفسها فيه وحجم الدعم الذي يعتقدون أنه ضروري لهم لتطوير أعمالهم وتحسينها فمن الواضح أن السياسات يجب أن تأخذ في الاعتبار تعقيدات الوضع الحالي لهم، بمعنى آخر أن السياسات والبرامج وأنشطة الدعم يجب أن تمتثل للاحتياجات الفورية للمؤسسات في نفس الوقت الذي تُعالج فيه التحديات الهيكلية والأكثر جوهرية التي تعوق تطوير الأعمال، ومع ذلك وبناءً على نتائج المسح نرى أنه ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للتحديات الاقتصادية الهيكلية للمؤسسات بدلاً من تقديم (المزيد) من الدعم لإعادة إعمار المباني.

في الوقت الذي ركزت فيه العديد من المنظمات غير الحكومية حتى الآن دعمها على تمويل الإصلاحات الضرورية وإعادة الإعمار وكذلك إعادة توفير المخزونات فضلاً عن توفير الدعم المعنوي والفني لإعادة بدء العمليات التجارية إلا أنه يبدو أن هذه المساعدات قد وصلت بشكل أساسي إلى جزء صغير من المؤسسات (تلك التي تضررت بشدة)، وللتعويض عن الدعم الحكومي الضئيل وشبكات الأمان الاجتماعي العامة المحدودة أو القليلة فإنه من الممكن السير قدماً في النقاش مع منظمات المجتمع المدني لتقديم مزيد من المنح والمساعدات من أجل إعادة البناء على نطاق أوسع ولا سيما استهداف القطاعات التي تضررت بشدة من الأزمات الاقتصادية العامة مثل قطاع إنتاج الغذاء والمشروبات.

تكافح المؤسسات بغض النظر عن تلقيها للدعم من عدمه من أجل إعتماد إستراتيجية أعمال تتسم بالتكييف مع بيئة وظروف السوق الجديدة كما يظهر الاستطلاع، حيث تلجأ معظم المؤسسات إلى استراتيجيات المواجهة قصيرة الأجل مثل تقليل ساعات العمل، أو تخفيض الأجور، أو تسريح الموظفين، لكنها غير قادرة على تعديل نماذج أعمالها على المدى الطويل والتكيف مع الظروف التي تتميز بالأثر الكبير مثل عدم الاستقرار، وانخفاض القوة الشرائية المحلية، وزيادة تكلفة السلع الوسيطة.

كما كشفت الأزمات المتعددة عن أوجه قصور فيما يتعلق بمرونة نظام السوق الذي تعمل فيه هذه المؤسسات على نطاق واسع، فقد سببت هذه الأزمات أيضاً بفقدان المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لمدخراتها ومنعتها من الحصول على القروض وأعاقت بشدة عمل سلاسل التوريد الخاصة بها، ومن ناحية أخرى فإنه يبدو أن العديد من المؤسسات المايكروية والصغيرة والمتوسطة لم تكن لديها القدرة للوصول إلى الدعم المقدم من الاتحادات القطاعية أو من مقدمي خدمات تطوير الأعمال المتخصصة (BDS) حيث كان من الممكن أن يساعد ذلك في تقليل التكاليف التشغيلية، والحصول على المعلومات ذات الصلة عن الأسواق والموردين، واتخاذ إجراءات جماعية ضد الصعوبات القطاعية المشتركة، بالإضافة لذلك فإن العديد من المؤسسات ليس لديها تأمين حتى وإن كان لديها تأمين إلا أنه يبدو أن شركات التأمين قد فشلت في كثير من الأحيان في لعب الدور المناط بها والعمل كشبكات أمان في أوقات الأزمات مما يشير إلى عدم وجود نظام تأمين فعال (متناهي الصغر) يقدم حلولاً تأمينية تتكيف مع احتياجات المؤسسات الصغيرة والتي يمكن أن تساعد في تخفيف الصدمات المستقبلية.

استنادًا إلى التقييمات والنتائج المعروضة في هذا التقرير، فإنه يُوصى بتصميم خطط دعم قائمة على أساس الاحتياجات والتي من شأنها أ) توفير الدعم المباشر للمشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة المتأثرة و ب) العمل على معالجة نقاط الضعف في النظام على نطاق واسع لجعله أكثر مرونة في مواجهة الصدمات المستقبلية.
قد يستلزم ذلك:

- **الدعم المباشر للمؤسسات:** من خلال الدعم الفني والتدريب للمؤسسات المتأثرة على شكل تدريب وتوجيه في مجال «استمرارية الأعمال» لمساعدة المؤسسات على تعديل نماذج أعمالها للتأقلم مع الظروف الجديدة وتطوير خطط الأزمات والمخاطر، ويجب أن يكون ذلك مصحوبًا بمنح نقدية تستهدف تلك المؤسسات التي لم تحصل بعد على الدعم لتجديد وإعادة بناء مؤسساتها، وإعادة تجديد مخزونها من السلع والمواد الخام بعد انفجار الميناء.

- **إجراء طويل الأمد من أجل تحسين مرونة النظام على نطاق أوسع:** من خلال تحليل القطاعات الأكثر تضررًا من الأزمات المتعددة خلال العام أو العامين الماضيين (الأطعمة والمشروبات، والخدمات، وغيرها) لتحديد الصعوبات المشتركة للمؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وتصميم حلول مفضّلة حسب الإحتياج، ويمكن أن يستلزم ذلك على سبيل المثال بناء قدرات الجمعيات والإتحادات القطاعية لدعم المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل أكثر فعالية، وتطوير آليات لتزويد المؤسسات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بمعلومات محدثة عن الأسواق والأسعار والفاعلين في القطاع و / أو إيجاد متخصصين في مجال توفير خدمات تطوير الأعمال لدعم المشاريع المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بشكل أفضل في القضايا ذات الإهتمام المشترك، كما ويمكن أن يستلزم ذلك أيضًا تحليلًا مفصّلاً لسوق التأمين (المايكروي) ودعم بناء قدرة مقدمي الخدمات على تقديم منتجات تأمينية (مايكروية) تتكيف مع احتياجات المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لتحقيق المنفعة المتبادلة.

الملحق: إستمارة الدراسة

إستمارة المنشآت التجارية
تأثير إنفجار ميناء بيروت على سوق العمل
(11– 30، تشرين الثاني/ نوفمبر 2020)

Date	**تاريخ المقابلة**	**يوم. شهر. سنة** |__|__|.|__|__|.|__|__|		
QI01	**للباحث: الرجاء ادخال اسمك**	_____		
QI02	**الرجاء إدخال رقم الهاتف الذي تتصل به**	_____	10 أرقام	
entname	**الرجاء إدخال اسم المؤسسة**			
QI03	**الرجاء إدخال اسم المستجيب**	_____		
QI04	**هل أجاب أي شخص على المكالمة؟**	نعم، تم الرد لم يتم الرد على المكالمة الهاتف مشغول الهاتف مغلق الرقم غير متصل	1 2 3 4 5	
Intro 1	تحية طيبة! اسمي] إسم الباحث[،أنا أتصل من منظمة بسمة – زيتونة نيابة عن منظمة العمل الدولية. نقوم حاليًا بإجراء دراسة استقصائية حول تأثير إنفجار ميناء بيروت على المنشأت التجارية. أحاول التواصل مع] اسم المنشأة. [مع من أتحدث من فضلك؟			
QI05	**هل تتكلم مع الفرد المستجيب المطلوب؟**	نعم لا ، لا يمكن العثور على الشخص المطلوب على هذا الرقم	1 2	
Intro 2	سوف تستغرق هذه المقابلة حوالي 25 دقيقة. سيتم الاحتفاظ بسرية تامة لأية معلومات تشاركها معنا ولن تُستخدم إلا للأغراض الإحصائية. في أي وقت تشعر فيه بعدم الراحة في الآجابة على الأسئلة يمكنك عدم الاجابة عليها. يمكنك أيضًا اختيار إيقاف المقابلة في أي وقت. هل انت على استعداد للمشاركة؟			
QI06	**هل وافق المستجيب على اجراء المقابلة؟**	نعم لا، ليس الآن ، طلب معاودة الاتصال لا ، رفض المقابلة	1 2 3	→ QI08
QI07	**ماهي وظيفة المستجيب في المؤسسة المستهدفة؟**	المالك الرئيس التنفيذي المدير المالي مدير المصنع / مدير التشغيل مدير المبيعات أو التسويق محاسب محامي الموارد البشرية مدير آخر إداري آخر	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10	
QI09	**هل طلب منك المستجيب معاودة الاتصال لاحقًا؟**	نعم لا	1 2	→ QI10
QI10	في أي يوم؟	_____		
QI11	في أي وقت؟	_____		

قسم 1 : بيانات المؤسسة التجارية

شكرا لك على استعدادك للمشاركة في المقابلة. الآن ، أود أن أبدأ بسؤالك عن معلومات عامة تتعلق بمؤسستكم التجارية.				
101	**ما هو نوع أو طبيعة العمل، الخدمات أو النشاط الذي تقوم به مؤسستكم ؟** إذا لم يفهم الشخص المستجيب السؤال، اذكر بعض الأمثلة: ماهي السلع أو الخدمات الأساسية التي تقدمها المؤسسة؟ صِف النشاطات الرئيسية التي تنفذها المؤسسة سجّل فيما إذا كانت النشاط هو تجارة الجملة، تجارة التجزئة، التصنيع، الخدمات	_____ _____ _____		
102	**ما هو القطاع الذي تتبع له هذه المؤسسة؟** للباحث: قُم أنت بإختيار القطاع دون سؤال المستجيب	الزراعة، الغابات وصيد الأسماك التعدين و المحاجر التصنيع أعمال بناء والإنشاءات تجارة الجملة والتجزئة النقل والتخزين السياحة والضيافة (بما في ذلك المطاعم والحانات وما إلى ذلك) المعلومات والخدمات المالية خدمات مهنية وإدارية التعليم والصحة نشاط آخر	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11	
103	**كم مضى على تأسيس مؤسستك؟**	أقل من سنة واحدة من 1 إلى أقل من 3 سنوات من 3 إلى أقل من 5 سنوات من 5 إلى أقل من 10 سنوات 10 سنوات فأكثر لا أعرف رفض	1 2 3 4 5 6 7 8 9	
104	**ما هي تركيبة ملكية مؤسستك؟**	ملكية لبنانية بالكامل ملكية سورية بالكامل ملكية لبنانية و سورية متساوية معظمها ملكية لبنانية معظمها ملكية سورية مملوكة، أو مملوكة في الغالب، من قبل جنسيات أخرى	1 2 3 4 5 6	
سجل المؤسسة في شهر تموز / يوليو 2020				
105	**في شهر يوليو/ تموز 2020، هل كان المبنى أو المباني التابعة لمؤسستك مملوكة أم مستأجرة؟**	ملك - لا يوجد دين ملك - يوجد دين مستأجر مشغولة دون مقابل رفض	1 2 3 4 9	
106	**ما هي المساحة المقدرة لمؤسستك في ذلك الوقت؟** بالمتر المربع	|___|___|___|___|		
107	**هل تمتلك مؤسستك منشآت في أكثر من موقع؟** في شهر يوليو/ تموز 2020	نعم لا		→ 109
108	**أين تقع منشآتك الأخرى فيما يتعلق بالمناطق المتضررة من الانفجار؟**	داخل/ بالقرب من المناطق المتضررة من الانفجار في بيروت في بيروت وخارج المناطق المتضررة من الانفجار خارج بيروت	1 2 3	

109	**هل كانت مؤسستك عضوا في أي جمعية تجارية قبل انفجار بيروت؟**	نعم لا لا أعرف رفض	1 2 8 9	
110	**هل كانت مؤسستك عضوًا في أي شبكات أخرى في يوليو / تموز 2020؟**	نعم لا لا أعرف رفض	1 2 8 9	
القوى العاملة في شهر تموز / يوليو 2020				
Type	**في شهر تموز/ يوليو 2020، هل كانت المؤسسة تُدار ومملوكة من قبل شخص واحد فقط؟ (أي أنه لا يوجد موظفين)؟**	نعم لا	1 2	→ 120
Gender	**هل مالك المؤسسة ذكر أم أنثى؟**	ذكر أنثى	1 2	
Nationality	**ما هي جنسية مالك المؤسسة؟**	لبناني سوري فلسطيني جنسيات أخرى	1 2 3 4	
111	**ما هو إجمالي عدد الموظفين (العمال) في مؤسستك في يوليو/ تموز 2020؟**	|___|___|___|___| عدد العمال في شهر تموز / يوليو 2020		
112	**كم عدد النساء من هؤلاء الموظفين؟**	|____|____|____|		
113	**ما هو إجمالي عدد الموظفين في مؤسستك في يوليو/ تموز 2020؟**	لبناني |___|___| سوري |___|___| فلسطيني |___|___| جنسيات أخرى |___|___|		
114	**ما نوع العقود التي تقدمها مؤسستك لموظفيها في ذلك الوقت؟**	عقد مكتوب اتفاق شفوي لا شيء رفض	1 2 3 9	→ 116 → 119 → 119
115	**كم عدد الموظفين الذين لديهم عقد مكتوب في يوليو/ تموز 2020؟**	|___|____|		
116	**تقريبًا، كم عدد الموظفين الذين لديهم اتفاق شفهي؟** في شهر يوليو/ تموز 2020	|____|____| لا أعرف رفض	98 99	
117	**تقريبًا، كم عدد الموظفين الذين لديهم عقد مدته عام واحد أو أكثر؟** في شهر يوليو/ تموز 2020	|____|____| لا أعرف رفض	98 99	
118	**كم عدد عمال المياومة أو العمال الغير رسميين الذين كانوا لديك في يوليو/ تموز 2020؟** عمال المياومة أو العمال الغير رسميين هم أولئك الذين يعملون على أساس قصير الأجل أو عرضي أو متقطع. وفي كثير من الأحيان ليس لديهم عقود محددة زمنياً مع صاحب العمل.	|____|____| لا أعرف رفض	98 99	
119	**قبل الانفجار، أي من المزايا التالية كانت تقدمها مؤسستك لموظفيها بخلاف الأجور/ المرتبات؟** إختر كل ما ينطبق	تأمين صحي الضمان الاجتماعي اجازة مدفوعة الاجر إجازة مرضية مدفوعة الأجر اجازة امومة لا شيء	1 2 3 4 5 6	
الوضع الإقتصادي للمؤسسة قبل الإنفجار **أود الآن أن أسألك عن الوضع الاقتصادي لمؤسستك قبل انفجار بيروت. هذا في الفترة الزمنية قبل اغسطس/ آب 2020.**				
120	**كم دفعت لاستئجار المبنى أو المباني التابعة لمؤسستك قبل انفجار بيروت؟** شهرياً	|____|		إسأل فقط للمباني المستأجرة

121	**ما هو السوق الرئيسي لمؤسستك في يوليو/ تموز 2020؟** إختر كل ما ينطبق	السوق المحلية في المنطقة سوق محلية أوسع سوق إقليمي (الشرق الأوسط) سوق عالمي	1 2 3 4	
122	**تم حذف السؤال بعد التعديل الأخير**			
123	**تم حذف السؤال بعد التعديل الأخير**			
124	**قبل الإنفجار، وخلال الفترة ما بين شهر (كانون الثاني - تموز) 2020، ما متوسط قيمة النفقات الشهرية للمؤسسة؟** بالليرة اللبنانية	أقل من 1 مليون ليرة لبنانية 1 - 2.9 مليون ليرة لبنانية 3 - 4.9 مليون ليرة لبنانية 5 - 6.9 مليون ليرة لبنانية 7 - 9.9 مليون ليرة لبنانية 10 - 14.9 مليون ليرة لبنانية 15 - 19.9 مليون ليرة لبنانية 20 - 24.9 مليون ليرة لبنانية 25 - 49.9 مليون ليرة لبنانية 50 مليون ليرة لبنانية فأكثر لا أعرف رفض	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 98 99	
125	**قبل الإنفجار، وخلال الفترة ما بين شهر (كانون الثاني - تموز) 2020، ما متوسط قيمة الإيرادات الشهرية للمؤسسة؟** بالليرة اللبنانية	أقل من 1 مليون ليرة لبنانية 1 - 2.9 مليون ليرة لبنانية 3 - 4.9 مليون ليرة لبنانية 5 - 6.9 مليون ليرة لبنانية 7 - 9.9 مليون ليرة لبنانية 10 - 14.9 مليون ليرة لبنانية 15 - 19.9 مليون ليرة لبنانية 20 - 24.9 مليون ليرة لبنانية 25 - 49.9 مليون ليرة لبنانية 50 مليون ليرة لبنانية فأكثر لا أعرف رفض	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 98 99	
126	**قبل الإنفجار، وخلال الفترة ما بين شهر (كانون الثاني - تموز) 2020، كيف تصف الوضع المالي للمؤسسة؟**	مربح متعادل كان يخسر المال أخرى	1 2 3 4	
127	**هل لدى مؤسستك أي مدخرات إحتياطية؟**	نعم لا لا أعرف رفض	1 2 8 9	
128	**هل كان لديك تأمين للمؤسسة التجارية وقت الانفجار؟**	نعم لا لا أعرف رفض	1 2 8 9	
129	**هل كان عليك أي التزامات قائمة قبل الانفجار؟** إختر كل ما ينطبق	دين للمورد قرض تمويل صغير قروض بنكية كمبيالات شيكات مؤجلة أوراق اعتماد مفتوحة لا يوجد	1 2 3 4 5 6 7	
130	**تقريباً، كم تبلغ ديون مؤسستك حاليا؟**	أقل من مليون ليرة لبنانية من 1-9.9 مليون ليرة لبنانية من 10-29.9 مليون ليرة لبنانية من 30-49.9 مليون ليرة لبنانية من 50 - 79.9 مليون ليرة لبنانية من 80-99.9 مليون ليرة لبنانية أكثر من 100 مليون ليرة لبنانية لا أعرف رفض	1 2 3 4 5 6 7 8 9	

131	**ما هي حالة تسجيل مؤسستك؟** للباحثة: يرجى ملء هذه المعلومات إذا كانت متوفرة.	العمل بشكل أساسي من المنزل (مسجلة) العمل بشكل أساسي من المنزل (غيرمسجلة) غير مسجلة/ غيررسمية مسجلة لا أعرف رفض	1 2 3 4 8 9	
132	**ما هو سبب عدم تسجيل مؤسستك حتى الآن؟**	_____		

قسم 2: التأثيرات على التشغيل

الآن ، أود أن أسألك عن تأثير الانفجارات على مؤسستك بشكل عام وعلى وأمور التوظيف				
201	**ما هو وضع الهياكل الإنشائية لمباني المؤسسة بعد الانفجار؟** ملحوظة: الهياكل المادية تشمل النوافذ والأبواب والمصاريع والجدران والسقف والأرضيات وما إلى ذلك.	لا يوجد اضرار أضرار طفيفة، يمكن إصلاحها بسهولة أضرار كبيرة، لا يمكن اصلاحها ويجب استبدالها تضررت بشكل كامل	1 2 3 4	
202	**هل تم إصلاح الهياكل المتضررة في المؤسسة؟**	نعم، تم إصلاحها بالكامل نعم، تم إصلاحها جزئيًا إعادة البناء / الاصلاح جارية لا يوجد إصلاح حتى الآن	1 2 3 4	
203	**حاليا، ما هو الوضع التشغيلي للمؤسسة؟**	تعمل كالمعتاد تعمل بعدد ساعات عمل مخفضة تعمل بعدد عمال مخفض تعمل بساعات عمل أقل و بعدد عمال أقل مغلق بشكل مؤقت مغلق بشكل دائم أخرى	1 2 3 4 5 6 7	
lessreason	**ما هو السبب الرئيسي لإنخفاض القدرة التشغيلية للمؤسسة؟**	القيود والإجراءات بسبب فايروس كورونا التحديات المفروضة بسبب حادثة الإنفجار بسبب آثار جائحة فايروس كورونا وحادثة الإنفجار معاً للقيام بأعمال الإصلاح للمنشأة أخرى حدد	1 2 3 4 5	
204	**قبل الانفجار، كم يومًا كانت مؤسستك تعمل عادة في الأسبوع؟**	|____| عدد الأيام في الأسبوع		
205	**كم عدد الأيام التي عملت فيها مؤسستك خلال الأسبوع الماضي؟** سجل 0 إذا كانت المؤسسة قد أغلقت الفترة بأكملها.	|____| عدد الأيام التي كانت تعمل فيها المؤسسة أسبوعياً		If >0 → 208
206	**كم عدد الأسابيع التي تعتقد أن المؤسسة ستبقى مغلقة بشكل مؤقت؟**	|____|____| عدد الأيام في الأسبوع		
207	**في الأسبوع الماضي، كم عدد الساعات التي كانت تعمل بها مؤسستك عادةً يوميًا في الأيام التي كانت تعمل فيها؟**	|____|____| متوسط عدد الساعات		
208	**هل قمت بتوظيف أي عامل منذ شهر اغسطس/ آب 2020؟**	نعم لا	1 2	→ 213
209	**كم عدد العمال الذين وظفتهم مقابل أجر منذ شهر اغسطس/ آب 2020 ولغاية الآن؟**	|____|____| عدد العمال الجدد		
210	**كم عدد النساء من هؤلاء العمال الجدد؟**	|____|____|		
211	**كم عامل من هؤلاء العمال الجدد بعقد دائم؟**	|____|____|		
212	**كم عامل من هؤلاء العمال الجدد بعقد مؤقت؟**	|____|____|		
213	**هل استخدمت عمال مياومة أو عمال غير رسميين منذ اغسطس/ آب 2020؟** عمال المياومة أو العمال الغير رسميين هم أولئك الذين يعملون على أساس قصير الأجل أو عرضي أو متقطع. وفي كثير من الأحيان ليس لديهم عقود محددة زمنياً مع صاحب العمل.	نعم لا	1 2	→ 215

214	**كم عدد عمال المياومة أو العمال الغير رسميين الذين استخدمتهم منذ اغسطس/ آب 2020؟**	|____|____|		
215	**هل قمت بتسريح أي عمال منذ اغسطس/ آب 2020 بغض النظر عن السبب (بما في ذلك الانفجار)؟**	نعم لا		→ 224
216	**كم عدد العمال الذين تم تسريحهم منذ اغسطس/ آب 2020؟**	|____|____|		
217	**كم عدد العمال الذين اضطررت إلى التخلي عنهم بسبب الانفجار فقط؟**	|____|____| عدد العمال		
218	**كم عدد النساء من هؤلاء الذين اضطررت إلى التخلي عنهم بسبب الانفجار؟**	|____|____|		
219	**كم عدد العمال من هؤلاء المسرحين كانوا يعملوا بعقود دائمة قبل تسريحهم؟**	|____|____|		
220	**كم عدد العمال من هؤلاء المسرحين كانوا يعملوا بعقود مؤقته قبل تسريحهم؟**	|____|____|		
221	**هل حصل أي من العمال المسرحين على تعويض؟**	نعم لا	1 2	→ 224
222	**كيف تم حساب التعويض؟**	نسبة من الراتب الشهري مكافأة نهاية الخدمة إعانات بطالة أخرى	1 2 3	
223	**ما هي القيمة الاجمالية للتعويضات التي تم دفعها للعمال الذين تم تسريحهم؟**	|____|____|____|____| ليرة لبنانية		
224	**هل منحت أيًا من العاملين لديك إجازة (عطلة) منذ اغسطس/ آب 2020؟** لا ينبغي أن يشمل ذلك العمال المسرحين أو الذين استقالوا من تلقاء أنفسهم.	نعم لا	1 2	→ 226
225	**كم عدد العمال الممنوحين إجازات/ عطل مدفوعة الأجر، وعدد العمال الممنوحين إجازات/ عطل غير مدفوعة الأجر؟**	عدد العمال الممنوحين إجازة مدفوعة عدد العمال الممنوحين إجازة غير مدفوعة	|___|___| |___|___|	
226	**حاليًا، كم عدد الموظفين في مؤسستك؟**	|___|___|___|___| عدد العمال في شهر تموز/ يوليو 2020		
227	**كم من هؤلاء الموظفين نساء؟**	|____|____|____|		
228	**كم عدد موظفيك اللبنانيين، السوريين، الفلسطينيين، جنسيات أخرى؟**	لبناني |___|___| سوري |___|___| فلسطيني |___|___| جنسيات أخرى |___|___|		
229	**كم عدد الموظفين لديك حاليا الذين لديهم عقد مكتوب؟**	|___|____|		
230	**تقريبًا، كم منهم عدد الموظفين الذين لديهم اتفاق شفهي؟**	|____|____| لا أعرف رفض	98 99	
231	**تقريبًا، كم عدد الموظفين لديك حاليا الذين لديهم عقد مدته عام واحد أو أكثر؟**	|____|____| لا أعرف رفض	98 99	
232	**هل تتوقع توظيف أي عمال خلال الأشهر الثلاثة القادمة؟**	نعم لا	1 2	→ 234
233	**كم عدد العمال الذين تتوقع توظيفهم خلال الأشهر الثلاثة المقبلة؟**			
234	**كم عدد العمال الذين يعملون معك حاليًا تتوقع أنهم لن يعملوا معك في الأشهر الثلاثة المقبلة (لأي سبب)؟**	|____|____|		
235	**هل قمت بتخفيض رواتب أي من عمالك الحاليين منذ اغسطس/ آب 2020؟**	نعم لا	1 2	→ 237

236	**تقريبًا ، ما هو متوسط نسبة التخفيض في رواتب عمالك الحاليين منذ اغسطس/ آب 2020؟**	|___|___| نسبة التخفيض في الراتب		
237	**خلال الشهر الماضي (اكتوبر/ تشرين الأول) 2020، كم كانت نسبة الإنفاق على الأجور والرواتب؟**	|___|___| لا أعرف رفض	98 99	
E_238	**خلال الشهر الماضي (شهر تشرين الأول 2020)، كم كانت القيمة الإجمالية لنفقات المؤسسة؟** لا تشمل أي نفقات صيانة أو تصليحات بالليرة اللبنانية	لا شيء، لا يوجد نفقات في شهر تشرين الأول 2020 أقل من 1 مليون ليرة لبنانية 1 - 2.9 مليون ليرة لبنانية 3 - 4.9 مليون ليرة لبنانية 5 - 6.9 مليون ليرة لبنانية 7 - 9.9 مليون ليرة لبنانية 10 - 14.9 مليون ليرة لبنانية 15 - 19.9 مليون ليرة لبنانية 20 - 24.9 مليون ليرة لبنانية 25 - 49.9 مليون ليرة لبنانية 50 مليون ليرة لبنانية فأكثر لا أعرف رفض	0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 98 99	
R_239	**خلال الشهر الماضي (شهر تشرين الأول 2020)، كم كانت القيمة الإجمالية لإيرادات المؤسسة؟** بالليرة اللبنانية	لا شيء، لا يوجد إيرادات في شهر تشرين الأول 2020 أقل من 1 مليون ليرة لبنانية 1 - 2.9 مليون ليرة لبنانية 3 - 4.9 مليون ليرة لبنانية 5 - 6.9 مليون ليرة لبنانية 7 - 9.9 مليون ليرة لبنانية 10 - 14.9 مليون ليرة لبنانية 15 - 19.9 مليون ليرة لبنانية 20 - 24.9 مليون ليرة لبنانية 25 - 49.9 مليون ليرة لبنانية 50 مليون ليرة لبنانية فأكثر لا أعرف رفض	0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 98 99	
239	**خلال الشهر الماضي (شهر تشرين الأول 2020)، كم تقدر ربح المؤسسة الشهري؟** الربح = الإيرادات - المصروفات	لا يوجد ربح، وإنما سجلت المؤسسة خسائر في شهر تشرين الأول 2020 أقل من 1 مليون ليرة لبنانية 1 - 2.9 مليون ليرة لبنانية 3 - 4.9 مليون ليرة لبنانية 5 - 6.9 مليون ليرة لبنانية 7 - 9.9 مليون ليرة لبنانية 10 - 14.9 مليون ليرة لبنانية 15 - 19.9 مليون ليرة لبنانية 20 - 24.9 مليون ليرة لبنانية 25 - 49.9 مليون ليرة لبنانية 50 مليون ليرة لبنانية فأكثر لا أعرف رفض	0 1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 98 99	
240	**هل لصاحب المؤسسة دخل من مصادر اضافية أخرى؟**	نعم لا لا أعرف رفض	1 2 8 9	
240	**تقريبًا، ما هو مقدار إجمالي إيرادات المبيعات للمؤسسة خلال عام 2019؟** بالليرة اللبنانية	أقل من 1 مليون ليرة لبنانية 1 - 2.9 مليون ليرة لبنانية 3 - 4.9 مليون ليرة لبنانية 5 - 6.9 مليون ليرة لبنانية 7 - 9.9 مليون ليرة لبنانية 10 - 14.9 مليون ليرة لبنانية 15 - 19.9 مليون ليرة لبنانية 20 - 24.9 مليون ليرة لبنانية 25 - 49.9 مليون ليرة لبنانية 50 مليون ليرة لبنانية فأكثر لا أعرف رفض	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 98 99	

241	**كيف تصف الوضع المالي للمؤسسة بشكل عام بعد حادثة الإنفجار مقارنة بالفترة التي سبقت الحادثة؟**	1 مربح 2 متعادل 3 خسارة 8 لا أعرف 9 رفض		
242	**مقارنة بالعام الماضي (2019)، كيف تتوقع أن يكون ربحك في عام 2020؟**	1 أعلى بكثير 2 أعلى 3 نفس الشيء 4 أقل 5 أقل بكثير		
243	**هل لديك أي التزامات مالية قائمة حالياً؟** اقرأ وحدد كل ما ينطبق	1 دين للمورد 2 قرض تمويل صغير 3 قروض بنكية 4 كمبيالات 5 شيكات مؤجلة 6 أوراق اعتماد مفتوحة 7 لا يوجد		→ 245
244	**كم تُقدر قيمة ديون مؤسستك حاليا؟**	1 أقل من 1 مليون ليرة لبنانية 2 1 - 2.9 مليون ليرة لبنانية 3 3 - 4.9 مليون ليرة لبنانية 4 5 - 6.9 مليون ليرة لبنانية 5 7 - 9.9 مليون ليرة لبنانية 6 10 - 14.9 مليون ليرة لبنانية 7 15 - 19.9 مليون ليرة لبنانية 8 20 - 24.9 مليون ليرة لبنانية 9 25 - 49.9 مليون ليرة لبنانية 10 50 مليون ليرة لبنانية فأكثر 98 لا أعرف 99 رفض		
245	**هل كان للمؤسسة منتجات أو خدمات تعتمد على البيع من خلال صفحات أو مواقع أو تطبيقات الانترنت المختلفة؟**	1 نعم 2 لا		
246	**قبل الانفجار، هل قدمت مؤسستك خدمة التوصيل إلى المنازل لمبيعاتها من السلع أو خدماتها؟**	1 نعم 2 لا		→ 248
247	**كيف كان يتم ترتيب أمور التوصيل أو التسليم؟** اختر كل ما ينطبق	1 المكالمات الهاتفية بما في ذلك WhatsApp و Viber وغيرها 2 الرسائل النصية بما في ذلك WhatsApp و Viber وما إلى ذلك 3 موقع الويب الخاص بنا 4 تطبيقات الجوال الخاصة بنا 5 توصيل عن طريق تطبيقات الموبايل 6 أخرى		
248	**حالياً، هل تقدم مؤسستك خدمة التوصيل إلى المنازل من أجل تسليم مبيعاتها أو خدماتها؟**	1 نعم 2 لا		
249	**كيف يتم ترتيب التوصيل أو تسليم السلع والخدمات؟** اختر كل ما ينطبق	1 المكالمات الهاتفية بما في ذلك WhatsApp و Viber وغيرها 2 الرسائل النصية بما في ذلك WhatsApp و Viber وما إلى ذلك 3 موقع الويب الخاص بنا 4 تطبيقات الجوال الخاصة بنا 5 توصيل عن طريق تطبيقات الموبايل 6 أخرى		
250	**هل تم إدخال هذه التغييرات في أشكال التوصيل بسبب الانفجار؟**	1 نعم 2 لا		

قسم 3: إجراءات التكيُف والدعم

الآن ، أود أن أسألك عن بعض الإجراءات التي تم اتخاذها لمواجهة التحديات التي أحدثها الانفجار				
301	**هل اتخذت مؤسستك أي اجراءات حتى تتمكن من الاستمرار في العمل وتضمن استمرارية الأعمال بعد الانفجار؟** إذا كانوا قادرين على مواصلة العمل دون أي تحديات ، اختاري لا.	نعم لا	1 2	
302	**ما هي الاجراءات التي اتخذتها مؤسستك لضمان استمرارية الأعمال؟** أختر كل ما ينطبق و اسأل عن التغييرات التي أجراها مالك المؤسسة على نموذج العمل أو العمليات أو آليات التسليم لضمان استمرارية الأعمال من حيث قدرة المؤسسة على الاستمرار في العمل بعد الانفجارات.	تم الانتقال إلى موقع (مواقع) جديدة أعيد توزيع / نقل [بعض] العمليات إلى فروع أخرى تقديم أو توسيع المبيعات على شبكة الإنترنت بيعت [بعض] الأصول أدخلت منتجات / خدمات جديدة خفض أسعار المنتجات / الخدمات زيادة أسعار المنتجات / الخدمات تم تخفيض / إعفاء الإيجار تم الحصول على قروض [من المؤسسات المالية] تأجيل دفع الالتزامات المالية (مثل القروض) تلقي قرض من المورد	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11	
303	**هل تلقت مؤسستك أي دعم لمواجهة آثار الانفجار؟**	نعم لا	1 2	
304	**من أين تلقت المؤسسة هذا الدعم؟** اختر كل ما ينطبق	العائلة والأصدقاء شبكات وجمعيات الأعمال المنظمات غير الحكومية الدولية المنظمات غير الحكومية المحلية المؤسسات الحكومية مقدمو الخدمات المالية الرسميون	1 2 3 4 5 6	
305	**ما نوع الدعم الذي تلقته مؤسستك؟**	الدعم المالي لتغطية تكاليف إعادة الإعمار الدعم المالي لدفع رواتب الموظفين دعم عيني على شكل معدات أخرى حددي	1 2 3 4	
306	**كم عدد العمال الذين تمكنت من الاحتفاظ بهم بسبب الدعم الذي تلقيته من أي من هذه المصادر؟**	0 |____|____|	لا أحد	
307	**هل تلقيت دفعات تأمين لتغطية الأضرار المتعلقة بالانفجار؟**	نعم لا	1 2	
308	**هل تلقيت دفعات تأمين لتغطية الإصابات وتكاليف الرعاية الصحية المتعلقة بالانفجار؟**	نعم لا	1 2	
309	**بعد حادثة الانفجار، ما هو أكثر الإجراءات على مستوى تشريع السياسات الذي تعتقد بأن له الأثر الأكبر في دعم الوضع التشغيلي لمؤسستك؟** لا تقرأ الخيارات	تغطية أو تخفيض أو تجميد تكاليف التشغيل مثل تكاليف أماكن العمل تخفيض تكاليف الكهرباء والغاز والخدمات اللوجستية تخفيض أو تأجيل ضرائب الرواتب أو تقديم إعانات للأجور مكافأة نهاية الخدمة الإضافية للعمال المسرحين تأجيل دفع الضرائب تخفيض أو تأجيل اشتراكات التقاعد تخفيض أسعار الفائدة المصرفية تجميد سداد القرض أو تمديد مدد القرض أو تخفيف جزئي للديون توفير الوصول إلى رأس المال من خلال الحصول على قروض بدون فوائد تقديم الاستشارات الفنية بشأن العمليات التجارية المتعلقة بالأزمات تحسين خدمات الخصم الضريبي للتصدير توريد العملات الأجنبية تخفيف لوائح العمل (مثل تسهيل تسريح العمال أو الفصل) أخرى حددي	1 2 3 4 5 6 7 8 9 10 11 12 13 14	

310	**خلال العامين الماضيين ، هل تأثرت مؤسستك بأي من الأزمات التالية بالإضافة إلى الانفجار؟** اختر كل ما ينطبق	1 زيادات أسعار السلع / المواد الخام 2 عدم توفر السلع / المواد الخام 3 صعوبة تعيين موظفين مؤهلين 4 الصراع يحد من تشغيل المؤسسة 5 انخفاض طلب العملاء 6 أخرى حددي 7 لا ، لم تتأثر		
311	**ما الذي تعتبره أكبر المخاطر على مؤسستك خلال العام المقبل؟** **حدد الثلاثة مخاطر التي تعتقد أنها متعلقة بك أكثر** ثلاثة اجابات مسموح بها كأقصى حد.	1 خسارة في الإيرادات 2 قلة الطلب / المبيعات 3 زيادة تكاليف الإنتاج 4 قلة السيولة/ مشاكل في السيولة النقدية 5 مشاكل في الحصول على المواد اللازمة 6 مشاكل في الحفاظ على الموظفين المؤهلين 7 القيود الحكومية تمنع تشغيل المؤسسة 8 الصراع يحد من تشغيل المؤسسة 9 أخرى حددي 10 لا شي، لا يوجد مخاطر		
312	**ما هي أكبر العقبات التي تواجه مؤسستك في الأشهر القادمة؟** اختر كل ما ينطبق	1 تكاليف إعادة الإعمار 2 قلة الطلب / المبيعات 3 زيادة تكاليف الإنتاج 4 مشاكل في الحصول على المواد اللازمة 5 مشاكل الحفاظ على الموظفين المؤهلين 6 القيود الحكومية تمنع تشغيل المؤسسة 7 عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الاجتماعية تمنع عمل المؤسسة 8 أخرى حددي		
313	**ما مدى ثقتك في أن المؤسسة قوية اقتصاديًا بما يكفي لتجاوز الأزمة واستئناف الأعمال المربحة؟**	1 واثق للغاية 2 واثق 3 لا هذا ولا ذاك 4 غير واثق 5 غير واثق للغاية		
314	**ما مدى رضاك عن الدعم الذي قدمته الحكومة لإدارة آثار الانفجار؟ هل أنت ...**	1 راض جدا 2 راض 3 لا راضي ولا غير راضي 4 غير راض 5 غير راضٍ أبدا		
315	**ما مدى رضاك عن الدعم الذي قدمته المنظمات غير الحكومية الدولية لإدارة آثار الانفجار؟ هل أنت ...**	1 راض جدا 2 راض 3 لا راضي ولا غير راضي 4 غير راض 5 غير راضٍ أبدا		
316	**ما مدى رضاك عن الدعم الذي قدمته المنظمات غير الحكومية الدولية لإدارة آثار الانفجار؟ هل أنت ...**	1 راض جدا 2 راض 3 لا راضي ولا غير راضي 4 غير راض 5 غير راضٍ أبدا		

قسم 4: تأثير جائحة كورونا

الآن ، أود أن أسألك عن تأثير جائحة فيروس كورونا على مؤسستك (أعمالك)؟				
401	**هل تأثرت مؤسستك بجائحة فيروس كورونا بأي شكل من الأشكال (سواء إيجابًا أو سلبًا)؟**	1 نعم 2 لا		→ 403
402	**كيف تأثرت المؤسسة بجائحة كورونا؟** اختر كل ما ينطبق	1 انخفاض الطلب على المنتجات 2 انخفاض المعروض من المواد الخام والسلع الوسيطة 3 تقييد حركة العمال 4 الإغلاق القسري للأعمال 5 غياب العمال عن مكان العمل 6 اقفال السوق / المحلات التجارية 7 معدات الحماية غير كافية 8 ارتفاع الطلب على المنتجات / الخدمات 9 ارتفاع سعر المنتجات / الخدمات 10 انخفاض أسعار المواد الخام والبضائع الوسيطة 11 ارتفاع أسعار المواد الخام والبضائع الوسيطة 12 أخرى، حددي		
403	**حتى الآن ومنذ بداية أزمة فيروس كورونا في البلاد، ما هي الآثار الاقتصادية الثلاثة الأشد خطورة لوباء فيروس كورونا على مؤسستك؟** يمكن اختيار ثلاثة خيارات بحد أقصى	1 خسارة في الدخل 2 قلة الطلب/ المبيعات 3 ارتفاع تكاليف الإنتاج 4 قلة السيولة/ مشاكل في السيولة النقدية 5 مشاكل في استيراد المواد المطلوبة 6 زيادة الديون 7 إفلاس 8 أخرى، حددي 9 لا يوجد تأثير اقتصادي		
404	**بسبب وباء فيروس كورونا ، ما هي نسبة إيرادات المبيعات الشهرية التي خسرتها خلال اكتوبر/ تشرين الأول 2020؟**	_____| سجل 0 إذا لم يخسر أي مبلغ		
405	**ما أهم مشكلتين ماليتين لمؤسستك خلال جائحة فيروس كورونا؟** يمكن اختيار اجابتين بحد أقصى	1 أجور الموظفين ومدفوعات الضمان الاجتماعي 2 الإيجارات 3 سداد القروض 4 دفع الفواتير 5 نفقات أخرى 6 أخرى، حددي 7 لا توجد مشكلة محددة		
406	**ما هي الإجراءات التي اتخذتها مؤسستك لزيادة سلامة عمالها؟** اختر كل ما ينطبق	1 توفير معدات الحماية (معقم اليدين، الأقنعة، القفازات) للموظفين من أجل استخدامها 2 تعزيز جهود التنظيف و التعقيم في المرافق 3 تطبيق جدول المناوبة لتناوب الموظفين من أجل تقليل عدد الأشخاص في موقع العمل 4 إنشاء خدمة نقل مخصصة لموظفينا 5 تصريح للعاملين بالعمل من المنزل 6 منح العمال إجازة مدفوعة الأجر 7 متطلبات التباعد الاجتماعي الصارمة في مكان العمل 8 أخرى، حددي 9 لم يتم اتخاذ أي تدابير حتى الآن		

Fafo
Borggata 2B
P.0. Box 2947 Tøyen
NO-0608 Oslo
www.fafo.no

منظمة العمل الدولية
Regional Office for the Arab States
Aresco Centre -
Justinien Street - Kantari
P.O.Box 114088- Riad Solh 11072150-
Beirut – Lebanon
www.ilo.org